

کتاب الطلاق من الجدل  
 جواد افشاری

مکتب

بازرسی شد  
 ۳۶ - ۳۷

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30

۳۷۳۶

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه النزهة في احكام العمرة الطاهرة (طهران)

مؤلف: يوسف بن احمد الدرزي البجائي

موضوع: ...

شماره قفسه: ۷۹۵۲

۳۲۴۷

شماره ثبت کتاب: ۷۸۲۶۹

۵۷۷۳

۲۲۴۷



کتاب الطلاق من الجان  
 جواد الکلیه بنو کتب معجم

عنوان کتاب

بازرسی شد  
 ۳۹ - ۳۲

بازدید شد  
 ۳۸۲

۳۷۳۶

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه النزهه فی الحکام العربیه (طهران)

مؤلف یوسف بن احمد الدرزی البجازی

موضوع

شماره قفسه ۷۹۵۲

شماره ثبت کتاب ۷۸۲۶۹

۳۲۴۷

۵۷۷۳

کتابخانه مجلس شورای ملی  
 ۲۲۴۷







في موضعها وحدها فلا بأس وهو جائز وما رواه في الكافي في الموقر عن ابن بكير عن عبد الله قال يجوز إطلاق  
الغلام إذا كان قد عقل ووصيته وصدة وإن لم يحل وما رواه الشيخ بطريقه عن علي بن الحسن بن فضال عن  
يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال يجوز إطلاق الغلام  
إذا كان قد عقل وصدة ووصيته وإن لم يحل وما رواه في الكافي عن النوفلي عن الكوفي عن علي بن عبد الله قال  
كل إطلاق في حيز الإطلاق المحمود والصبي وميرهم أو نحوها ومكره وعنه الصباح الكوفي عن علي بن عبد الله  
قال ليس إطلاق الصبي بشيء وعن أبي بصير عن عبد الله قال لا يجوز إطلاق الصبي إلا الكفر وقال القضاة  
في كتاب القدر الأجوبي والغلام إذا أطلق لغيره فلا يخرج من عدده المير في كتاب قرب الانساب والحسن  
بن طريف عن الحسن بن علوان عن حفص بن محمد عن ابن بكير عن علي بن محمد قال لا يجوز إطلاق الغلام حتى يحل **قول** هذه  
جملة ما حضري من أخبار المسئلة وشيئا منها في المسالك نقلت من مائة من رواة ابن أبي عمير عن ابن  
بكير ونقل ذلك عن ابن أبي عمير أيضا قال في الكتاب المذكور بعد قول الصبي ومن بلغ عشره فلا يفلو لغيره  
رواية لم أجوزها ضعف ما صورته الرواية التي رواها ابن فضال عن ابن بكير عن ابن عبد الله  
قال يجوز إطلاق الصبي إذا بلغ عشر سنين وضعفها بالرجلين المذكورين فاتفقا عليها ومع ذلك عمل بعض  
الشيخان وجماعة من المتقدمين وقد روي في بعضها ابن أبي عمير في الحسن بن علي بن عبد الله قال يجوز  
إطلاق الصبي إذا بلغ عشر سنين وروى عن ابن بكير جواز إطلاقه غير مقيد بالعشر أيضا عنده قال يجوز إطلاق  
الغلام إذا كان قد عقل وصدة وصدة وإن لم يحل انتهى **قول** ما ذكره من رواية ابن بكير الأولى  
نشأ من الشيخ في باب تبعة عليه من لم يتأهل المقام مثل نكاح المذکور وصاحب الوسايل وقد بشر على ذكرها  
السيد السند قدس سره في شرح النافع حيث قال عليه السلام إن ابن أبي عمير كما قلناه وقد جعل الشيخ في باب هذه  
الرواية رواية ابن بكير وهو غير جيد فاق رواة ابن بكير رواها الكليني في نسخة عن هذه الرواية بنقل  
وكان نظر الشيخ سبق من سند رواة ابن بكير إلى رواة ابن أبي عمير وقد وقع تحذيرك في عامه موضعين  
فيبقى التبصرة انتهى وهو جيد ويؤيد ما قد مناه في مواضع عديدة سيما في كتب العبادات فمن ذكر ما وقع  
للشيخ في منكر الأخبار وأما غيرها فقلنا انما يجوز حينئذ ذلك إذا عرفت ذلك فاعلم ان غاية ما قلناه  
التبصرة في شرح النافع دليلنا لما أخاره من القول الموقر من المتأخرين هو القائل بطلان الأصل فيما لم يرد  
على خلافه ورواية أبي الصباح الكافي ورواية أبي بصير المتقدمين ثم أجاب عن رواية ابن أبي عمير بضعف الإسناد

بالإرسال

بالإرسال ولم ينقل غيرها من الأخبار والدليل على مذهب الشيخ ومن تبعه وإن كانت خبر عما قبله أو لا  
فلا تلاحظ الأصل يجب الخروج عن الدليل كما سنوضحه إن شاء الله ثم وأما ثانياً فإن الطوسي في مسالته ابن أبي  
مع كونه خلاف قولهم وما حرجوا به من عدمه من سائر في حكم المسئلة فهو وارد عليه في الأصل  
برواية الكافي وأبي بصير والتحقيق أنه بالنظر إلى الأخبار فإن قوة قول الشيخ لا بد من إخراج  
ضم الأخبار المذكورة بعضها إلى بعض يحمل مطلقاً على مقيدتها ويجعلها على مفصلها فيقول القيس في  
رواية الكافي وأبي بصير ونحوها فإما أن على عدم جواز إطلاقه على من لم يبلغ العشرين بل على كل من لم يبلغ  
ذلك وما دل على جواز إطلاقه مطلقاً كوفات محمد بن مسلم وسامع وابن بكير ونحوها على من بلغ عشره  
يقول ذلك ويرجح الأخبار على وجه واضح للشارع ويظهر قوة قول الشيخين وأما عما هو وظاهره في  
في القصة لأضماره على نقله مؤثرة سماعه الدالة على هذا القول وهو صحيح عبارة ابن أبي عمير  
عرفت وأما هاتر المتأخرين المتقدمين وقال السيد السند في شرح النافع بعد نقله عبارة الشيخ عن  
ابن أبي عمير المذكورة ما قلناه وتما كان مستند في هذا الإطلاق ما رواه في نسخة بعضه القصة عن  
عن سماعه من نقل الرواية جميعاً فدسأه ثم قال هذه الرواية ضعيفة بالإخبار وإشمال سندها على من  
الواقعة فلا يصح المقلوب في إثبات هذا الحكم انتهى **قول** في إسناده مستند الشيخ المذكور وأما كتاب القصة  
فإن عبارة التي قد متناقلها عن ابن أبي عمير في كتاب المتقدم حينما عرفت في غير موضع مما تقدم من  
في آياته ليعايرت هذا الكتاب كما احتجوا أنفاً بما لا يدخله الشك ولا أنياب ولكنهم لعدم اطلاعهم  
على الكتاب المذكور يتكفون لم يحصل الأدلة المسئلة كما هي قاعدة في المخ والجملة فإن الظاهر عندنا هو  
القول المذكور للاجتماع الأخبار عليه والقول بما عليه المتأخرون موجب لطرح الترخا والمسئلة مع إيراد  
إسنادها وقوة الجمع بين الأخبارهما أمكن ولم يخرج بعضها إلى القول بهذا القول بل كلام حجة  
الكفاية والله العالم **الثاني** لا خلاف بين أصحابنا في أن الله عليه السلام يقر بأن الله تعالى يقر  
بطلوعه ويدل عليه الخبر الموقر من قوله صلى الله عليه وآله الطلاق بيد من أخذ بالحق وما رواه  
الكافي عن الفضل بن عبد الملك قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يزوج ابنته وهو صغير قال لا بأس  
فإن يجوز إطلاقه لا بأس لا وصفه السيد السند في شرح النافع هذه الرواية القصة مع أن في طريقها  
عبد الله بن محمد المؤيد بن أخا أحمد بن محمد بن عيسى وهو مجتهد في الرجال وما رواه في القصة



بن مسلم عن أبي جعفر في الصحيحين بأن قال إذا كان أبوها التاد وجها  
فتم قلت فهل يجوز طلاق الأخت لا وعن عبيد بن ردة في الموقوف على عبد الله عليه السلام لم يبلغ  
فاسد العقل جاز للولي أن يطلق عنه مع ما إذا العطف على الموقوفين المتأخرين بل ادعى عليه من المحققين  
الإجماع ولم يفضل الخلاف هنا إلا عن الشيخ في الخلاف فانه ذهب إلى عدم الجواز محققا بإجماع الفقهاء وقيل  
ابن إدريس وأجرح كل من القائلين بالمدكوين بجملته من الأدلة العقلية التي ليس في الطويل تذكرها في غير  
والظاهر هو القول المشهور للأخبار التي هي العند في الوجود والحدوث ومنها ما رواه ثقة الاسلام  
والشيخ في الصحيحين عن أبي خالد القمط قال قلت لأبي عبد الله ع الرجل إذا طلق النكاح لغيره طلاقا  
عليه قال لا يطلق فلا يوصى أن يطلق هو أن يقول عذلم أطلق ولا يجوز أن لا يطلق قال ما أرى  
وليته ألا يعتبره الطلاق وما رواه في الكافي والفقير عن أبي خالد قال قلت لأبي عبد الله ع الرجل يوف  
بأمره ويتركه أخرى يجوز طلاق وليه عليه قال ما رواه هو لا يطلق قلت لا يعرف هذا الطلاق ولا يعرف  
عليه أن يطلق اليوم أن يقول عذلم أطلق قال ما رواه إلا يعتبره الإمام ع في الولي قوله المولى من كون  
الولي معتق له الإمام أو يعتبره الطلاق يعني قولنا الطلاق عنه كما يفصح به الخبر لا في والظاهر أن قوله  
لم لا يطلق يعني على كون المحض أدوارا كما هو ظاهر الخبر الثاني وح فطلق في وقتا فارة فاجاز التام  
بأنه في حال الأنافة لم يتركه كمثل العزل لما ذكره في الخبرين وما رواه في الكافي عن أبي خالد القمط عن أبي  
عبد الله ع في طلاق المعتوه قال يطلق عنه وليه فإياه يعتبره الإمام ع عن شهاب بن عبد الله قال قال  
أبو عبد الله ع المعتوه الذي لا يمن أن يطلق يطلق عنه وليه على السنة لم يثبت أحدا من أدريس أو الأصل  
فيما العهد وصححه وقوله صلى الله عليه وآله الطلاق بيد من أخذ بالثاني وفيه أن الأصل في المخرج  
عنه بالليل وقد عرفت الخبرين مع تسليم صحة سند مطلق يجب تفهيمه بما ذكره من الأخبار على أن غير  
ضاف للزواج وذلك لأن طلاق الولي طلاقا كما أنه يجوز طلاق الوكيل بالإجماع إذ لم يوجب أحد  
من الأصحاب يقع الطلاق مباشرة من الزوج قال في المسالك بعد أن استدلل للقول المشهور بأن  
الأوليين وفي الإجماع هذه الأخبار نظر لأن جمل الولي يعتبره الإمام أو السلطان لا بد على جواز  
عنه ولا من المحدثين لا يخاف من قصود لأن السائل وصف الزوج بكونه ذاهب للعقل ثم يقول له  
الإمام ما لا يطلق مع الإجماع على أن المحض ليس مباشرة الطلاق ولا أهلية المعرفة ثم يعزل السائل

عدم طلاق

عدم طلاقه بكونه يترك الطلاق ولا يعرف حدوده ثم يجيبه بكونه الولي غير السلطان وكل هذا  
بعضه الإجماع بها وأيضا هذه الأخبار فيها تفيد بأشراط طلاقه بالعلم وأما النظر المحضون  
ومن ثم ذهب ابن إدريس إلى عدم الجواز وقيل الشيخ في الخلاف محققا بإجماع الفقهاء وما رواه في العهد  
وصححه وقوله صلى الله عليه وآله ثم أمر بالمعروف والنهي عن المنكر قوله أما ما نحن به من عدم ذلك لا يجعل  
الولي يعتبره السلطان على جواز طلاقه عنه فقد عرفت أفصح الروايات الثالثة ومنها الكف نفا الأوامر  
عن الروايات المذكورة بين كما أشرفنا إليه نفا وأكد ذلك الرواية الرابعة ولكن الغنم واضحة حيث  
يطلق عليها ولا لا رواها وأما المصنف في المتن بما ذكره فقد تقدم الجواب عنه وبالحال فانه إذا  
هذه الأخبار لا يصح بعضها إلى بعض فانه لا اشكال في قوة القول المشهور واتخاذ كل منها موضع  
أودعها في البين مع أنك قد عرفت أنها لا رواها ولا عين والله العالم نعم ما ذكره من الروايات في الأخبار  
تفيد بأشراط الطلاق بالمعنى يتوجب ألا تتركه من الرجوع في ذلك من الأدلة العاضدة للملة على أن  
تصرف الولي منوط بالمصلحة أن يثبت ذلك الثاني من المردط لا يصح المعتوه العزل فلا يصح  
طلاق المحض ولا التكرار ولا من زال عقله باعجا وأوشب مرق قد لعزم المعتوه والمراد بالمعنى المطبق  
لأن من كان جونا ردا ورافلا لا يطلق في حال الأنافة في غير مكان والمراد بالتكرار من يقع بمرات  
التكرار حديثا مع المعتوه وقبل في حقه الدنيا خلط كلامه المنظوم والكف من المكون ومن  
الأخبار الدالة على ذلك ما رواه الشيخ ع فوفاقه ثم لم يقدم على الجلي قال سالت أبا عبد الله ع عن  
طلاق المعتوه القاهب العزل يجوز طلاقه قال لا وعن المرأة إذا كانت كذلك يجوز بيعها وصفتها  
قال لا وما رواه في الكافي عن أبي عبد الله ع قال كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه الجوهي  
أومر بهم يعقوب أو مكره وما رواه في باب عن ذكره من آدم قال سالت الخفاء عن طلاق التكرار النبي  
والمعتوه والمعتوب على عقله ومن لم يزوج بعد فقال لا يجوز وما رواه في الكافي عن النبي ع عليه السلام  
قال سالت عن طلاق التكرار فقال لا يجوز ولا كرامته وعن أبي الصباح الكندي عن أبي عبد الله ع قال في  
طلاق التكرار ليس وما رواه في الكافي في باب الصحيح بوايد الخديج عن أبي عبد الله ع قال سالت  
عن طلاق التكرار قال لا يجوز ولا غصه وادني باب قال وما سالت عن طلاق المعتوه فقال وما هو ذلك من  
القاهب العزل قال لا يجوز قلت والمراد كذا لا يجوز بيعها وشراؤها قال لا وما رواه في باب عن النبي ع بن



عن أبي عبد الله قال ما كنت عن الكفر بطلقا ولا بغيره وهو على حاله فلا يجوز له وما  
دعاه في بيت والغيب عن شيب عن أبي عبد الله أنه أرسل عن أخوة يحنو طلاقه فقال ما هو  
فقلت لا حق لها ب عقلة فقال نعم غيلة الصدوق في الغيب والخبر في الكتابين على ما إذا طلقه غيره وجوز  
في الاستبعاد جملة على ما فصل الفصل دون فاقده **اقول** ظاهر هذه الأخبار أن المصونة هي المصونة والحدود  
الفصل وظاهر كلام جملة من أهل اللغة أن الفصل الفصل قال الغوري في كتاب المصباح الميرغنية كتاب  
تعب وعناها ما فتح نقص عقلة من غير جنون أو دهن دقة لغة فاشتهر غير البناء للمعنى مما وافق  
وعناها به بالتعريف هو مصونة بين الغنة وبيت المصونة الدهوش من غير مس وجوز انتهى وقال في  
القاموس عنه كفى عنها وعناها بغيرها هو مصونة نقص عقلة أو قيدا ودهش انتهى والظاهر  
سواء علمهم التأخر في بعض هذه الأخبار بعد ذكر المصونة ما هو أن يطلق على كل من لا يبرأ غنى  
الفصل وقاصده فإذا الجواب بأن المصونة العقل منع علمه من جواز وقوع ذلك لا موبهه وأقول  
لم يكن كذلك جاز وقوعها وقد تقدم حكم طلاق الولي عن المجنون وأما الكفر ونحوه من العلم عليه  
شأنا بالمقد فظاهر لأصحاب الاتفاق على عدم جواز نكاح الولي عن عدم الدليل على ذلك والظن  
الغرض من هذه الأدلة إلى لا فاقده وجوز العقل فهم في حكم التام بخلاف المجنون المطلق وأعلى  
الغالب **الثالث** من الشروط المقدمة الاختيار فلا يصح طلاق المكون كالأصح شيئا من شرطه وهو  
اجتماع كانه السيد السيد في شرح النافع وبديل عليه مضاهي الإجماع المذكور جملة من أجازها ما  
دعاه في الثاني عن ندائه في الصحيح والخبر إلى جعفر قال سألت عن طلاق المكره وعقده فقال لا طلاق  
بطلاق ولا عقد بعقد الحديث وعن أبي عبد الله بن الحسن عن أبي عبد الله قال سألت عن طلاق المجنون  
طلاق في استكره ولا يجوز عينه فطهرهم إلى أن قال وأما الطلاق ما أريد به الطلاق هو التبرك  
ولا اضطراب ومن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال سألت عن طلاق المجنون المطلق المبروم للو  
بإطان فقهره حتى يتخوف على نفسه أن يخطأ ويطلق فيفعل لم يكن عليه شيء ويبلغ أن لا يكره  
الموجب لطلان ما يرب عليه من الطلاق وغيره مشروط بما هو منها قدوة المكره على ما نوعه من غير  
بالكره في نفسه ومن يجرى غيرها من الدبر وعنده وأما به من قبل وحب شديد وحيل وشم الخ  
ماله من باب أو يختلف ما عدا الفصل والخبر باختلاف طهات الناس ومنهم من فرجا كان قليل التمس بغيره

صاحب الوفا والضرر لا يقض بعض آخر ولا يبرأ وتباض أخذ غيره ودام ببعض الضم لا يقض  
ماتة درهم أو أكثر بأخر لكثرة أمواله ومراعاة من جعل المال مطلقا من قبل القتل والخبر  
العليل والكثير منه محققا لا كره وبصرح شيخنا السيد الثاني في الموضع والأظهر أن كراهه وهو لا يقض  
استظهر في المال كونه مثل السيد السيد في شرح النافع وجعل الكلام في المقام أنه يتحقق كراهه بتوعدة بما  
يكون مضار بحسب حاله في نفسه ومن يجرى غيره مع قدوة الموعود على ما نوعه من حصول الظاهر بغيره  
لم يفعل **منوع الأول** فالواو والخبر الزوج بين الطلاق ودفع مال غير مستحق وإنما أحد لا يبرأ من هو كراهه  
حاله والخبر بغيره وبين فعل يتحقق الأبر من دفع مال أو غير **اقول** يمكن الاستدلال على الثاني بما رواه  
في الكافي عن محمد بن الحسن الأشعري قال سألت بعض هؤلاء إلى أبي جعفر معي أن امرأة دفعت زنا  
فهرب في البلاد ففزع الزوج بعض أهل المرة فقال أما طائف وأما ددتك فطلقها وخبر الرجل  
وجهر فأنكر المرة فكتب بخطه فزوجي بزوجك الله والتقريب في إراق ما حقه فيمن الوجه الثاني وهو  
معه للقيام بأوجبا الزوج الموجب عليه والأمام ع قدماها بالنزوح لغيره الطلاق وبالحال بغير  
صح في أن يجوز ذلك ليس إيجاب وليس الوجه فيه إلا ما ذكرناه وأما الحكم الأول فظاهر أنه لا اشكال  
فيه أيضا إلا أنه يجب تقييد المال بكونه مضرا به كما تقدم ويمكن الاستدلال عليه عارده في الكافي عن  
منصور بن بونير في المؤثر قال سألت السيد القانع عليه السلام وهو بالهريرة فقلت له جعلت فداك  
تزوجت امرأة وكانت تحبني فزوجت عليها ابنة خالي وقد كان لي من المرة ولد وزوجت ابنة خالي  
فطلقها واحدة ثم باعها ثم طلقها الثانية ثم باعها ثم خرجت من عندها أريد سهر في ذلك  
إذا كنت بالكونه أودت النظر إلى بنت خالي فقال لا تخي وخالي لا ينظر إليها والله لا يخطئ فطلق فقلت  
فقلت ويحكم والله ما إلى طلاقها من سبيل فقال لي ما هو شأنك ليس لك إلا طلاقها من سبيل  
فقلت أنت كنت لي ابنة وكانت ببغداد وكانت هذه بالكونه وخرجت من عندها قبل ذلك بالبيع  
فأبوا علي إلا أن أطلقها فقلت فلا والله ما أودت الله ولا أودت إلا أن أبيع من نفسي فقامت فقلت  
مرحاك فقلت طويلا مطا ثم دفع راسه وهو متبسم فقال أما بينك وبين الله فليشئ ولكن  
قله لك إلى الطلاق أما فها منك والتقريب في إراق مرجع المسئلة إلى الخبر بين الطلاق وبين ما هو عليه  
شرا فأنشئ هذه المال يكون كراهه وما دل عليه الخبر من هذا القيل فان منعه من زوجة أخرى ما يشترطه

قال السيد الثاني في الموضع  
دعاه وأخبرها إذا نكحها فماتت  
دستور الميراث في الميراث في الميراث  
في الميراث في الميراث في الميراث



في الموضع وفي الما لانه لا يحصل الا في حصول النقص ولا في العبد الا كراه عليه فلو حصل النقص باله  
 لما قصد اليه وقيل بالطلاق المفروض انه لا كراه لما فعله وعقد المكنى باطل القهر لا باجماع قال  
 في شرح التامع بعد نقل القولين وجتبهما والمسئلة عمل اشكال وهو كذلك ويمكن تأييد القول الثاني  
 عليه في رواية يحيى بن عبد الله بن الحسن الملقب بتمرة واما الخلاف فما ايد به الطلاق من غير اشكال لا  
 احمد فانه ان صدق على هذا الطلاق في المفروض انه لا يرد به الطلاق في بعض اثاره حصل القصد اليه كذا في  
 على استكراه ولا ضرره فالقصد اليه مع كونه نائبا عن الاكراه غير مجزئ بحدته وكيف كان فالمسئلة باقية  
 في غايه الاشكال **ج** قالوا لو اكرهه طلاقا مراه بعينها فطلق غيرها صح وكذا لو اكرهه على المطلق  
 طلقه واحدة فطلق ازيد والوجه فيه انه يشرى باختياره فيما اقره اذ لم يحل الا كراه بذلك والظاهر انه  
 لا اشكال اما لو اكرهه على طلاق واحد الزوجين فطلقوا جميعا فالذي يختار التمسك في مخرج النافع  
 وقيل جبه في الموضع انه كراه وعلم في شرح النافع ما لا يمكن التحمل من النص للموعود به بعد ذلك  
 وقيل بان دفع الطلاق بانتمخار في نفسه ولا يرد على اجماع المالكين فقد روي عن ابي اكرهه  
 لان الاكراه على طلاق واحد لا على طلاق هذه وطلاقا احدهما مع زيادة وقد ذكر في الاصول  
 ان الاموال لكل ليس او لم يكن معين وتربا في متعلق الاكراه وان كان كليا اكثر فبما دفع خبر طلاق كل واحد  
 بعينها وطلاق غير معين فكل واحد من الاقره داخل في المكنى عليه ومما دل عليه بالنص نعم لو صح له  
 بالحل على طلاق واحدة مبررة بان يقول احديكما طالق مثلا فعقد عند الطلاق معتبر فلا شبهة  
 هنا في وقوع الطلاق على العبد لا يرد عليه كراه عليه جزوا وانت خبر بان يطل لهذه التعليقات فانه  
 القول الاول هو الاقرب اذ لا يخط بالقواعد ولا يثبت تلك فذكرت في غير موضع مما تقدم  
 في الباب على مثال هذه التعليقات **د** قال في المالك لا يثبت في الحكم بطلاق طلاق للكنة التوبة ان  
 كان يحنها عند لان المقصود لعدم وقوعه هو الاكراه الموجب لعدم القصد اليه فلا خلاف في حال التوبة  
 وعدمها ولكن يثبت التوبة للقائد عليها بان ينوي بطلاق فاحل المكنى عليها غير وجه فيمن ثابها  
 في الاسم وينوي طلقها من الوفاق ويعلم في نفسه بشرط ولو كان جاهلا بها او اصابا به فبشرع  
**ب** لو اكرهه على الطلاق فطلقها وبها قيل صححها وهو اختيار المصنفين في غيرهم شيئا التوبة  
 في الموضع وفي الما لانه لا يحصل الا في حصول النقص ولا في العبد الا كراه عليه فلو حصل النقص باله  
 لما قصد اليه وقيل بالطلاق المفروض انه لا كراه لما فعله وعقد المكنى باطل القهر لا باجماع قال  
 في شرح التامع بعد نقل القولين وجتبهما والمسئلة عمل اشكال وهو كذلك ويمكن تأييد القول الثاني  
 عليه في رواية يحيى بن عبد الله بن الحسن الملقب بتمرة واما الخلاف فما ايد به الطلاق من غير اشكال لا  
 احمد فانه ان صدق على هذا الطلاق في المفروض انه لا يرد به الطلاق في بعض اثاره حصل القصد اليه كذا في  
 على استكراه ولا ضرره فالقصد اليه مع كونه نائبا عن الاكراه غير مجزئ بحدته وكيف كان فالمسئلة باقية  
 في غايه الاشكال **ج** قالوا لو اكرهه طلاقا مراه بعينها فطلق غيرها صح وكذا لو اكرهه على المطلق  
 طلقه واحدة فطلق ازيد والوجه فيه انه يشرى باختياره فيما اقره اذ لم يحل الا كراه بذلك والظاهر انه  
 لا اشكال اما لو اكرهه على طلاق واحد الزوجين فطلقوا جميعا فالذي يختار التمسك في مخرج النافع  
 وقيل جبه في الموضع انه كراه وعلم في شرح النافع ما لا يمكن التحمل من النص للموعود به بعد ذلك  
 وقيل بان دفع الطلاق بانتمخار في نفسه ولا يرد على اجماع المالكين فقد روي عن ابي اكرهه  
 لان الاكراه على طلاق واحد لا على طلاق هذه وطلاقا احدهما مع زيادة وقد ذكر في الاصول  
 ان الاموال لكل ليس او لم يكن معين وتربا في متعلق الاكراه وان كان كليا اكثر فبما دفع خبر طلاق كل واحد  
 بعينها وطلاق غير معين فكل واحد من الاقره داخل في المكنى عليه ومما دل عليه بالنص نعم لو صح له  
 بالحل على طلاق واحدة مبررة بان يقول احديكما طالق مثلا فعقد عند الطلاق معتبر فلا شبهة  
 هنا في وقوع الطلاق على العبد لا يرد عليه كراه عليه جزوا وانت خبر بان يطل لهذه التعليقات فانه  
 القول الاول هو الاقرب اذ لا يخط بالقواعد ولا يثبت تلك فذكرت في غير موضع مما تقدم  
 في الباب على مثال هذه التعليقات **د** قال في المالك لا يثبت في الحكم بطلاق طلاق للكنة التوبة ان  
 كان يحنها عند لان المقصود لعدم وقوعه هو الاكراه الموجب لعدم القصد اليه فلا خلاف في حال التوبة  
 وعدمها ولكن يثبت التوبة للقائد عليها بان ينوي بطلاق فاحل المكنى عليها غير وجه فيمن ثابها  
 في الاسم وينوي طلقها من الوفاق ويعلم في نفسه بشرط ولو كان جاهلا بها او اصابا به فبشرع

في الموضع وفي الما لانه لا يحصل الا في حصول النقص ولا في العبد الا كراه عليه فلو حصل النقص باله  
 لما قصد اليه وقيل بالطلاق المفروض انه لا كراه لما فعله وعقد المكنى باطل القهر لا باجماع قال  
 في شرح التامع بعد نقل القولين وجتبهما والمسئلة عمل اشكال وهو كذلك ويمكن تأييد القول الثاني  
 عليه في رواية يحيى بن عبد الله بن الحسن الملقب بتمرة واما الخلاف فما ايد به الطلاق من غير اشكال لا  
 احمد فانه ان صدق على هذا الطلاق في المفروض انه لا يرد به الطلاق في بعض اثاره حصل القصد اليه كذا في  
 على استكراه ولا ضرره فالقصد اليه مع كونه نائبا عن الاكراه غير مجزئ بحدته وكيف كان فالمسئلة باقية  
 في غايه الاشكال **ج** قالوا لو اكرهه طلاقا مراه بعينها فطلق غيرها صح وكذا لو اكرهه على المطلق  
 طلقه واحدة فطلق ازيد والوجه فيه انه يشرى باختياره فيما اقره اذ لم يحل الا كراه بذلك والظاهر انه  
 لا اشكال اما لو اكرهه على طلاق واحد الزوجين فطلقوا جميعا فالذي يختار التمسك في مخرج النافع  
 وقيل جبه في الموضع انه كراه وعلم في شرح النافع ما لا يمكن التحمل من النص للموعود به بعد ذلك  
 وقيل بان دفع الطلاق بانتمخار في نفسه ولا يرد على اجماع المالكين فقد روي عن ابي اكرهه  
 لان الاكراه على طلاق واحد لا على طلاق هذه وطلاقا احدهما مع زيادة وقد ذكر في الاصول  
 ان الاموال لكل ليس او لم يكن معين وتربا في متعلق الاكراه وان كان كليا اكثر فبما دفع خبر طلاق كل واحد  
 بعينها وطلاق غير معين فكل واحد من الاقره داخل في المكنى عليه ومما دل عليه بالنص نعم لو صح له  
 بالحل على طلاق واحدة مبررة بان يقول احديكما طالق مثلا فعقد عند الطلاق معتبر فلا شبهة  
 هنا في وقوع الطلاق على العبد لا يرد عليه كراه عليه جزوا وانت خبر بان يطل لهذه التعليقات فانه  
 القول الاول هو الاقرب اذ لا يخط بالقواعد ولا يثبت تلك فذكرت في غير موضع مما تقدم  
 في الباب على مثال هذه التعليقات **د** قال في المالك لا يثبت في الحكم بطلاق طلاق للكنة التوبة ان  
 كان يحنها عند لان المقصود لعدم وقوعه هو الاكراه الموجب لعدم القصد اليه فلا خلاف في حال التوبة  
 وعدمها ولكن يثبت التوبة للقائد عليها بان ينوي بطلاق فاحل المكنى عليها غير وجه فيمن ثابها  
 في الاسم وينوي طلقها من الوفاق ويعلم في نفسه بشرط ولو كان جاهلا بها او اصابا به فبشرع

كلا يد

كمال السيف مثلا عند اجماع انتهى وفيما كان في قوله عند فاما انما الى ان عند المالكين ليس كذلك  
 فتعتبر التوبة عندهم في بطلان العقد ويكون مثله بطلان ذلك ولا يثبت ضعف لما ذكره وقد  
**هـ** قال في الكتاب المتقدم ذكره ايضا استثنى من الحكم بطلاق فضل المكنى ما اذا كان الاكراه يمتدح  
 كراه المكنى على الاسلام والمزنا فاما الحكم بطلاق الاكراه عليه في غير موطن كراهها فبما سلم من  
 هذا الكتاب والحدان الحاصلة لها مع المالكين يقال ما لا يلزمه في حال الطوارق لا يتصور ان يثبت  
 مكنها وما يلزمه في حال الطوارق يصح مع الاكراه عليه ولا يخلو لكم باسلام المكنى مع الاكراه عليه في غير  
 من جهة النص وان كان لكم به فاما من فضل النبي صلى الله عليه وآله فاجبه لان كونه الشهادة فاذ كان في الخبر  
 تمامي القبر في الاكراه والظاهر من حال المولى عليه باليقين تركه بكن كل حال كذا في موضع الايضاح  
 وصحة المسلمين والاطلاع على منهم بوجوب التصديق الفعلي تدريجا فيكون الاكراه المالك في سبيل اليقين  
 الفعلي انتهى **قوله** لا ريب ان تحمل الاشكال عنده هنا انما هو اسلام المتناقضين لمقرين بمخرج اللسان مع علم  
 التصديق الفعلي والاخبار قد دلت على ان فائدة هذا الاسلام انما هو التمسك بالامور الدنيوية من  
 حسن القم والمال والجاهة وجواز المناكحة ونحو ذلك واما بالنسبة الى الاخرة فاقسم ما هو النادر  
 والا كراه انما يتعلق باظهاره وان كان كذا بحسب الواقع وهذا ما لا غنى فيه ويصير في كل الاكراه  
 على الحقوق الواجبة كاداء الدين ونحوه فانه كما يجب على المدين ان يدين ما يدينه شرعا كذلك يجب على المدين  
 الاقبا لهذا الدين والدخول فيه وان كان لا دل على غيره سبحانه والثاني حقا له حل شأنه في الكلام  
 فيما مع عدم تصديقه بالاسلام واعتقاده له وادعائه له فالقائد في حق ما ظهره لاجل هذه الامور  
 الدنيوية قليل الحدوى والمجرب عن ذلك انما الفائدة فيه ولا اعراض عن المناقضة والمقاومة والمجرب  
 الدين واهله وهي من اهم القواعد واما ما ذكره شيخنا المذكور من وجاء دخوله في هذا الدين وتلقاه  
 به ويقل عليه الاخبار الواردة في قال النبي صلى الله عليه وآله والرضا في ديني يدفع الزكوات عنهم كما دفع في  
 نصير المواجهة فلو هم وقد تقدمت اخبار بذلك في كتاب الزكوة وفي بعضها فاما الله نبيه صلى الله عليه وآله  
 والذان يتلقاه بالمالم الحطال لكي يمن اسلامهم ويثبتوا على دينهم الذي دخلوا فيه وقرأه وكان  
 اصحابنا رضوان الله عليهم لم يطلقوا على هذه الاخبار حيث قرأوا المؤاخذة في اية الزكوة بالمال والجميع  
 ومورد الاخبار المذكورة انما هو التمسك بالبقاء على الاسلام والتصديق به كما تقدمت في كتاب المالكين



قال في المالك لو قلنا بالطلاق ثم قال كنت مكرها وانكرت المنة فان كان هناك قرينة تدل  
على صدقه بان كان مجبوسا او في يد متعلقه كذا القرينة على صدقه قبل قوله بغيره والا فلا ولو طلق  
في المرض فقال كنت مضطرا على وسلوب الفصل بيقول قولنا لا يثبت بقوم على تركان راجل الضلع في  
ذلك الوقت لا في الاصل في تصرفات الملم الصحة الى ان يثبت خلافا وانما عدلنا في دعوى الاكره عن ذلك  
بالقرائن لظهورها وكثرة وقوعها ووضوح قرارها بغيرها على المرض انتهى **قوله** ما ذكره من قول قوله  
بغيره في المسئلة الاولى مع انضمام القرائن المذكورة الى الدعوى مقطوع في كلام الاحباب لا يحتمل عليه  
بأنه الفصل الى الفصل الرابع بشرط في صحة العقد كالمالك لا يمكن الاطلاق على الزنا عا لاما بالنظر للثبوت  
عليه كقولنا في ما تقدم قرينة على عدم الزنا اتمام وجوب القرينة المذكورة على العقد فلا يكون له قول  
على لا لفظ على انتهاء الدليل عليه والاصل عدمه وانما ما ذكره في المسئلة الثانية من عدم قول  
قوله لا لا يثبت فهو على اطلاقه محتمل فلو كان كذلك لان طابق الظاهر بالاكراه ذكره وانما ظهر حال المرض  
اضطراب واختلاط لعدم انتظام كلامه ونقص حوالته ثم ادعى وقال الفصل والحال كما فرضنا فانما الظاهر  
في قولنا بعين ما ذكره في المسئلة الاولى انما ادعى القرائن في الموضعين **الزنا** من الموضعين المقدر الفصل  
وهو لا يخص بالطلاق بل بشرط العقد في صحة الثبوتات للقرينة من الطلاق وغيره اجماعا كما قلنا فيهم  
ويدل عليه من الاجابة الواردة في الطلاق رواية زرارة عن ابي عبد الله ع انه قال لا طلاق الا بالبيعة  
الطلاق وروايته فيهم بن سالم عن ابي عبد الله ع قال لا طلاق الا لمن اذن له الطلاق وفي رواية عن محمد بن  
ابي جعفر ع انه قال لا يقع الطلاق الا كراه ولا ايجاب ولا سكر ولا غضب وقد تقدم في حديث محمد بن ابي  
سليمان عن ابي عبد الله ع انما الطلاق ما اريد به الطلاق من غير استكراه ولا اضطرار ورواية عن ابي جعفر  
الحنا والاضراب قال سمعت ابا جعفر ع يقول لا طلاق الا لمن اذن له الطلاق ورواية للشيخ قال سمعت ابا جعفر  
يقول في حديث لوان رجل طلق على شتر وعلى ظهره من غير اجماع واستهد ولم يوافق ولا لم يكن طلاقه  
طلاقا وقال الزنا ع في كتاب الفقه الرضوي ولا يقع الا على طهر من غير اجماع شاهدين عدلين من هذا الطلاق  
وما يثبت على ذلك بطلان طلاقه في التام والمعاط والمعاذل وحال الفقه الذي يقع به  
الفصل وهو ايضا الاعي الذي لقن الصيغة ولا يفهم معناها في الكلام في ادراكه المطلق عدم العقد  
فقال لا يفضل من كان في سائر الصفات القولية من اجماع ونحوه لان الظاهر من حالنا في هذا العقد

الى مدلول اللفظ الذي تكلم به فاختره بخلاف ذلك من اللفظ وهو ظاهر اختيارنا في هذا الفصل  
في المالك وبسبب في شرح النافع والنافع جميع من الاحباب منهم المحقق في الشرايع المطلق او قال  
لم قصد الطلاق قبل منه ظاهره ودين بغيره بالاجابة وانما اخرجوه ما لم يخرج العقد لا لاجابة بغيره  
وظاهر العلة في قول قوله هو كون ذلك اخبارا بغيره اذ لا يمكن الاطلاق عليها الا من قبله كما  
قوله مقبول لا يظهر من الامور التي لا تعلم الا من الخبر وهو جديها اذا وقع ذلك في العدة الرجعية  
ذلك بعد رجوعه كما لا يطلق وانما الاكسال في العدة الباقية فاق ظاهره كصفة العدة فيهم  
من الرجعية والباقية وجعل الاكسال فيها ان الرجعية فيها باينة بالكلية فحكمنا في ذلك حكم ما عدلنا  
الرجعية فكيف يتم قبول قوله في هذه الحال على انك قد عرفت معارضة ما ذكره من الحديث بما قدمنا ذكره  
في علته القول الاول من ان انا ظاهره من حالنا في هذا الزنا عا لاما بالنظر للثبوت  
في المجمع ونحو من الضود والابقاء مع الاتفاق فيهم على عدم قبول قوله وعدم الفصل في هذا  
الطلاق بذلك بشكل قبله وبما كان مستند حكمهم بذلك وتخصيص الطلاق بذلك فوعدنا ونفوض  
بن بولس المتقدم من حيث دلالتها على شرطها امره ولم يكن له في طلاقها بغيره وانما حمله على الجنب  
فقال له ما بينك وبين الله فليس لي وهو مشع يقبل قوله وفيه ما قلنا ان موطنه المذكور  
هو الاكره بالقرينة الذي ذكرناه دليله وجواب الامام ع له بعد لنا انما هو بناء على انقل من الفصل  
المقتضى لا كراه على الطلاق ولا من حيث حجة دعواه عدم العقد وبما جملته فالظاهر عدم القبول كما هو  
القول الاول الا مع قيام القرينة على صدقه وكونها في عده رجعية ليحصل ذلك بغير الرجعية والظاهر  
انما هو صدق المرأة على ذلك فهو كما ذكرنا ايضا لكون الحق صحتها فيما ملان بما اتفقا عليه ويخرج  
اومها في صدقها وكذا بما الى الله عز وجل **تنبيهات** **الاول** لا خلاف بين الاحباب بدلولهم للقيام  
في جواز الوكا لثبوت الطلاق للغايب وانما الخلاف في الخارج في المنة للمكان وذهب الشيخ واتباعه قال  
في النما لرافد وكل الرجل غيره ما ان يطلق غيره لم يقع طلاقه اذ كان حاضرا في المدة وكان غائبا  
جاءه فوكيله في الطلاق وتبعه ابن حمزة وابن البراج اخرج الاحباب ما هو المنة بغيره ما لا يصح الا  
وصحة الايضاح للصحة المستطرفة في نظر الشارع ووجوب المقضي وهو الصيغة وانقاء العارض وهو عدم  
اشراط المباشرة اذ لا تعلق لغيره الشارع في ايقاع هذا العقد من مباشره دون غيره وما رواه محمد

في هذا العقد من مباشره دون غيره وما رواه محمد



الأعرج في الصحيح النسخ ١٤ في رجل يجمل امرأته الى رجل فقال اشهدوا اني قد جعلت امرأتي فقلت ان  
قلت فطلقها ايمن ذلك للرجل قال نعم فالوا وذلك الاستفصال في الحال يدل على عموم القول ان  
خير ما في ظاهر هذا الخبر ان الوكالة في بيع على الصحيح عن ابي ظاهر انما هو جعل الاختيار في  
وعدمه الى ذلك الرجل فان شاء طلق وان شاء لم يطلق الا ان الرجل المختار المطلق يطلق ويحل  
البحث انما هو في كمال الخبر في ايقاع صيغة الطلاق والذي يدل على الجواز هنا خبر من الاخبار ما ان  
الشيخ الكوفي قد اشهد من اقدم في الصحيح في بعضها عن ابن مسكان عن ابي هلال المديني والظاهر ان  
قال فقلت لا في عبد الله وحل وكل رجلا يطلق امرأته اذا حاضت وطهرت فخرج الرجل فداها  
اشهد بطل ما كان امره برأيه وقد بطل في ذلك قال فليعلم اهله والوكيل وما رواه في الكافي عن  
الكوفي عن ابي عبد الله ع قال قال امير المؤمنين ع في رجل جعل طلاق امرأته بيد رجل فطلقها  
والاخرى قال امير المؤمنين ع ان يخرج لك جميعا على الطلاق وما رواه الشيخ عن القطيبي قال  
ابن بولس الرضا ع زعم ثاب وعلمنا ودينان وسجدة في حجره لا يخرج من بين يديه ولا يخرج من بين  
عبد الرحمن فاما ما في الصحيح عن ابن عباس ع ان رجلا اراد ان يعين الشارب رابعا  
اصغاف الشارب طينا فقلت للرسول ما هذا قال ليس يوجب عناق الاجل فيه طينا من قبل النبي ع  
ثم قال الرسول قال بولس ع هو اما ان ادن الله ثم امر بالمال مودعته اهل بيته وقوم محارب  
لا مؤنثهم وامر بدفع ثمنها ثم دنا وال حمارا كانت له وامر ان يطلقها عنه وامنعها هذا المال  
امر ان اشهد على طلاقها صفوان بن يحيى عن ابي محمد بن عبد الله ع فاما ما استدل به الشيخ وابنا  
على ما ذهبوا اليه من ادعاء في الكافي وبعب عن زائدة عن ابي عبد الله ع قال لا يجوز للوكال في الطلاق  
في باب بعد نقل الخبر وهذا الحديث لا ينافي الاخبار الاولى لا في العمل بهذا الخبر على العمل باليكون الرجل فيها  
حاصرا غير عارية فسمى كان الامر عليها وصفنا لم تحرك في الطلاق والاخبار الاولى في تحريم الوكالة  
مختصة بحال الغيبة ولا ينافي بين الاخبار والابن مسكان عن الرجل على الذي ذكره في الاخبار لا يجوز الوكالة في الطلاق  
ولم يفضل ويخبر ان يكون العمل على الاخبار كلها حجة فثبت انهم قالوا في الكافي بعد نقل الاخبار المذكورة  
على الجواز ودعى عن الاخبار المذكورة في الطلاق في اورد خبره في ذلك المذكور ثم قال وقال الحسن بن منصور  
وهذا الحديث اخذنا **قوله** وقد علم من ذلك ان في المسئلة قول الفحول الموقوف وهو الجواز ومنه الصحيح

وهو التقييل بين الموقوفين الغيبة ومنه الحسن بن مسعود وهو المصحح والتوقف في المسئلة وهو ظاهر  
الكل حيث نقل الزيادة الحاصلة في ذلك اولا ولم يوجب فيها بين وبين عليا ذهب الشيخ انما لا قرب في الا  
المذكورة فليس هذا التقييل واكثر الاخبار مطلق وان كان مودع بعضها الغيبة ويتر على ذكره  
ابن مسعود في طريقه الاخبار الدالة على القول الموقوف وهي اكثر عددا ووضح سندها وبالحمد فظهر الخبر  
الاخر في المعاصرة ما لا ينكر ولا يخفى ان العمل على قول علي ع في الحواشي بعد ذكر استبعاد حمل الشيخ  
ولو جاز لتقدير الخبر الاخر في الحاقه استنادا الى وقد ينصرف ما في الغالب بان كونه بالقاء في كل  
حواشي الطلاق في الحق استنادا الى وقد ما يوافق فيه كما في في الباب لا في من الخبرين ومما زاد في  
حمل الشيخ والحال ان لا يفرق فليس بين هذه الاخبار والآخر ودد بعض الاخبار في طلاق الغائب كذلك  
لما رواه ايضا بان جعل طلاق هذا الخبر على ما دل عليه الاخبار الدالة على عدم جواز الغيبة للقاء في الطلاق  
انما هو كقول الحسن بن سعيد انك الاخبار دالة على ما ذهب اليه في بيان الوجه فيها فيكون هذا الخبر من  
الاخبار الدالة على القول الموقوف من ان لا يجوز للقاء في الطلاق بان يتبين لك ما في الخبر او لا  
وانت خير مما بين من العبد كما في مذهب الشيخ وبالحمد فاستدل عدي لا يخالفون في نفع توقف لان  
يقول بعد اصحاب كافي فاعدهم في جميع الابواب هو حمل الخبر على الكراهة لكن من هو اعلم  
انهم لا يرون كمال المصحح الاصح الكافي في السند واكتفوا بما في الخبر المذكور الضعف سند واعرضوا عنه  
قال في المسئلة وعلى قول الشيخ يتحقق الغيبة لما في خبر علي بن الطلاق وان كان في المبدأ **قوله** فم هذا الخبر  
من عارية الشيخ التي قد ناقضها عنه فلا يخالفون في كمال دلالة خبرها انما هو الغيبة عن المبدأ لا عن حمل  
الطلاق فانه بعد اذ صح بان لم يقع طلاق اذا كان حاضرا في المبدأ قال وان كان غائبا جاز المبدأ  
في بيعة غايا عن المبدأ ومعه مودعة من كان حاضرا في المبدأ يجوز في طلاق ما ذكره قد بين  
ما اخذ من كلام اخر غير هذه العارية فيكون خبر ما ادعاه ان كان من هذه الجارة فالأمر كما ترى  
العالم **النسخ** اليهوديين اصحاب رضوان الله عليهم انهم يجوزون جعل الامر اليها في طلاق نفسها  
وقال الشيخ في طوان اذ ان يجعل الامر اليها فتدنا لا يجوز على الصحيح من المذهب في احكامنا ارجاء  
قال في المصحح في الاحتجاج لما اخذنا من القول الموقوف اننا عقد بقيل القايه والحمل بما لا يخالفنا في كل  
غيرها من التناز او توقف طلاق غيرهما والشيخ في المسئلة بعد دل على جواز التناز في مطلقا قال في



يشمل استنابها كغيرها ثم قل من الشيخ اذا استند في تخصيصها بالمنع الى ان القابل لا يكون فاعلموا  
 قوله صلى الله عليه واله الطلاق بيد من اخذ بالثبات فانه يقضي عدم صحة التوكيد مطلقا خرج منه  
 غير المرأة بدليل من خارج فتبين على اصل المنع ثم رده قال ولا يخفى ضعف الدلالة وان المعادين  
 القابل والقابل على كونه غير الاعتباري وهما مختلفان بالحيثية والمخرج مع تسليمنا بقيد المصير على تقدير تسليم  
 افاخرهما اخرج غيرها من الموكلة عند خروجهما للثبات ولها انه عند بقاء المصلحة نوع توقف ان  
 القول الموقوف على قوة بالطلول هذه التعاليل الا ان اعطاء عندنا في الاحكام الشرعية  
 هو على التصريح الذي قد ثبت وتحقق فخرجها ودفع ما قرب عليها وتوقف على دليل واضح  
 من النصوص قال في الكفاية ولو وكلها في طلاق نفسها فخرجت بولان والادارة من الجارية على ما ثبت  
 انتهى وفيه ان يتوقف في المصلحة ونحوه المحدث الكائن في المصلحة حيث ان المصلحة على القولين غير  
 مخرج في المصير وهو محله كما عرفت والله العالم **الركن الثالث في المطالبات والشرط فيها هو الاول**  
 ان تكون زوجة فلا اثر لطلاق الموطوءة بالملك ولا الاجنبية وكذا الوفاق والطلاق بالزوج وان قال ان  
 تزوجت فلا اثر في طلاقها وكل من تزوج فخطا لى والاصل في ذلك ان كل من الكناح والطلاق فيهما  
 شرعية يتوقف ثبوتها والحكم بها على الاسباب والاعمال المنوطة بها شرعا في توقيفها والكناح لما ثبت  
 بما رسمه الشارع من الاسباب والشروط فرفع ودفع ما يترتب عليه يتوقف على ما ثبت من الشارع كونه  
 دافعا في تلك المصلحة والى علم من الشارع هو ورود الطلاق على الزوجات خاصة دون ملكات الميراث والتمتع  
 واستصحاب المصلحة ما في الدافع لشرعها والمفاهيم حكم الزوجية فيما لا يوافق اصول المذهب وبذلك من الاعمال  
 ايضا ومنها ما دواه في الكافي عن عبد الله بن سليمان بن ابي قال كذا في المجد قد دخل علي بن الحسين بن علي بن ابي  
 وعليه عامه رويته قد روي في كافي عن كعب بن جابر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 قال في احد دخل المجد غير هذا الشيخ فقلت لم ادخل المجد احسن فيني في عيني من هذا الشيخ فقال له انك  
 انه على بن الحسين فقلت وقام الرجل عتيق فاكتمتاه وسلمنا عليه فقال له الرجل ما تريد في رجل مني  
 امرأة بغيرها قال ليوم يزوجها هي طالق فلما تم بها لان تزوجها ابلغ له ذلك فقال له انما الطلاق بعد  
 الكناح قال عبد الله فدخلت انا وابي علي بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن محمد بن ابي عبد الله فقلت له انك  
 انت محمد بن علي بن الحسين فقلت له انك في الحديث الكناح في الوفاق في هذا الخبر ابا عبد الله

فهذا السؤال فيجيب الحكم عليه انه مخالف لما دللنا عليه وعلمهم وكان الخاطب منهم ولعله محسن  
 اعتقاده في علم علي بن الحسين بن ابي عنهما عنهما قال سالت عن الرجل يقول يوم اتزوج فلا يخطب  
 فقال له ليس بشئ انما لا يكون طلاق حتى يملك عقده الكناح وعن محمد بن قيس في الصحيح والحسن بن ابي  
 قال سالت عن رجل قال ان تزوجت فلا يخطب المني وان شربيت فلا يخطب فمروا وان شربيت فلا  
 التوب فهو في المساكن فقال له ليس بشئ لا يطلاق الا ما يملك ولا يزوج الا ما يملك ولا يصدق الا بما  
 وقادوا الصدق في الصحيح عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 ما عاشت اي فخطا لى فقال له لا يطلاق الا بعد كناح ولا عتق الا بعد ملك ورواه في المنع عن رسول  
 الله صلى الله عليه واله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 ولا عتق قبل ملك ومعنى كتاب فرب الاسناد عن الحسن بن طريف عن الحسين بن علوان عن غيرهم  
 ابيه عن علي بن ابي طالب يقول لا يطلاق الا بزوج ولا عتق الا بملك **اقول** المرد بالکناح فيه  
 الاحكام الثلاثة مع روايت عبد الله بن سليمان بن عبد الله وهو القصد لا الخطا ولا يملك المصلحة لا دونه  
 ولا الساب الاخرين ويؤيد ما تقدم من موافقة سماعه من قوله عقده الكناح صح في هذه  
 الاجابة لا لظاهره على تمام المدي من عدم الطلاق بالملك ولا الاجنبية والعلق طلاقها  
 بالقرين وهو محمد بن الله سبحانه ظاهر لا ستره عليه ورواه الفضل بن الحسن الطبري في كتاب مجمع البيان  
 حبيب بن ابي ثابت قال كنت عند علي بن الحسين بن ابي فقال له رجل اي قلت يوم اتزوج فلا يخطب  
 فقال فانه هب فتزوجها فان الله بها بالكناح قبل الطلاق فقال واذا التفتيم المؤقتان ثم طلق  
**اقول** وهذا الخبر ظاهر فيما قلناه وبالجمله فالحكم المذكور انما في نكاح وقوى فلا اشكال انما  
 خالف في ذلك لاعتقاده حكم بعضهم بوقوعه على الاجنبية مطلقا وبعضهم بوقوعه اذا علق بزوجها  
 بغير احباب ذلك من المطالبات الثلث العتق على تقدير تزويجها وخلف الجميع ما ذكرنا من الاجاب  
 ظاهر والله العالم **الثاني** ان يكون العقد داخيا فلا يفسخ الطلاق بالامانة المحللة ولا المتزوج بها  
 ولما كانت حرة فالحكم هنا موضع وفاق كما قلنا في المالك قال ولا ان التحليل نوع الباح في شاء  
 الزوج نكحها بغير طلاق فلا حاجه اليه ولا يمنع لها بين باقتضاء المنة وبما سطر لها كما هو قد  
 روي محمد بن اسمعيل في الصحيح عن الرضا قال قلت وبتين بغير طلاق في قال نعم ولا عتق الا في



ولا تعدد الاسباب ممكن انتهى **قوله** ونما يدل على عدم وقوع الطلاق بالجملة الا اذا ارجأ الإجابة  
اللائقة على ان الطلاق انما هو بعد الكناح والكناح كما عرفت عبارة عن العقد وهو يوم التحليل فلا بد من  
وقوعه على عدم وقوعه بالمتعذر **المتعذر** ذكرها وما قوله في الكناح في عظام من سالم قال ذلك كغير  
يتزوج المتعذر قال نغول يا امير الله ان زوجك كذا وكذا ابوها فاما مضت تلك الايام كان حلالها  
في شرعها واما قوله والاعتماد على الاتفاق والافتقار الاسباب يمكن فهمه وان كان تعددها  
ممكن الا ان ذلك فرع ثبوت التيقير وحيث لم يثبت هنا سيقتر الطلاق فالاحل عندها ما تقدم  
من ان الاحكام المذكورة توقيفية فلا يحتاج الى الاتفاق وفي غيرها ذكرنا من الاخبار اذ اخرجنا عن  
البرادها مع عدم الخلاف وانما العالم **المتعذر** يطلقها في طهر لم يقرها في طهر من ان تكون مستبرأ  
فان يطلقها في طهر فاقطعها في طهر طلاقا ولو شئ من ذلك اليائس والعبرة بالاحكام والمصلحة على  
تفصيل ما في ذكره انشاء الله تعالى وما يدل على الحكم الاول اعني عدم صحة الطلاق في طهر واقوعها  
في طهر فاقطعها في طهر طلاقا ولا خلاف في ذلك الا ان المتعذر بل قبلها فادعى ما يثبت حلالها  
**نها** ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
والفصل بين يادنا وسجل لا ريب في دعوى محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
بصيرة ما قالوا وان لم يخطروا فربما لم يخطروا من ان الطلاق انما هو في كتابه في كتابه  
صلى الله عليه وآله وانما اذا كانت وطهرت من حجبها اشهد رجلين عدلين قبل ان يما معها على  
الحديث وما رواه في الكناح في التمسك المذكور عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
الناس واطاعتها بعد ما عتيا فليس طلاقا بل طلاقا وان طلقها في استقبال عدتها طاهر من غير  
لم يهدد على ذلك رجلين عدلين فليس طلاقا بل طلاقا وما رواه في الكناح في التمسك المذكور  
وغيره عن ابي بصير قال لكل طلاق لغوي اربعة فليس طلاقا بل يطلقها وهي حايض او دم فاما ما رواه  
ما فيها ما قبل ان تحيض فليس طلاقا بل يطلقها للمحدث الى غير ذلك من الاخبار كما تقدمت الاشارة اليها  
ما يدل على الثاني وهو استثناء البائنة وما بعدها لا يقع على الحكم المذكور فغيره من الاخبار **ونها**  
ما رواه في الكناح في التمسك المذكور عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
زوجها والتي لم يدخلها والتي قد بئنت وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

عن ابي بصير

عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
والتي لم يدخلها والتي قد بئنت من الحيض والتي قد بئنت من الحيض والتي قد بئنت من الحيض  
الصحيح عن محمد بن مسلم ورواه غيره عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
نما اذا حملت المسببة حملها والحادثة التي لم تحيض والمرأة التي بعدت عن الحيض والتي قد بئنت من الحيض  
لم يدخلها وما رواه الصدوق في الخصال عن حماد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
كل حال الحمل والتي قد بئنت من الحيض والتي لم يدخلها والتي قد بئنت من الحيض والتي قد بئنت من الحيض  
عرفت ذلك فاعلم ان المذكور في كلام الاحباب عند الصغرة في جملة من استثنى من الحكم المتقدم ولما ذكر  
في الاخبار عند رواية الخصال كما عرفت انما هو التي لم تحيض وليس فيها تقييد لذكر الصغرة والظاهر الشيخ  
ومن تأخر عنه من الاحباب فهو من هذا اللفظ الكناح عن الصغرة فحملوها من جملة من لم يذكر في  
لم تحيض في الصحيح في التمسك المذكور عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
ابن مسعود فساد ولم تكن حائض بعد وادخلها فليس عليها ثمة اشهرهم يطلقها بعد ذلك  
اعترضه في شرح النافع فقال وعندنا في التمسك المذكور ولا يبعد ان يكون المراد من الحيض التي لم تحيض  
عامة وان زاد منها عن النافع ورواه قدس سره ان نصيب من لم تحيض الحائض في الاخبار الصغرة خاصة  
تظهر في الاول تفسيره هو الحمل على ما هو اعلم وهي التي تحيض في كل سنة سواء كان ثقب منها عن النافع او لم  
يكن فيكون اعلم من الصغرة والمخبر ولما قبل ان يقول ان رواية الخصال قد تضمنت عدل التي لم تحيض  
عبارة عن الصغرة وح حمل عليها اطلاقا لا اختيارا لا يميز ويرى بغير حجة ما ذكره الاحباب من عدل الصغرة  
في هذا الباب ويرى ما ذكره السيد المحدث من الامة وكيف كان فانهم عدوا المشرقة في جملة من استثنى  
مضى ثمة اشهر وهي عنهم من كانت في من من تحيض ويحرم تحيض سواء كان عدم حجبها لها من غير  
او من يكون خلقا فالمراد اطلاق المشرقة عليها غير اصطلاح والا فقد يحصل مع انقطاع الحيض  
الحمل فكذا يحتمل ان لا يفي في طلاقها من غير ثمة اشهر ولا يقع قبلا وهو مقطوع بربط كلامهم بل  
الظاهر موضح وفاق ويدل عليه ما رواه في الصحيح عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
طلاقها اذا دخلها قال الحديث انها حملت فليس عليها ثمة اشهرهم يطلقها وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير











بل شاع كثير وما ذهب اليه الشيخ في الاستبعاد ومن تقدم من تقدمه في الكلام في تطبيق  
الفرص عليه فان فيه ما عرفه من ان حتى كلامه على ان اختلاف الاخبار متى على اختلاف عامة اللغة  
فكانت عادتها في التهمة لا يتوقف عليها الا بعد فهم ما كانت كل لغة فيها ولا ينبغي الاستبعاد للثبوت  
وقد تقدم ما فيه **القول الثاني** على انكالا ولا يخفى ان مذهب العامة في السنة وعلى العامة في النسخ  
خرجت جميع النسخ واختلفوا انما كان من حيث ذلك واقعا لما في بقية المقام **القول الثالث** اذا قلنا يجوز  
الفرص منه وطلق الغائب وجوز فلا يعلو ما ان يطلق عليه في اللغة العبرة او قلها وعلى كل من كان  
المذكورين اما ان يوافق قوله كما جاء في النسخ في الواقع فان قوله قد حانت بعد خبر الموافقة  
فوقع المطلق في النسخ ولا يوافق ان يبين وقوعه في ظهر الموافقة او حادثة العبرة او في الاستنباء مع غيرها  
**القول الرابع** ان يطلقها بعد المدة العبرة ثم يظهر الموافقة بان كانت قد انقضت من ظهر الموافقة او حادثة  
الطلاق فوقع حال الطهر لا النكاح في حصة المطلق واجاء على اجتماع شرط العبرة في حصة المطلق  
فصل **القول الخامس** في الصورة العامة ولكن ظهر بعد ذلك كونهما حايضا حال المطلق ولا انكالا ايضا في حصة المطلق  
لان المتبر في حصة المطلق راعا المدة العبرة وهو حاصل هنا وظهور المتبر في غير ما عدا عدم العلم بحال  
المطلق وظهوره بعد ذلك من ان المتبر في النسخ كما قلنا من انكالا او ان يبين في حصة العبرة  
قد طلق امرته وهو غائب ثم علم بعد ذلك انها يوم طلقتها كانت طائفا فاجاز عظيم المطلق وبالمقدور  
العبرة في هذه الصورة جمع عليه ايضا وتسمى **القول السادس** الصورة الاولى بما لها لكن ظهر بعد ذلك كونهما حايضا  
في ظهر الموافقة لم يتصل منها في حصة المطلق فاجاز في المالك وهو صحيح ايضا العين ما تذكر في سابق هذه الصورة  
وهو وقوعه على العبرة المتبر شرعا ولا في المطلق اذا حكم بغيره في حاله العبرة ايضا والاجماع فلا يحكم  
بغيره في حال الطهر او في حاله العبرة من ان شرط المطلق في غير الغائب وان وقوعه في حصة المطلق  
غير ظهر الموافقة فاذا انفق وقوعه في حاله العبرة بخلاف شرط ان عدم ظهر غير ظهر الموافقة وعدم المالك  
من الحين واذا انفق وقوعه في حاله العبرة فالتحلف شرط واحد وهو كون الطهر غير ظهر الموافقة فاذا كان في  
الشرطين في الغائب غير مانع فتعلقا حدهما ان عدم المتبر انفق وقوعه في حاله العبرة فاجاز ان شرط المطلق في حصة  
امان الانتقال من ظهر الموافقة ووقع المطلق في حصة المالك فاذا انفق وقوعه في حاله العبرة بخلاف الثاني وان  
انفق في ظهر الموافقة بخلاف الاول فلا يتم الاولية للملكية واستظهر الحق على قدس سره عدم الرقيع

لانها وسط العبرة وهو استبراء الرحم خرج من حصة النسخ فيبقى الباقي في البيع من وجود الزطاف ان لا يكون في  
الطلاق استبراء الى المطلق فينقض الحكم بالتحريم اذ ظهر بطلان النكاح واجبة ان شرط المتبر في طلاق العامة في  
واعاء المدة العبرة وهو حاصل كما هو المفروض في حصة المطلق ولو ظهر وقوعه في حصة المالك من ان  
الي بصير وغيرها وعليها عمل الاحكام منه عليه **القول الثاني** فلا يصدق طهر بطلان النكاح ولا يوافق فاحكم بغيره  
كما قلنا **القول الثالث** وانما شرط المتبر حاصل كما هو المفروض في المانع وهو ظهور المطلق لا يعلو للملكية  
كيف وقد تختلف عما هو في الحكم او ما في البيع والفصل بين الحايضين مع تحلف شرط فيها والمولى بغيره  
دون الاخر قلنا بقصد شرط ظهور بطلان النكاح يحكم بغيره واما حديث كونه للملكية في انطوائها للمدة العبرة  
هو استبراء الرحم فحدث بغيره والعبرة للملكية مستبشرة محض لا ضرورة فلا يلزم اطلاقها وانما النسخ  
فيها وصلنا من الاجزاء اعتبار انقضاء المدة وانقضاءها لا يكفي بطلان الانتقال من حصة المطلق وكذا قلنا  
عقوب **القول الرابع** لا يثبت انما الطهر لا الظاهر جازا في المدة مطلقا ومقتضاها يظهر قوة قول الاول لان المطلق  
هنا قد مل على القاب يطلق ويحتمل على حال وهذا حال المفارقة التي هي محل البيع داخل في العزم بل قد  
بالقيد بالفرص بل على ان يترتب بها المدة العبرة وبعد ما يجوز لها طلاقها ولا انتقال فيها وبغيره  
وقت المطلق حايضا وفي ظهر الموافقة وبغيره ذلك وعدم الانتقال دليل العزم في المطلق **القول الخامس** ان يطلقها  
مراسا للمدة العبرة ويحتمل الاستنباء فلا يعلم كونها حال المطلق وان حقيقا في حصة الموافقة لا لا يطلقها  
صحيح قول واحد كما قلنا في المالك وجوز وجود المتبر وهو مضي المدة العبرة لا يتخذ شرط طلاق الغائب  
بغير المدة العبرة مع عدم العلم بكونها وقت المطلق حايضا او اقبية في ظهر الموافقة وهو حاصل كما هو  
وعدم المانع دليل الاستنباء وهو غير صالح لما اقتضاه من رفع الظن كما تقدم لا يطل المطلق في حصة المالك  
مع الاستنباء **القول السادس** ان يطلقها قبل مضي المدة العبرة الا ان ظهر بعد المدة العبرة وقوعه في حصة المالك  
فالو في حصة المطلق وجمان من حصول شرط العبرة في حصة المالك من عدم وجود المتبر  
في حصة المطلق حال ايقاعه وبيع الا في المالك ما يبرهن ان يجعل ظهور اجتماع الشرطين بعد ذلك  
عزمه خصوصا مع حمله بطلان المطلق من دون راعا شرط قصد حصة المطلق صحيح ثم ظهر اجماع  
شرائط العبرة ثم قال ولا يظهر التحريم بغيره مستطير في شرح النافع بان كل المطلق في حاله العبرة  
المدة في الغائب ولم تحصل هنا وهو جدي **القول السابع** المصوفة بما لها الا ان يبين عدم انتقال من ظهر الموافقة



أو كونه حاصلا واستمر لا يتناهى والظاهر أن الاستكمال في المجلدات لعدم حصول النظم وهو على ما في المتن  
 وأما كونه مطلقا في إطلاق في ظهوره لا يقتضي حلا في الحيز واستمر لا يتناهى فالاستكمال في الأول وأما كونه حاصلا  
 لنا ومن استكمال في إطلاق بما يقتضي التميز والآخرها بالكلية **مسألة** كونه من قبيل هذه المدة المتناهية وأخره  
 بقوله شرعا أنها حاصلة ليس ينبغي عا دنها وكذا الخارج بيقا في ظهوره لا يقتضي حلا في الحيز وأما حاصلا  
 آخر بعد التميز وطلوعها وأما هذه فليس يتصور أن الاستكمال في حيز المقتضى للتحقق على وجه التميز الذي في العلم  
 المحقق المذكور بأنه ظاهر لا خارج يقتضي العلم بغيرها وقت الإطلاق أو ظهره وأما العلم بالكلية على الإطلاق  
 من حلا في الحيز يخرج ما ذلك على ما في المتن الذي يطلق على كل حال ومنها وجه الغائب بعد التميز  
 أما ظهره كونه حاصلا عند الإطلاق لولا ما في المتن في الما في على صلبه وقيل بأنه في وجهها آخرها بقدر  
 حصول النظم وهو اقتضاء المدة المتناهية ولا يتخلو من قوة لما عرفت من أن الاستكمال في التميز هو ظاهره  
 ما بقا في المذكور وظن الاستكمال من ظهوره لا من استبعاد استنباطها كما اعترف بغيره في المالك وما ذكره  
 المتنبه من أن ظاهره لا خارج يقتضي العلم بغيرها وقت الإطلاق وظن أن ما في المتن الذي في الحيز هو غير  
 محل البحث وأما حلا في إطلاق في الخارج كما ذكره وأن هذا الاستبعاد يتصور مع تسليم عدم الدلائل  
 الدالة على المنع من حلا في الحيز يجب تخصيصه بما دل على حصة حلا في الحيز ما مطلقا أو بعد حصة التميز  
 مطلقا وأن ظهره كونه حاصلا في الحيز هو عينه فليدعى أيضا أحداهم المنع من حلا في الحيز التام  
 الإطلاق والغائب وغيره وأما عموم حلا في إطلاق في الحيز على كل حال مطلقا وبعد المدة المتناهية التي في الحيز  
 ظل الحيز وعدمه وتخصيص أحدهما بالآخر يحتاج إلى تخصيص من خارج ومنه يظهر بقاء الاستبعاد في الاستكمال  
 فإنه كان مقتضى الاحتياط سمي في الفرج تخصيص النعم الثاني بالاول والله العالم **مسألة** ظاهر  
 الإجماع أنه لا يخرج في ظهوره بغيرها فيه فانه يقع حلا في الحيز من غير تميز وان اتفق في الحيز ويرجع إلى  
 الخارج فيها فذهنا من عبارته ونحوه بيان أن البراءة وقال في المالك كونه من حيز التميز في ظهوره  
 ظهوره لا يقتضي حلا في الحيز من غير تميز بل يعلم كونه حاصلا ولا يثبت هذا العلم بالكلية لعدم الجملة  
 شرط التميز هنا موجود وهو استنباطها بالاستكمال من ظهوره لا من الحيز بعد ذلك مانع من حصة الإطلاق  
 ولا يثبت في حكمه بغيره العقل لعدم اقتضاءه بغيره بل يكفي عدم العلم بوجودها وظاهره بطلان التميز  
 قد شر الله وجهه في سجع النافع والخوف والاستكمال في هذا المقام حيث أنه بعد حصة أصل الحكم المذكور في

الشيخ في وجهه كما عرفت وهو مشكل لا حلا في ما يقتضي اعتبار المدة في الغائب فانه يقال إن إطلاقه يخرج  
 في ظهوره لا يقتضي حلا في الحيز من غير تميز بل يعلم كونه حاصلا ولا يثبت هذا العلم بالكلية لعدم الجملة  
 بالتميز في هذه المدة على وجود دليل عليه نعم لو قيل بأنه من هذا ما يقع حلا في الحيز من غير تميز فانه اتفق وقوع  
 الإطلاق في ظهوره كما في معناه لا في الخارج يقع حلا في الحيز على هذا الوجه والغائب لا يتراخى حلا في الحيز  
 ويؤيده أيضا ما ذهبنا إليه لا يثبت حصة هذا القول بآء على مذهب الشيخ المتأخر ومن تقدم من ذلك لا فاصل  
 حصة الإطلاق مع عدم التميز إنما الاستكمال بناء على وجوب التميز فانه في ذلك أن الظاهر كما هو الحال في التميز  
 وجوب ذلك لأن من هذه المدة المتناهية وغيره ما يتحققها يحتاج إلى دليل وثانها أن الاستكمال من شرطه  
 الإطلاق العلم بأنه لا ينافي من ظهوره لا يقتضي حلا في الحيز من شرط العلم بكونها غير حاصلة وقت الإطلاق كما  
 قد ما يانه وبذلك لا يخرج عليه في شرطه الخاص وغايتها فهم من الأحكام لا يقتضي الحيز من الحاضر والماضي  
 هو أن الغائب يقع حلا في الحيز من المدة المتناهية وان اتفق كون الإطلاق في ظهوره لا يقتضي حلا في الحيز  
 وقت الإطلاق وأما الخاص فلا يثبت تقدم العلم المذكورين أولا مع ما حكم بغيره الإطلاق مع التميز وعدم التميز  
 بل يخرج العلم بكونها في غير ظهوره لا يقتضي حلا في الحيز كما كانت حاصلا يحتاج إلى دليل كونه حلا في الحيز  
 وجوب التميز في حيز على الأصل من شرط العلم بعدم التميز الذي فانه لا دلالة على شرطه في حيز الإطلاق  
 فلهذا قدس سر ولا يثبت هذا العلم أو العقل بعدم التميز لأن شرط التميز في الحيز هو وجوده واستمره ما يقال  
 من ظهوره لا يخرج ودان فانه كما أن من شرطه الانتقال من ظهوره لا يخرج كذلك منها العلم بكونها حاصلا وقت  
 الإطلاق كما عرفت وغايتها ما دل عليه الدليل سقوط هذه من التميز في الغائب مع التميز مع عدمه وبذلك  
 فالأظهر عددي ما ذكره السيد المذكور من حصة العلم بالكلية في الحيز والجواب عنه الله العالم **مسألة** ظاهر  
 لكن لا يقتضي الوصول إلى ضرورة الاستعلام حالها بحيز ونحوه هو بغيره الغائب فيما عرفت من حكمه وأما قول  
 كما أنه لو كان غائبا ولكنه يكتفي بالاستعلام لحواله بوردوا لا خارج عليه من بغيره حلا في الحيز من غير حلا  
 البراءة يكون في حكم الخاص والذي يدل على العلم الأول ما رواه في الكافي من أن بغيره التميز في الحيز من غير حلا  
 من الخارج قال سألنا أبا الحسن عن رجل تزوج امرأة سأل من أهلها وهي من أهلها وهي من أهلها وهي من أهلها  
 وليس يقول بها العلم حلا في الحيز ولا يعلم بغيرها إذا ظهرت قال فقال هذا مثل الغائب عن أهلها  
 بالاهلته والشهود فقلت رأيت أن كان لا يقول بها الإجماع فلا حيا لا يصل إليها فيعلم حالها فيكون

تتم الأربع







تكون

حتى من هذه المادة الا لهذا التفسير فلا يصح مطلقا حلقا من المطلقات وان كانت مطلقا  
 على خلاف في هذه المظنة يا في انشاء الله تعالى ذكره وهو جيد اذا تقرر ذلك فاعلم ان تحقق الكلام  
 يقع في مواضع **احدها** المحور بين الاحباب رضوان الله عليهم اعراضا عن صفة المطلق في لفظ المطلق  
 بالضمير المذكور انما هو من الجند الى وقوعه بلفظ اعندي قال المطلق لا يقع الا بلفظ المطلق  
 قوله اعندي وانما ما عدنا ذلك فلا يصح سر وأخبر البربر أي محمد بن مسلم والمعلم الصيرفي والكندي ولهما  
 الشيخ في كتاب الاخبار على ان لفظ اعندي انما يصح اذا تقدم قول الرجل انت طالق ثم يقول اعندي قال  
 لان قوله اعندي لغير معنى لان ان لقولنا في شيء اعند فلا بد ان يقول اعندي لا في طلاق  
 فالاعتماد اذ انقضى المطلق لا هذا القول الا ان يكون هذا القول كالكا شفعين ان لو لم يحكم المطلق في  
 لها ذلك واعرضنا عنها الثاني في المالك وسبغته في شرح النافع حيث انما نحن يدور مدار صحة الاسانيد  
 بناء على هذا الاصطلاح الحديث فالامل قولنا ان الجند الذين يقرن من حيث اعتبار سندها وانما يحكم كلام  
 الشيخ ما لم يخصصه ان لا يفتي ما فيه من الجند ومثله المتأخر لا يظهر لا من لفظ جعل قوله اعندي معطوفا  
 على قوله انت طالق بل بالحقبة للتحسين في احاديث الرواة ومن معطوفا عليه في الرواية الا في كيفية تحقق  
 وقوعه بعد المطلق الذي خبر به وبين اللفظ الاخر قوله جعله انما لا يصح لقوله اعندي في  
 لا اذا تقدم المطلق وحكم الشارع بجعل البيونة به يصح في غير انت طالق فانما كانت في غير  
 يقول من هذا المطلق الواقع بهذا اللفظ غاية الامر انما لم يثبت ذلك عن قوله اعندي فانك تعلم ذلك  
 لا بوجوب ان لا يكون له معنى لا يمكن التجواب عن هاتين الروايتين بالتحمل على التخيلا في احدى الروايتين  
 ياتي ذلك وهو ان لا يقع المطلق بقوله انت حرام او يا ليتني ابرأ وخبره فان المطلق عند المفسرين  
 يقع لجميع ذلك مع التبرئة انتف **اقول** لا يبان ظاهر الروايتين المذكورتين هو ان لا يقع على من  
 الجند ومقتضى العمل بهذا الاصطلاح المدة القول بما ذكر عليه هذا الخبر لاننا اصح اخبار المطلق  
 الاحباب قد بما وعد بنا فدا عرضوا عنهما ولم يقولوا من المتقدمين الا ان الجند الذي قد علم من شيخ  
 اخبرنا بقوله الجند الى من ذهب المفسرين والعمل واخبرهم بالاعتقاد وانما لا يستدل بها بل بالافان  
 الذي مضى في الرواية ولم يقل من المتأخرين الا هذين لما ظاهرين كما عرفت والا فغيرهما من المتأخرين  
 العلامة وغيرهما كالمعتمد على القول المشهور وكيف كان فان التحقيق في المقام بناء على ما هو المتعارف

من العمل

من العمل يخرج الاخبار هو قد هذه الاخبار المتقدمة بعضها البعض وسجل مطلقا على تقديرها  
 ومجملها على فصلها وارتكابا ثانيا ويليها الروايتين المذكورتين بغير تميز ما ذكر عليه الروايات الاخر فان  
 قوله في صحيح محمد بن قيس واحسنه رجل بها اعندي فان فلانا قد طلقك ظاهر في هذه  
 الرواية الاخبار عن طالق سابق وانما ما لا اعتداد به لان اعندي هي صيغة المطلق وهو محمول  
 سبحانه ظاهر لا يستعمله واحصا مع الخبرية بطلان الخبر وانما سند كل واحد من رجل بها الى اخره  
 يخوفه روايته عن عبد الله بن سنان وقوله رجل بها ويقول الرجل اعندي فان فلانا قد طلقك  
 والخبر في الاول منهما صحيحا واحسنها انما هو با برهم بن هاشم الذي في سند ذلك الخبرين انما  
 لهما هو بغير حجب عليهم قبولها لذلك ونقصها رواية البرقي ودلالة لها على المعنى قوله انت طالق  
 وهي غير في الحديث صحيح فبطلان خلا في خبري الحلي ومحمد بن مسلم فيما لا عليه من ان اعندي هي  
 المطلق على من يقرن هذين الخبرين من تقدم المطلق وان قوله اعندي انما هو اخبار عن تقدم  
 وانما ما لا اعتداد به حبا وذكر الشيخ قدس سره وظاهر كلام الكافي المتقدم نظره وقوع المطلق بين  
 الاحباب لا يثبت بوجه فذهب محمد بن ابي حمزة القول بان اعندي وضع المطلق وحده  
 الحسن بن سماع الذي يرواه عن بكير بن اعين هو ان الصيغة انما هي انت طالق وفي المالك ذكر ان  
 محمد بن بكير بن اعين وطعن فيه والذي في الكافي انما هو بكير المندج العدد وحديث الحسن  
 ما ذكره من بعد الحمل على التخيلا انما لم يرد في رواية محمد بن مسلم لا سيما على تلك الاقفا دون رواية  
 الحلي فيمكن حملها على الخبر فلا مانع منه ولا ينافي عدم امكان ذلك في تلك الرواية لوجوهها على  
 التفسير بالحق الاخر الذي تقدمت الاشارة اليه غير مرة وقد تقدم وبالحمل فالظاهر عندي هو قول  
 المحور وارتكاب الاول في هذين الخبرين جمعا بينهما وبين الاخبار الاخر كما عرفت في المسئلة الاول  
 من المتقدمات التي في اول كتاب الطهارة والله العالم **ثاني** ظاهر حديثنا الشهيد الثاني في المسئلة الثانية  
 الدائرة في هذا المقام بان الحكم بالتحريم في جملة من الكتابات الظاهرة في اراة معنى التخصيص  
 بالتحريم بلفظ اعندي كما اخبره وان ذلك لا يتم لان هذا القول قال قدس سره نعم يمكن ان يقال  
 حكمه بوضع المطلق بقوله اعندي مع التبرئة وكذا في بعض ادل على وقوعه من الكتابات التي  
 هي اوضح معنى من قوله اعندي مثل قوله انت طالق وطلقك او من المطلقات او من غير



او مفارقة او فاسدك او من المسجات او من المفارقات الى غير ذلك من الكتابات التي هي اصح ولا اقل التلا  
من قوله اعتك على كل ان السراج والفرق وما استحق فيها ومن التلاقي صريح لا كناية وله معنى  
الفرق او اذ ان التلاقي كقولها في داسر كن سراجا جليلا وسرجا من سراجا جليلا او سراجا جليلا  
فان قوله من يعرف ان في قوله لا يخرج منه كلام من سخر فوقع التلاقي بقوله اعتدي بذكر مفهوم التلاقي  
على وقوعه بجمع هذه الالفاظ وما في معناها ونفي الكتابات التي لا تدخل في مفهوم المرافقة بل المسا  
لغوة اعتديا وحسن مرده لعدم الدليل فيها قوله في الخبر جليلا وسراجا جليلا ونحوها ج تكون  
اعلمنا جميع الاخبار العترة مؤيدا لجمع الايات والاخبار الدالة على التلاقي من غير تعبد ولا يقينا  
المعصية في قوله انما التلاقي في طالق لوجهين احدهما ان المعصية في الصبيحين بطريق المطابقة وفي غيرها في  
الاكلام فلا منافاة والثاني ان مكاه حمله على مجرد التاكيد بغيره قوله في رواية علي التلاقي ان يكون التلاقي  
من غير ان المعصية لا يرجع على هذا الاحتمال في خبره لان ذلك غير طر كذا حقي في محله وقد قطع عمال  
انما في الكلام الصبيح هو ما عصى وتقدم نظره في اخباره ولو قيل هذا القول كان في غاية القبح ونقد ان  
خلاف الاجماع قد تكلمنا عليه غير مرة انتهى قول لا ريب ان ما ذكره من لزوم جهة التلاقي هذه الكتابات  
التي ذكره لمن قال بجهة بلغة اعتدي جيد واما ان ذلك صحيح كما اتفق فغيره من معان وكذا في المعصية  
الاخبار المذكورة بعيد جدا فان العا مل في سياقه لا يحق عليه فهم فيها الا لا يخفى ان قوله بغيره  
الالفاظ الدالة في وقوع التلاقي هي التي ينبغي انما التلاقي ان يقول لها كذا او كذا في حال التلاقي في المعصية  
بشهادة عدلين او غيرها في اداة المعصية بكونه في شرط جهة التلاقي لا من جهة التلاقي لا التلاقي  
من طر الموقر وكونها طارها فان ذلك كذا دل على ان المراد من جهة التلاقي هو الشرط وكذا في  
ذلك بعيد عن سياق الاخبار المذكورة كما لا يخفى على المتأمل النصف واما في لفظ السراج والفرق فانه  
عن التلاقي فالظاهر في الجواب عن ذلك ان يقال لا يخفى ان كل الايات التي تترجم حمله الاشارة الى المعصية في  
المعصية انما اشتملت على التعبير عن هذه الفرق والمقصود بلفظ التلاقي دلالة على ان هذا اللفظ لا يقع  
الموضوع لهذا المعنى وانما عدا من لفظ السراج والفرق ونحوها انما اطلق مجازا وكما بين في مقام  
فلا بد من جهة صفة التلاقي في جهة صفة بها لان الصفة او الترتيب في الوقوف والتابع عن الشارع كما  
عرفت وعرض لك الاكثاف في حقيقة التلاقي في كل المدة من هذه المدة الا انك قد عرفت ان جهة التلاقي

عن غيره

فيها

ما

عن غيره في باب تحاشاها الى ان يثبت ان قيل لها شيئا والذي علم من الاخبار المتقدمة بالقرين  
المقدم انما هو اللفاظ مختصة من هذه المادة لا كل لفظ منها فيجب الوقوف على اعلم كونه بزيادة  
ذكره من العموم بذلك **فان** لا يخفى ان ما ذكرت عليه الاخبار المتقدمة من عدم الاكثاف بل الالفاظ  
في جهة التلاقي من قوله جليلا وسراجا جليلا ونحوها انما لا خلاف بين اصحابنا في نفيها التلاقي او لم ينو  
الخلافا فيها من العا حيث حكوا بوقوع التلاقي به امح نية والوجه في ذلك ان اصحابنا في شروط  
في جهة التلاقي من جهة اللفظ الدال عليه فلا يخفى بالمشرك الدال عليه وعلى غيره والظاهر انهم اشترطوا  
فيه مع كون المقصد من التلاقي شرط في جهة وان كان باللفظ الصحيح كما تقدم ذكره هو ان الكتابات  
بوقوع التلاقي بها الامع العلم ما اداة التلاقي بخلاف الصحيح فان الحكم بوقوع التلاقي لا يتوقف  
على ذلك وان كان المقصد من التلاقي مقبرا فربما وتوضيح ذلك ما اوردته شيخنا الشهيد الثاني في الباب  
حيث قال وهذه التهمة انما هي غير المقصد الذي تقدم اعباه في الصيغة الترتيبية لان المراد بالنية قصد  
ايقاع التلاقي وبها تكفي قصد معناه وتحقيق الفرق انما كانا في المعنى في اللفظ الصحيح فقد اكتفى بقصد  
اللفظ المعنى من كون التلاقي قاصدا فلا يقصد وبان لم يرجع المقصد الى الحكم عليه بخلاف  
اللفظ وانما احقرنا ما اشترط المقصد من مثل السراج والفرق اذا وقع اللفظ صحيحا فان لا يترجم  
القصد الى مدلوله بخلاف الكتابات فانها لما كانت مشتركة بين المقصود منها وهو التلاقي ونحو  
لم يخل عليه في قصد الى المعنى لا شك كدليل لا بد من المقصد ان بعض معانيه وهو التلاقي مثلا وهذا  
القصد على خلاف الاصل لا يخصص اللفظ المشترك ما حده معانيه فلا بد من العلم به والا لم يحكم على التلاقي  
ولا عبرة بخلاف الصحيح فان الاصل فيه ان يقع من العا في المال عن المانع ان يكون قاصدا به مدلوله  
هو الفرق بين القصد في نية فانه من مواضع الانتباه على كثير انتهى وهو جيد وشيق وقد تقدم  
ما سبقته وبصحة دقها مواضع وقع الخلاف فيها **فان** ما لو قال انت مطلقه فقطه في البيع في طاعة  
يصح بها التلاقي مع النية قال في الكتاب المذكور عندنا ان قولك انت مطلقه اشارة الى مضمون  
به الاقناع في المال فالأقناع لا يترفع وقال في الخلاف ان قالها انت مطلقه لم يكن ذلك هو التلاقي  
وان قصد بذلك انها مطلقه لان وهذا القول هو المقتضى من الاحباب ويرد على ما ذهب اليه في غير ذلك  
القول بذلك في غير هذه الصيغة لان كلامه ظاهر في كونه اشارة الى ان الصريح كما عرفت لا يقتضي







لأننا أطلقنا حتى نقضى عندها ثم نرجعها بعد ما كانت مطلقاً ما بيننا وما رواه في الكافي من أن جعفر بن محمد قال  
إن الموقوف من عمار بن عبد الله بن عيسى في جبل طلق ابن تميم لأننا ما زاد جليل أن تروى بها وكيف يصح  
قال يدعيها حتى يخص ويظهر ثم بالبرهان بعد ذلك ما شهد أن يقول طلق فلا تروى قال نعم ثم قال  
المهر ثم خطها إلى نفسه وما رواه في صحيح ابن عمار في الموقوف في الرجل يدين بفتح المزة وقد طلقها  
كيف صحح فيها قال يدعيها حتى يظهر ثم بالبرهان بعد ذلك ما شهد أن يقول طلق فلا تروى كما في ما  
ومن خصص بين الجفر في الموقوف عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم قال ما زاد جليل أن تروى بها وكيف  
يصح قال بالبرهان بعد ذلك طلق فلا تروى فإذا قال المهر ثم خطها إلى نفسه قال نعم ثم قال تروى بها وكيف  
الأخبار مع بقية ما في قوة أسانيدنا في ذلك لا على نوع الطلاق فيقول بعد الطلاق أن الرجل طلق أم لا  
وأن ذلك يقع طلاقاً واحداً بغير تكرار كما في الأخبار والاشهاد من إجماع ذلك وأجاب القمي بعد سماع ذلك من الأئمة  
ومن أضاف الموقوف للطلاق لفظهم هنا إنما وقع جوازا للقول عن خلاف ما في سابقه من أن الزوج المهر يقول نعم إنما  
قصده ذلك أنه قصد الانشاء لا أن المهر في الأخبار إنما عطف وقد عطفها على ما عطف عليه من اللذان من ذلك  
صحة الطلاق في ما في غير أخباره قصد الانشاء وقصد على إجماع أخباره من وجوب قصد الانشاء في الطلاق  
فإنه عطف على حكم بغير الطلاق في هذه الأخبار مع معلوم صحة قصد الانشاء كما عرفت وهذا إنما يؤيد ما قلناه من أن  
في غير موضع سيما في كتب المصنفات من أن يفتي أن يكون المهر على ما في أخباره من أن خالفه من بعض  
قواعدهم المرفوعة وحوايلهم المرفوعة والوادعي أذية الأشقاء بعد التلقظ بهذا القول بعض قواعد إجماع  
وغير صحيح منهم قول جعفر لا تروى بغيره فلا يمكن استعمال ذلك الأمر كما تقدم مثله ما رواه **عنه** أن الشيخ  
في التهاجر ويؤيد ما رواه أنت طلق بغير المهر ما في لسان كان فأنه يحول بغير المهر ما طلق بغيره كلام  
ابن حمزة وابن البرقي وغيرهما وقال ابن أبي عمير وما ينوب ما رواه أنت طلق بغير المهر وما في لسان كان  
فأنه يحول بغير المهر إذا عطف عليه لفظ المهر فما إذا كان فادراً على التلقظ بالطلاق بالمهر بغيره بطلان ما  
فلا يصح المهر بذلك لا تروى بغيره دليل الأصل بقاء العقد حتى الشيخ على ما نقله عن ابن القسوط في المهادنة  
بالذات إنما هو المعالي دون الألفاظ لا في الأصل بل في اللفظ وما رواه وهب بن وهب  
عمر بن عبد الله بن عيسى قال كل طلاق وكل طلاق هو طلاق وقال الشيخ بعد أن نقل احتجاجة الشيخ المذكورة  
عمر بن أبي عبد الله لا احتجاجة بأن الأصل عدم الفرج والاستصحاب يدل على بقاء العقد والمهر ما في لسان كان ثبت

نحوه في الخبرين  
فإنه لا يثبت

وغيره في هذه المسئلة من الموقوفين أقول الجعفر بن محمد من توقفه في هذه المسئلة مع ما في بعض  
الحكم بغيره من الرواية المذكورة سيما وأنها كذا في الخبر وهو من الروايات الموقوفة بل الحسن بن علي  
الأشعث اعتماداً على هذا الأصل في ما رواه توقفها وأما ابن أبي عمير وأحمد الطوسي وما نقله في قوله  
الشيخ جعفر لا تروى بغيره المذكورة على أن الرواية بغيره في المتن وظاهرها إنما هو مع عدم  
العمدة لأن الظاهر من المراد منها إنما هو أهل كل لسان من عربي أو عجمي أو تركي أو نحوها فلا يلتزم  
بلسان ومن الغالب اختصاص أهل كل لسان بذلك اللسان أن لا يجازي أو يترجم أو يترجم بغيره بل  
مستعده أو على خلاف الغالب لا يحل عليه الإطلاق وما ذهب إليه ابن أبي عمير وهو الموقوف من الموقوفين كما  
خصه في المالك وزاد في الاحتجاج على ما ذكره ابن أبي عمير ما أن المعطى العزب هو الوارد في الخبرين  
في لسان أهل الشيع والظاهر هو ما ذهب إليه ابن أبي عمير من أن المعطى من قوله أن المقصود  
في الموقوفات بالذات إنما هو المعالي دون الألفاظ وما رواه علي بن سائر القمي وهو لا يقول بغيره  
العام **في** أنه لا خلاف بين الأصحاب رضوان الله عليهم مع عدم وقوع الطلاق بالكتابة من المخاص  
القادر على الخط إنما الخلاف في أنه هل يقع من الغائب القادر على الخط لا فائتة لعدم وهو مذهب  
الشيخ في الخلاف مع ما عليه إجماع وقال في برفان كتب بيده أنه طلق امرأته وهو حاضر في الغائب  
لم يقع الطلاق وإن كان غائباً وكتب بخطه أن فلانة طالق وفتح الطلاق وإن كان قال الشيخ في الكافي  
أما في بطلانها لم يقع الطلاق فإن طلقها بالقول ثم قال لغيره أكتبها بالطلاق وكان الطلاق في  
بالقول دون الأمر بغيره على ذلك حجة من إجماعه والأصل في هذا الاختلاف خلاف ظاهر أخبار المسئلة  
والذي دقت عليه ما رواه في الكافي ومن لا يحضر القيد عن أبي حمزة الثمالي في الشيخ قال سألت أبا جعفر  
عن رجل قال لرجل أكتب ما قلنا له ما لم يخطها أو أكتب إلى عدي بغيره يكون ذلك طلاقاً أو غيباً  
فقال لا يكون طلاقاً ولا عتقاً حتى ينطق بربطها بغيره ويخطه بيده وهو يبرئ الطلاق أو العتق ويكون  
ذلك منه ما لا يملكه الموت ويكون غائباً من أهله أقول وهذه الرواية من رتب مستند الشيخ في التهاجر  
ومن سجد وما رواه في الكافي في الشيخ الحسن بن زبارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام دخلت بطلاق  
أمرأة أو عتق غلاماً ثم بدلتها فماذا قال للرجل لك بطلاق ولا عتاقاً حتى يتكلم بربطها بغيره وما رواه الشيخ في الشيخ  
عن ابن أبي عمير قال سألت عن رجل كتب إلى امرأته بطلاقها أو بكتبت بغيره لم ينطق بربطها بغيره قال للرجل



حتى يطلق به ورواه في سندنا حسن وقوة قال ما لنا يا عبد الله علينا من اجل المذهب ما حاسبنا العلامة في  
البحر من جهة الثاني بالحوال على حال الاضطراب قال وتكون لفظة الفصل لا التغيير لا يقال هذه اللفظة  
بالغالب والرواية الاول مطلق والمقيد مقدم لا نأمن قول القيد والمقصود لا ما يتغير في السبيل بل ما  
اللفظة لما كان سببا في التغير استوى ايقاعه من الغايط كما في وكذا الكتاب وما في الثاني انما هو ايقاع  
في روايتنا جميعا سبب وافتراضا اصل وتأييدها بالظن والتميز في العمل انتهى اعتراضه في المسائل  
وقد نظر لان الرواية صحيحة ان المطلق يفيد على اللفظ لا حرفا لا كذا فلا بد ان يكون في ذلك  
فلا وجه لحمله على حال الاضطراب وضع ذلك ففي هذه الرواية ترجيح على الثاني لغيره سندها وما قام عليه  
بالقيد والتبني وذلك عطفة جميعا غير ان كون مصدر وقوع الطلاق لعدم التبني بالكتابة او لعدم التبني  
او بحمل على ما في المصنوع جميعا على انه مع ثبوت الرجوع لا ضرورة الى الرجوع وانما ما قبل في التبني والمصنوع لا يجرى  
في التبني فهو لها مصداقته محض لان التمس يدعي الفرق بينه وبين التبني وهو انما يقع في الكتاب  
واللفظة التمس في التبني من الغايط كما في كيف يدعي عدم تأثر الغايط بالمصنوع بل باللفظ لا  
الذي ادعوه وثبت سبب الطلاق واقام دعوى ترجيح الاول موافقة للاصل والتميز في العمل بل ان التبني  
على الحسن فلا فائدة من ان المقيد مقدم على المطلق اقوال ما ذكره قدس سره من انه انما يجد في لغة  
فيه حيلة من تأخر كالمحدث الكتاب في في المقامج والفاصل الراساني في الكتاب لا اثر له في تحقيق المصنوع  
الذي يعمد من الشارع في احوال المصنوع والافعال والافعال ونحوها اما هو اللفظ والافعال  
على هذه المعاني دون غيره الكتاب ولهذا لم يتوخها احدا الكتاب ويبعد اختصاص الطلاق بهذا الحكم لعدم  
ظهور خصوصية له بذلك وبعبارة ما يتبادر في بعض الاخبار انما يحرم الكلام ويكون الحكم للمصنوع  
الروايات المتقدمة جميعا تقدم تحقيقه فانه كما يكون في بعض هذه الصغيرة موجبا لنفي ما هو في  
اللفظ فكذلك الكتاب لا فاعدهم من حيلة الصحيح الموجب للطلاق هذا مع ما تحقق في هذه المسألة  
من الاتكال فان لانها ذاتا يطلق حقيقة على سماع لفظ الطلاق من المطلق فانه غير صحيح ولا يجرى  
المشاهدين الحكم عليه بوقوع الطلاق اما الكتاب حيث قيد بها باللفظ المطلق الذي لا يعلم الا بالقرآن  
واقراره فيشكل في هذه الرواية وفي غير الكتاب حال الكتاب وبعد هذا على ان ما ذكره من وجوه يكون ضعيفا  
من وقوع الطلاق لعدم التبني بالكتابة او لعدم العلم بالتبني او المصنوع جميعا بين الاخبار صلح على ان قوله

لم يرد

ليس ذلك بطلاق حتى يتكلم به في صحته واداه وقوله في صحته انما يشترط ان لا يشترط حتى يطلق به في عدم  
التبني انما استدل بعدم التعلق والتكلم بوقوعه لم يوجب حمله على عدم التبني لان عدم التبني  
او عدم العلم به او عدم المصنوع كما ادعاه وان المصنوع هو عمل التعلق والكلام وهو بعد الله سبحانه  
ظاهر لدفعه لا قيام به ويظهر بطلان ما ادعاه من الجمع في المقام ويظهر في الشهادة ايضا وجوب  
الكتاب او يمكن دفعها بعد ذلك قال في المسالك وجها والاول لا يخلو من قوة لان ابتداءها هو المقام  
مع عدم اللفظ لا استدامتها وانما علم التبني باقراره ولو ثبت منها ما لا يصلح مدعيها وجب تكون الكتاب  
ومن ثم دعيها الايجاب مطلقا احلها للفاضة مع اقام مضبوها في مواضع كما يرى اقول هذا  
اصطفا من هذا اللفظ بعد من جواربها اجماعا عليه من شرط اعراسه في صبغة الطلاق وعدم  
وقوعه بالكتابة وما قبله في المسئلة عندى من توقف احلها للتبني المذكور انما خرج من فروع التبني ولا يجرى  
الان اقول العاشر في المسئلة فلا يخط ذلك والله العالم قال في المسالك ولا فرق في الغايط من التبني وبالله  
القصر وعدم سماع احتمال تحوله للغايط من المجلس لعدم التمس الاقوى اعتبار التبني عرفا ولكن الكتاب الكلام  
التبني في صحة الطلاق كقوله فلا يجرى او يكتب اليها انت طالق ولو علقه رجل كقوله اذا قرأت كتابي  
فانت طالق وكيفية اللفظ اقوال احتمال تحوله للغايط من المجلس غير جيد فان التبني هو حصة الزوجين  
الغايط من اهله وهذا يصدق الا على السافر من مله نعم لو كان باللفظ الخارجا حصة لولما لم يكن ما ذكره  
واساما ذكره من كون الكتاب والكلام التبني في صحة الطلاق كقوله فلا يجرى طالق فغير ان تبني هذه الصغيرة  
فيصير الدليل انما هو بالتبني لا باللفظ والطلاق واما الحديث الكتاب فمع طافه وتخصيصها بخارج  
الدليل وكما خرج عن اخباره بوجوب اللفظ لهذا الخبر فليخرج عنها ايضا العمل بالطلاق في هذه الاخبار من  
الكتاب رتبة لفظ من هذه المادة عملا بالطلاق لا حيا بالمدكوته والتبني انما ثبت في الدابة باللفظ  
والله العالم تمام نعم لو قلنا ان لفظ الكتاب لا يشترط من غير خلاف يعرف ومشر الاخر في فتح  
طالع قد لا يكاد يفتح ما يعموده واقارب من عباد الله ولا بد من فهمنا هذه من ذلك من جهة علمه  
والظاهر يقتضي الكتاب اذا كان من كتب على لسانه كما اخبره بن ادريس في هذا اقوى في الدابة على الرواية  
لكن لا بد ان يفهم انه دعوى في الطلاق ومن احلها لولاه في المقام ما رواه الساجي المشرقي في كتابه  
واقدم من الرقعة في الصحيح في بعض الفرق قال ما لنا يا عبد الله علينا من اجل يكون عند المراء ثم وجهه

انما



قال يكون اخر من فلتهم فجلهم عند بعض الامراء وكذا اشتهر بها الخوان يطلق عنه وكبير قال لا يكون كذا  
على ذلك قلت احسب ان الله فاشرك لا يكف ولا يجمع كيف يطلقها قال بالذي يعرف من فعله مثلها ذكر من  
كراهم وبعثهم لها وما رواه في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام ما رواه في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام  
ولفت فتابعها على ما جاء في الخبر وعنه الكوفي قال يطلق الاخير من جملته متبعها فمضت على ما رواه في الكافي  
ورواه الشيخ بسند اخر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام وما رواه في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
في الاخرى يطلق في امرائه فقال اذا قيل في قبل الطهر والنجس وهم غير كذا فمهم عن بعض متابعيهم في جملتهم  
جاءه يطلق في عمل السوء وهذا الاحكامها متقدمة على ما ذكرناه ونقل عن الصدوق في جملة من لا يجمع  
انهم اعتبروا فيه الفناء القناع على امرائه يرون انها قد حوت عليه لرواية الكوفي وابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
بين ان شاة والفاء القناع ومنهم من يجمع بينهما والتعقيب لا كفاها بما يفهم من ذلك كما ذكرناه وذكر  
بعض الاقارب في الاخبار انما خرج صحيح التشبيل والله العالم فصل في اختلاف بين علماء الفقه في جملته  
التحريم بعضه في بعض الزوج او يطلق في المرأة وتعينها في نفسها فاسد بل لا يطلق في اداة الاختصاص فكل  
الطلاق فان ذلك بمنزلة توكيدها في طلاقها فالتحريم كذا من ذلك احصوا ما في التحريم النافذ على العمل  
عليه انه بعدا عن الزواج وانما احصوا ما روي فتدافعوا في ذلك فذهب جميع منهم الى ان التحريم في العمل  
والسيد المرتضى ونقل عن طاهر الصدوق ان وقوع الطلاق يبرأ اذا اختارت نفسها بعد تحريمها لسان الصدوق  
مع اجتماع الشرايط من الاستبراء والاشهادين والشهود وهو مذهب الشيخ وغيره من النجاشي على ما يروى في الاما  
وحمل المناشرين عدم وقوع الطلاق قال ابن الحميد على ما نقل في النجاشي اذا ادا الزوج امر امرأته على  
شهر وكان على طهر من غير رجوع في مثلها التي اذا اراد ان يطلقها فبر طلقها ثم خربها فقال لها قد خربك  
او جعلت منك البك وجب ان يكون ذلك نهادة فان اختارت نفسها من غير ان يشاء على عيب من قبل  
ونقل ان يمكنها ان لا تفعل ثم اختارها فان اختارت بعد فعلها ذلك لم يكن اختيارا لها سائيا وان اختارت  
في جواب قوله لها ذلك وكان مدخلا لها وكان تحريمها اياها عن غير عوض اخذ منها كان كالتطهر الواحدة  
التي هي اخص برجعها في عذتها وان كانت غير مدخول بها هي تطهر ما بينه وان كان تحريمه عن عوض من غير  
وهي املك بنيتها وان جعل الاختيار الى وقت بعينه واختارت قبله جاز اختيارها وان اختارت بعده لم يحرم  
وقال ابن ابي عقيل والحكماء عندنا لا يقول صلى الله عليه واله وسلم ان تحريم الزوج امر امرأته يجعل امرها الرها في ان

نحو نفسها ان عذاته نهادة في قبل عذتها وان اختارت المرأة نفسها في المجلس فهي تطهر واحدة وهو  
املك برجعها عالم نقص عذتها وان اختارت زوجها فليس يطلق ولو فداها ثم اختارت المرأة نفسها  
لم يقع شيء ولو قال لها قد جعلت منك بيديك فاختارت في عيبك فكن او تحوكت من عملها وطلبت  
اختيارها بترك ذلك وان سمي الرجل في الاختار ونحو ما علموا ثم رجع عنه قبل وقوع الوقت كان ذلك له  
بجواز الرجوع ان يحرمها اكثر من واحدة بعد واحدة واختار بعد اختيار يظهر وشاهدان فان غيرها اكثر من واحدة  
او غيرها ان تحرم نفسها في غير عذتها كان ذلك ساقطا غير جائز ان يختار الرجل اياها واخاها او اخاها من الايام  
كان اختيارها وظل الشيخ علي بن ابي عمير ولا يقع الطلاق باختيار ولا الكراه ولا على مك فتر طلاق في الشبهة  
الحققة المان قال ومشر طلاق في التحريم لم يثبت عن ذلك الاقسام الى ان وصل الى التحريم فقال وانما التحريم اصل  
ذلك ان الله عز وجل انك لست تعلم صلى الله عليه واله مقالدها لبعضها ثم اشرى عمنها لوطا فالاخذ  
اكثرها من قريش يبرحوا فامر الله عز وجل بغير ان يعتزل شاة فتعذر وعشرين يوما فاعتمر لم يمت  
صلى الله عليه واله في منبرهم ابراهيم ثم ترك هذه الاية والية التي قلنا وواجب ان كنتن ترون  
الحيوة الدنيا ودينها فاعلموا ان الله عز وجل لم يجعل من احدكم منكم ان كنتن تهت الله ورسوله والذين هم  
فان الله اعلم الخصال منكم اجرا عظيما فان اختار الله ورسوله فلم يقع طلاق هذا ما حضر في من عابير  
الصدوقين والواجب ولا نقل ما وصل اليه من احاديث المشرقة ثم الكلام فيما اثير الله عز وجل فيها  
على خبر من شاع به غواية الاختلاف عنها فاما رواه الصدوق في العقبة الشيخ عوان الدين عن عمار بن  
صديق بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ما رواه في قبل عذتها في الجاني ما  
لم يفرقا فان اختارت نفسها في واحدة وهو اخص رجوعها وان اختارت زوجها فليس يطلق وما رواه  
في الكتاب المذكور عن ابن مسكان عن الصادق عن ابي عبد الله قال الطلاق ان يقول الرجل لامرأته اختار  
فان اختارت نفسها فقد بانت منه وهو خالي من الخطاب وان اختارت زوجها فليس يبرأ او يطلاق  
طالق فانه ذلك فعل قد حوت عليه ولا يكون طلاق ولا خلع ولا سبابة ولا تحريم لا على طهر من  
غير رجوع نهادة شاهدين وعن الحلبي الشيخ علي بن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يحرم امرأته اياها او اخاها  
او ولها فقال يحرم من امرأته واحدة اذا بعثت وعن الحسن بن محبوب عن جميل بن جاعة عن الحسن بن علي بن باري  
الشيخ قال سالت ابا عبد الله عن رجل قال لامرأته قد جعلت لاختيارك فان اختارت نفسها قبل ان يقع



قال يجوز ذلك عليه فلت قلها فقلت قلها ميث ان ما من الزوج قبل ان تنقض عقدها قال نعم  
وان كان تنجى ورضا الزوج اقول ونقض صاحب الفقيه هذه الاخبار ليس بالقول بغيرها كما تقدمت  
الا من ذلك وما رواه في باب من دنا عن ابي جعفر قال قلت له رجل خي امراة قال انما الخي انما طاف  
في مجلسها فاذا اقترها فلا خيار لها وبعد اخر من رواه مثله وذا ما حكى الله فان طلفت فقلها فلا  
قبل ان تنقضها من مجلسها قال لا يكون اكثر من واحدة وهو اخفى من غيرها قبل ان تنقض عقدتها عند خبر  
الله صلى الله عليه واله ما رواه فاختره فكل ذلك طلاقا قال بطلت لواحقتها انفسهن فقالوا طلت  
ميرزا الله صلى الله عليه واله لواحقتها انفسهن كان يمكن من رواية محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي  
عليها السلام قال لا خيار الا على ظهر من غير جامع شهوة وعن رواية عن احمد بن عليهما قال اذا اختلفت  
فهي بطلت بائنه وهو خا طبع من الخطاب وان اختلفت زوجهما فلا يثنى وعن ميرزا الكاسي عن ابي جعفر  
قال لا يثبت الفسخ من زوجها ما عفا في عدها لان العدة لما نطعت فيها بينهما وبين زوجها ما عفا  
فلا يثبت عليها ولا ميراث بينهما وعن حماد بن الحسن قال سمنا با جعفر بن محمد بن الحسين عن ابيها  
فلا رجعة عليها من غير طلاق ولا ميراث ولا ميراث بينهما لان العدة منها قد بان ساعته كان ذلك  
بينها وبين الزوج اقول وهذه الاخبار وما في معانيها هي ذل القول الا في المسئلة وانما يدركه في  
الشهو وهو القيد المنصور كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى في غايته الظهور فيها ما رواه في كتاب في المي  
عن عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل خي امراة فاختارت نفسها بان تنقض فقال لا  
انما هذا شيء كان لم يزل الله صلى الله عليه واله بالخاصة امرها بذلك ففعلت ولو اختارت انفسهن لطلعت  
وهو قول آخر من رجل فلا زواج ان كنتم ترون الحيوة الدنيا ودينها فقالوا لا يثبت ميراثها  
سراجا جلا اقول ظاهر الخبر المذكور انه لا يثبت ميراثها فيها من الطلاق من الزوج لا انما يثبت  
الاختيار ويجعل الطلاق بذلك بل لا يثبت من اقباعه بالطلاق فانما صلى الله عليه واله لواحقتها انفسهن  
اطلاقا ولا يثبت ان طاهر لا يثبت المذكور ذلك لاننا لا ندر منها في الاجبا والمسئلة كما عرفت وتعرف لان  
ان هذا انما هو ما لنبه اليه كما هو موثر الخبر لكن الظاهر انه لا فاعيل بالذوق في التخي في كتاب الاجبار  
بعد فقل هذا الخبر فالله من سمعه وهذا الخبر اخذ في كتابه وما رواه في كتابه عن محمد بن مسلم قال  
سالت ابا جعفر عن الخي فقال لهما هو وما حالنا ما ذاك شيء كان لم يزل الله صلى الله عليه واله يثبت

من سلم في الموثق قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني سمعت ابا عبد الله يقول ان رسول الله صلى الله عليه واله  
خير فاشاء فاختر الله رسول الله صلى الله عليه واله على الطلاق ولوا خي انفسهن لئن فقال ان هذا حديث كان  
الي برويه عن عائشة وما لئاس والخيار انما هذا شيء خي الله رسول الله صلى الله عليه واله اقول هذا  
الخبر في نفسه عظيم هذا الخبر الى روايته عن عبيد بن ربيعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الخبر  
المتفق لئن حيث طاهر لم يكن لا ولا الاختيار الى الطلاق بعد الاختيار والا فانه لئن خي الله رسول الله  
ابيه عظيم ما عفا لواحقتها في العدة وما رواه في كتابه في رواية في الموثق قال سمنا با جعفر بن محمد  
ان الله عز وجل انزل لواحقتها صلى الله عليه واله من ماله فان بعضنا كره وانزل الله سبحانه لواحقتها فاعل  
عن رسول الله صلى الله عليه واله فحدثه عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الخبر  
سأله ولوا خي انفسهن كانت واحدة بائنه قال وما لئاس من ماله فان بعضنا كره وانزل الله سبحانه لواحقتها فاعل  
عنما انزلوا طلاقا لئلا يثبت الاكفاء من قومان بين زوجا وعن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله في الرجل اذا  
خير الله عز وجل انما التمس للزوج احد وانما خير رسول الله صلى الله عليه واله كان عائشة فاختار الله  
رسوله ولم يكن لئن ان يختار غيره رسول الله صلى الله عليه واله اقول هذا الخبر في كتابه عن ابي عبد الله عليه السلام  
ذلك من رسول الله صلى الله عليه واله ومنهم من رواه وقوله لئان عائشة فقل في معناه انما الله  
يطاهق من لواحقتها لا ترضى الله عليه واله كان يحب عائشة لحنها وجملها وكان يعلم انفسه لا يختار  
غيره لحرمة الا ولج عليهن وان النسيب لا عظم في هذه الفقيه كان سوء معاشره عائشة وقلة  
احترامها لرسول الله صلى الله عليه واله وقال الرضا عليه السلام في كتاب الفقه للزوجي عيان ذكر في صلبها احكام  
الطلاق اجالا وان من طلاق في السنة وطلاق العقد وطلاق الطلاق ان قال والخبير ثم شج هذا لاشياء  
كل على حدة الى ان قال واما الخي فانما ذلك ان اقباع لئنه صلى الله عليه واله وماله فاعل  
نساء الى آخر ما تقدم في عبارة الشيخ علي بن ابي بصير حيث ما خوة من الكتاب المذكور مع ما عرفت في  
موضع ما تقدم اقول ولا قرب عندي هو القول الموثق لوجه احدها ان مقتضى القاعدة المنصوص  
المتفق على وجهها من صواب الله عليهم من عرض الاجاز مع الاختلاف بل بدونه على مذهب العامة  
والاخذ بخلافه وهو جعل اخبار الموثق على الفقه ولذلك ان الشيخ ما حاكم على ذلك لا نقا العامة على  
ما ذل هذه الاخبار ويؤيده اختلاف الاخبار باختلافهم في احكام من كونه طلاقا حقيقا او بائنه



ذلك دنايتها انما جعل باخبار الوضوع ما تترجم طبع الا حيا والذلة على عدم انما جعل لها من العلم  
المقرر عندهم اعمال الذليلين مما امكن اول من طرح احدها وثالثها ما يبدى احاد المتعجلين من انشاء الله  
على عدم حجة قضاة من اشكال ذلك الى القضاء ومنها ما يدعى في الكتاب في الحسن بن علي بن فضال عن بعض اصحابه عن  
ابن عبد الله عن قبا مرة فكيف جعل فاصلة المرأة واشترطت عليها بعد الجماع والطلاق فضا  
خالفا للسنن ودل الحق من دليل هله وقضات على التلا في الطلاق فان بعد الجماع والطلاق وذلك ان  
رواه في القصة وبحث الشيخ عن محمد بن قبا عن ابن جعفر قال قضى على عليم في رجل امراه فاصفا  
واشترطت ان يبدى الجماع والطلاق قال خالفنا السنن ودل الحق من دليل هله قال قضى على عليم ان  
الرجل التقى وبه الجماع والطلاق وذلك ان السنن **القول** في القصة فاصلة مكانا صدقها فان  
الصدق يدل على الرجل القصة وما رواه في الكتاب في ويب عن يونس بن مسلم عن بعض اصحابنا عن ابن عبد الله  
قال قلت ما تقول في رجل جعل امر امرته ببدىها قال فقال على الامر ببدىها وخالفنا السنن ما يترجم  
وقد استركت هذه الاخبار في الله لا على ان جعل الطلاق ببدى المرأة خلاف السنن النبوية والشرعية  
وكذا خالفها هو باطل السنن حتى انهم علم في الحديث الاخير حكم بطلان النكاح ومعه كما ترى  
الاخبار لا تترجم قال في رجل جعل امر امرته ببدىها وهذا هو معنى الخبر فهو من اصح الاخبار في بطلان النكاح  
لولا ذلك لما يقال كما يدعى في صحيح شهر في العقد لم يحكم بطلان النكاح والمركب كما ترى على ظاهره  
شيئا القيد الثاني قدس سر في المسالك باعبار تقصير العمل بهذا الاصطلاح الخرج القول بالوضوع  
لرجحان اخبار بالكتبة والخبر والقرينة قال قدس سر في احاسا لما نقى عن الاخبار والله على الوضوع بحسبها  
على التقدير ولو فطروا الى انما الكثر واضح سندنا واظهر ولا تتركنا اجمود وجب الامر واضح والنا في انما  
الشيخ والممن والمقضى وليس فيها ضعف بخلاف اخبار الشيخ فان فيها الضعف للمرسل والجمهور اقول انما  
الرجل على التقدير لا ما فيه حجة لاخبار وتكونها بل هو لا يكون ذلك مؤكدا العمل على التقدير كما في قوله  
التقير وخالف القول بالقبول بطلان البية فلا يحرم لو قلنا خاره وقل انشاء على هذا الاصطلاح الحديث  
لا يوجد له عندنا اصحابنا المتقدمين بل الاخبار كلها صحيحة عندهم هذا الاعتبار وانما التقير بوجوب ما لا يملكها  
بالسند كما تقدم المحقق في مقدمتها الكتاب في اول جلد كتاب الظواهر والطائفة المرتبة عنهم عليهم السلام في  
الاخبار صادقة على الجميع لا اختصاص لها بمادة دون اخرى ولا يرب في صدقها على ما يترجم في خبر الشيخ اعقلها

قوله  
القول

اول

انما لما كانت هذه القواعد مطروحة في كلامهم كما لا يخفى على من خاض بجوارق تفصيص واسرارهم وانما التقير  
لهم في الجمع بين الاحاد وجوه لا وجود لها في السنن ولا في الكتاب من حمل المواقي على الكراهة والا يوجب على  
صريحها منحا وطوعا عنها كذا عمل هذه التعليلات العليلة ونحوها والله اعلم **بيان** على القول  
بالتقير **القول** انما هل يكون الطلاق الواقع بالتخييل والاختار نفسا حلالا فارجعنا الى ما بنا ظاهره  
ان لا يعمل المتقدم ان يكون حقيقيا وعلمه يدل من احاد التقير لا عندهم حتى يحدد من علم الرواية في القصة  
فيها وهو احق من جعلها ونحوها صحيح الفصل بين ما يحكم فيها بالمؤنة التي هي فرع بقاها او حجبها  
زيادة لقوله فيها وهو احق من جعلها قبل ان تنقض عدتها وقبل انما تكون بائنا وعلمه يدل من الاحاد  
المذكورة في رواية الصنف لقوله فيها فان اخذت نفسها فعدت بائنا منه وهو خارج عن المقاب ورواه  
ببريد الكاشي في صحيح الجمع ونحوها حسن حرمان والظاهر ان هذا الاختلاف في هذه الاحاديث انما  
اختلاف العامة في ذلك ولكن لا يخفى ان نقل من هم الا انك لما عرفت ان هذه الاخبار انما تترجم  
منح الشيخ وجب ما تقدمت انا هو من قولهم والظاهر اننا هذا الاختلاف فيها هو ما ذكرناه وكفوك  
فهو ما هو من التمسك بها والاعتماد عليها انما وجب للشيخ بينها في ذلك فلم يبق الا انما دعاهما ونحوها  
كلام ابن ابي عمير المتقدم ان كونه ذلك نجيا او بائنا انما هو باعتبار امر اخر وهو ان كان التقير بغير  
بائنا كالطلاق باللعوض والاكاذب نجيا قال في المسالك وفيه جمع بين الاخبار وفيه ان لا يكاد يميز فيها  
التفصيل في هذا العوض والخبر من الاخبار بالكتبة فكيف يكون حجا بينها مع انرا اشارة في بين المقادير  
اليه فضلا عن الله لا الظاهر عليه بل ظاهرها في الاخبار المذكورة بل من حجا ان كلا من الامرين انما  
ترتب على مجرد التقير ولا دليل على العوض بالكتبة ولا سيما رواية بريد الكاشي وحسن حرمان فانما  
ظاهره ما يوجب كذا على ان تقى المولى وانقطع العوض واليوننة وعدم الترجير وانما ترتب على  
اخيارها نفسها خاتمة ودعوى كون ذلك عوضا انما هو من قبل الرمي في السلام والقبول انما  
الذي معتمد منه شرع الملك العلم او مرجع ما ذكره انما هو الى انما ثبت ذلك في الطلاق بعينه  
اثباته في التقير اذ كان ثمرة عوضا بل هذا السند بعد عدم وجود الجمع بين المقصود المقاس عليه وبالمجدة  
فان بعد هذا القول في المقام كما لا يخفى على ذوي الاقدام الا ان حجة المتكلمين لما كان ما يملك من القول  
كما عرفت ثبت في الدعوى بذلك وانما قوله ايضا على انما تقدم ويكمل الجمع بينها على ما يترجم

وهو خارج عن المقاب ورواه  
ببريد الكاشي في صحيح الجمع



لا غنى لها كغير المدخول بها والى الله ترجع على ما لها غنى وخير لان الخبر جارح لجميع على القول به  
فصوب البعد مثل ما بقدر فان سباق اخبار الخبر بادى فصح بان واضح بيان بان ما بقدر ذلك  
الاخبار من الاحكام انما ترتب على الخبر بخلافه فصح بان ما بقدر ذلك  
من ان يكون ذات غنى ام لا ومقتضى ما ذكره من احكام الخبر ما ذكره هو ترتيب الترتيب وعدم الارتداد  
الرجوع على عدم المدخول بها او على كونها بالشر والاختيار جاز من الامتداد بل جازها كما عرفت  
هو ترتيب ذلك على مجرد الخبر وبالجملة فان احكام هذه الاخبار هو ما ذكرناه والمقتضى يحتاج الى  
دليل وليس فليس **الثاني** ظاهر عاين ان في عقل المقدمة استراط وقوع الخيار في الخبر في الفرق  
لقول وان اختارت نفسها في المجلس في ظاهر واحد وعليه ذلك ما ذكرناه لقوله فيها انما المقارنات  
ما دام في المجلس فاذا اقرنا فلا خيار لها وصحبت محمد بن مسلم وهي اول طفولة فيها في الخبر ما لم يقر  
وقوله في حجة الفصل من لسان الاختار فصح ان تقوم وهو ان كان في كلامه الرأى ان الاختار  
لغيره الا قام عليهم كالاتي في المجلس ففرض عدم الفرق بين طول المجلس وقصره وعدم الفرق بين طول  
كلام اجتهاد بين الخبر والاختيار ام لا لكن الظاهر من عاين ان الجنب هو ان الاختار والخبر ايضا  
عرقيا بمعنى عدم ضمن الفصل ما استوفى من القوة من الفصل القليل لقوله فان اختارت نفسها من غير ان  
تتأخر على حديث من قولنا وفعل كما يمكنها ان لا تفعل صح اختيارها وان اختارت بعد فعلها ذلك يمكن  
اختيارها ما ضا انتم في ظاهره قويمة الخبر وعلى هذا يمكن ان يكون المجلس كما ذكرنا من هذا الفصل  
والا اقرنا في قوله ما لم يقرنا في ما يقرنا وصحبت محمد بن مسلم وقبل ان تقوم في حجة الفصل فان ظاهر  
ان القارة المطلقة هي الفرق عن المجلس فيها لم يقرنا وان طال المجلس وحصل الفصل فان لم يقر  
الخبر وعلى هذا اذ ذكرنا من الجنب من هذا الشرط لا دليل عليه من الاخبار المذكورة وبذلك يظهر ان ما  
ذكره في هذا المقام من ان كان من غير عقد التحليل يمكن الخبر في المجلس على المفاد وان حصل من ذلك  
لم يكن المجلس انما يعتبر بل يعود مع الترتيب لا معقول بل الذي ينبغي ان يقال ما علمنا من حجة الخبر انما  
حكم من المجلس فيراش على الوجه المتقدم في الاخبار بالترتيب الذي شرناه واسا على ما قلناه من عدم القول  
بذلك فان الوجه غير ان يثبت ان القارة بل يكون لهذا القول واشتراط خبر هذا الشرط خرجت الاخبار  
به وفاقا لهم انما العالم **الثالث** يثبت في هذا الخبر عند القائل ما لا يثبت في خبره الطلاق في من استدل

المرأة وسام الشاهدين وخبر ذلك وهل يثبت سماعها بطلانها خاضعة وبغير سماعها اطلاقها ما  
قاليه للمالك ظاهر الزاوية والقوى الاول وان الفرق في جميع الامرين في خبر سماعها من الشاهدين  
ويقال ح من ذلك الخلع حيث يقع البطلان من جانبها والطلاق في من جانبها وان اختلفا في كون المطلقا  
من جانبها ويجعل الاكفاء بجماع الخبرها لان الفرق انما حصل من هذا الوجه لاختارته لم يقع فيكون  
ذلك بغيره فتصوب الطلاق في اليها فلا يترتب الا سماع ما دل على الطلاق لا سماع ما هو بطلان الزوج  
**اقول** انفس الشيخ على لفظ الاول في قوله ظاهر الزاوية والقوى الاول ومنها ان خبر عطاء المصنفين  
والا في الخبر انما هو الثاني في بعض احوال الاول لان العادة المتعددة ذكرها وهو انه هل يكتفى بسماعها  
بطلانها خاضعة في او سماعها بطلانها معا والاول منهما هو الاكفاء بجماع بطلانها خاضعة والثاني هو  
سماع بطلانها معا والثاني ادعاء من المصنفين والقوى ويرتب عليه الكلام بقوله وان الفرق في جميع الامرين  
الخارجة انما خبر على الثاني وبذلك على الثاني في قوله اخبر بجماع اخبارها وكفاها  
فالكفي تقدم في اخبار المصلحة فما يدل على ذلك ما تضمنه صحبة محمد بن مسلم من قوله وان خبرها او جعل ارضا  
به ما تامة شاهدين الى اخره وهو ظاهر في كون شهادة الشاهدين على خبر القائل لها الجنب الا في  
مع اختيارها اذا اختارت نفسها وهو ظاهر في ادعاء قدس سره من كون الشهادة على الامرين وما تضمنه  
رواية الفصل من قوله ولا يكون خبرا الا على طهر من غير جماع في شهادة شاهدين وهو ايضا يرجع الى الاول  
وان كان الاول ظاهرا وما وصحبت محمد بن مسلم من قوله بطلان لا اختيارا لا على طهر من غير جماع  
وهو يرجع الى سابق الفصل في خبرها ان لا اختيارا ولا غير الزاوية فصح ان بطلانها انما يثبت في  
واما الاستدلال الذي ذكره اخبارا فصح من حيث لا عيا وكما ذكرنا قد مر ان قوله انما هو العاين على خلاف  
والاظهر هو الوقوف على ما ذكرنا من ذلك على الاخبار انما العالم **الرابع** قال في المسالك يجوز الرجوع على  
الخبر مطلقا وهو الظاهر من روايت رواية انما الخيار لها ما دام في مجلسها ولا ان كان عليه كان الرجوع  
فيه قبل القول ببراءة وان كان فوقه لا فذلك بطريق اول ومقتضى قوله ان الخيار لها ما دام في المجلس  
فصح لك الخيار في المجلس وان دفع الخبر من كل مضا وهو ممكن من جانبها مطلقا الا ان اختيارها في الكلام  
وطولها من جانبها وان كان بطلانها ان لا يثبت سماعها لا مكان تخصيصه بالرجوع **اقول** انما هو في  
قوله في خبره انما الخيار لها ما دام في مجلسها انما هو انتم في خبرها فاذا اختارته فانه يترتب



في مجلس واحد يعني انزلوا خبرها وسكت حتى تقرها ثم انتارت فقامت ففعلت فلان من ان يكون الخبر مشهورا  
منها في مجلس واحد وليس لي ذلك قوله في خبره من مسلم فان خبرها وجعلها بينها وبينها فاعلم  
في قبل عندها خبرها لم يبق فافترقا فافترقا على ان يكون اختيارها فيها في مجلس خبر الجمع لها  
مفادتها وفي معنى خبر الفضيل والجليل فالمراد بالخبر الذي يترتب عليه القول في القابل في الجمع  
عن مقتضى الخبر كما يجازي في سائر العقود بمعنى فيها حتى لا يرد عن مقتضى قوله ان الخبر لها ما اذا في المجلس  
جواز خبر كل منهما في المجلس بان دفع الخبر من كل واحد وكيفية الخبر اختيارها فيها واكثر الاحكام بعد  
ذلك على انها باختيارها فيها قد بان مشروا ففعلت الخبر بها من سائر ما خرجت به خبره كونه  
يؤيد الكافي وكيف يتم الخبر بعد حصول التوقيع في القطع والخبر وعلى مقتضى المراد بان لا خلاف على ان  
يتم الخبر في المجلس كيف يتم الخبر في المجلس حيا ذكره من ان خبرها في الخلاف مطلقا وهذا يظهر  
ان جملته الردية عليها ذكره من جواز الرجوع في الخبر نفس خبره من الرجوع اذ من كل خبره الذي يترتب عليه القول في القابل  
فكأنه ما كان كذا في الخبر على التملك او التوكيل فقد عرفت ان القائلين ان هذا خبره ليس به عند من قال  
برتب عليه من الاحكام ما ذلك على خلافه وانما العالم **فان** قد خرج الاحصاء من غير خلاف خبره  
يشير الى خبره الصيغة الطلاق من الشرط والصغير اذ على ما اوردنا من خبره في قولنا لا جاع وفعله خبره الجديد  
الناظر في الوضوء فان قال بعد ذكر المصالح المذكورة وهو موضع وفاق منا وظاهرهما ان المتكلمين انما  
هو الاجماع والظاهر ان ذلك لتباعد في التراجع الحكم المذكور في قولنا هو فاما التوقيع في الخبر  
في دليله وظاهره في المسالك المبني ايضا الى ذلك وقال قدس سره بقوله على قولنا خبره على مقتضى قوله  
فان لا يرد عليه نص وانما اوردوا عليه ذلك ظاهريه كقولهم ان الكاح امر ثابت بتحقيقه لا بغير تحقيق  
ووقعه في الشرط متكلم فيه وقوله ان رفع عدم الشرط اجازي ولا يلزم على خبره بالشرط وتبين ان  
هذا كذا دفع عنهم الادلة الدالة على موت حكم الطلاق في حيث يقع ثم كونه خبرا ومعلقا على شرط قال  
سجله في شرحه انما دفع بعد قوله ذلك غير وهو جده لو ثبت ما ادعاه من الجرم كذا على نظر ثم قال  
ويكون انما يقال على اعتبار هذا الشرط مصافا الى ما سبق بقوله عليه في خبره من خبره انما الطلاق ان  
لها ان طالق او عتق فان الصيغة المعلقة على شرط او صفة خارجة عن هذين اللغتين والتمسك ما عليه  
الاصحاب انهم **قول** ما ادعاه شيخنا المذكور من القول بالشرط فاعلم انما هذا خلافه والظاهر ان لا

ذلك ما فهم فيرون عن احدوها بالآخر وقد تقرر ان الطلاق في الجملة على اوله السابق المذكور فافهم ان  
فيادوا بها الطلاق دون لغرضه الشارة ولا ريب ان المتكلم في الطلاق خبره الخبر المعلق بل ذلك المعلق  
هو خبره وادوا الخبر على حكمه لوقوفه نعم لو استدلل على صحة الطلاق مع التعلق بالاول والى الدالة على صحة  
الوقوف بالشرط كان وجهه الا انه يمكن ان يجاب عنه بان الكاح والطلاق من الامور الوقفية يحتاج في  
ثبوتهما الى اذن شرعي او علمي او موجب الكاح او الطلاق كما تقدم ذكره ولم يعلم من المتأخرين صحة الطلاق مع  
التعلق ولا اصل بقاء عدم الكاح حتى يقيم الدليل الشرعي على انقطاعها وبالحال فافهم ان القول  
المشهور وهو الاوفق بالا حياط كالا يخفى والمراد بالشرط المعلق عليه هو ما يحتمل وقوعه وعدمه كذا  
المقادير مثلا وبالضد ما لا يؤمن وقوعه عادة كطلوع الشمس فاستثنى من الحكم بطلان الطلاق والمعلق  
على الشرط ما اذا كان الشرط معلوم الوقوع عند ايقاع الصيغة كما لو قال بان طالق ان كان الطلاق يقع  
بك وهو يعلم وقوعه فان الطلاق هنا يقع محضا حيث انما يتعلق في الخبر ونقل عن الشيخ ان الطلاق لا  
يقع لصديق فليق على الشرط وهم قد انقضوا على بطلان الطلاق المعلق على الشرط وهذا من كلامه انما  
يقع بكنه خبره وروى في الخبر في التراجع بان ما ذكره حقا كان الطلاق لا يثبت وانما علم بان الطلاق  
يقع بها وهو مستحكمة لشرائطه فلا وتوجه خبره ان التعلق على الشرط لم يكن مطلقا من حيث كونه تعليفا على  
شرط وانما يعلم من حيث عدم خبره وانما علم بان المال والمال في خبره انما هو على التمييز ومطلق الشرط  
لا ينافيه بل الشرط الذي لا يعلم وقوعه والا فلو علم حال الطلاق انما جاءه من الشرط من عدم الخبر كونه  
في خبره لم يبق خبره فقد علم حمله خبره في الوقوع الطلاق بها فانما علمه على وقوعه فما فقد علمه على  
او يعلم حصوله حال الطلاق فلم يناف ذلك خبره بخلاف ما لو جمل حالها وكذا القول في كل شرط يعلم  
وقوعه حال الطلاق كقولنا ان كان اليوم الجمعة فان طالق مع علمه بان يوم الخبر فان الطلاق يقع بالشرط  
الشرط في الخبر في وقوعه الوقوف فكانت قال بناء على المثال الاول ان طالق في هذا الوقت الذي يقع في الطلاق  
بان وانت طالق في هذا اليوم بناء على المثال الثاني وانما العالم **مسألة** اختلاف الاصحاب فيما لو طلق  
باعتين او ثلث فهل يبطل الطلاق من صله او يلغو الخبر وتصور واحدة قولنا الاول المتكلمين في  
الانقضاء وسلكوا في غيرهم والى خبره والثاني المتكلمين في غيرهم والى خبره في القول الاخر انما يثبت في الحق  
وجامعة والاعلام في الخبر وجامعة والظاهر ان خبره هو المشهور بين المتأخرين واختلفت تصوراتهم على خبره



الجمع حتى لا يقع ثلثا او اثنين بحره فلو ذلك فلا بد لتوقع التعدد من ثلثي الوجه والاصل في هذا  
الاختلاف اختلاف في الديات والخلقات اما القول الثاني فان العلامة في الخ فاما استدلاله بوجوب  
وهو قول انت طالق وانما المانع اذ ليس لا فلو ثلثا وهو غير محذور لا ثمرة كذا في الطلاق  
ايقاعه ويكفي سبب المصور والوحد هو وحدة في الثلث لثلاثتها من وجهين احدهما من حيث ما قاله ابن  
الكل وغيره فيكون المقتضى هو كونه خاليا من العاين وترد بان ضعف هذا المانع كون الثلث مؤلفا من  
اعنى المقتضى بقدر الوحدة بل منافي لها والوجود في ضمن الثلث الواحدة لا يوجب المطلوب هنا الوحد  
فيستلزم معنى المقتضى بهذا الوجه وهي غير خالصة في الثلث قطعا وهو حيد لا لا في الجمع الملائم لادها  
انا اموت ما حصل من الاخبار الدالة على هذا القول **ومنها** ما رواه في الكافي عن زرارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام  
عليه السلام قال سالت عن رجل طلق امرأته ثلثا في مجلس واحد وهو جاهل بغير واحدة وعنده ان لا يخرج  
او لكن عن احدهما عليهما السلام قال سالت عن الذي يطلق في حال الجهل بغير واحدة قال لا يخرج واحدة وفي الصحيح  
ابي بصير الاسدي وعمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب جميعا عن ابي عبد الله ع قال الطلاق ثلثا في غير مرة  
ان كانت على طهر واحدة وان لم يكن على طهر فليس بثلثي قوله في غير مرة او اذا لم يكن للثمة بان يخرج في المرة  
وتباح وبن ابن البراء قال قلت لابي عبد الله ع اذا اصابها بقولها انا طالق او امرأته او ما به  
تة فاما هي واحدة فقال هو كما بلغكم وما رواه في بينين وبلغكم عن ابي عبد الله ع في الخ طلاق في حال الجهل  
فليس ثلثا قال هي واحدة وعن بكير بن الحسن والموفق بن عمار في حقه قال ان طلقها للثمة اكثر من واحد  
فليس الفصل على واحدة بطلاق وما رواه الكليني في الصحيح عن شعيب بن عبد الله عن ابي عبد الله ع في حديث  
قال قلت طلقها ثلثا في مقعد قال مرة الى السنة فاذا مضت السنة اضرها وثلثه مرة فقد بانت خبره  
ومحوى رواية ابي حمزة الوائلي عن ابي عبد الله ع وعن الكليني الاخبار عن الصادق ع في حديث قال فطلقت  
فجعل قال لا امرأته انت طالق ثلثا فقال لا كتاب الله وسنة نبيه وعن محمد بن سجاد الاموي قال سالت  
ابا عبد الله ع عن رجل طلق ثلثا في مقعد واحد قال فقال اما اذا فاه فله مرة واحدة اي كان في ذلك  
واحدة **احول** الظاهر ان ما اختلف عليه من انهم الطلاق وان يكون بائنا انما خرج مخرج التفسير وهو  
ان الذي اموت والذين نقله عن سنده والموافق للاخبار المذكورة والذين خرجوا في شرح الامر ما  
الاستدلال بهذه الاخبار ان السؤال فيها عن طلق ثلثا في مجلس وهو عام وان يكون بلفظ الثلث او بلفظ

كذلك

لكل واحدة مرة والثاني لا نزاع فيه فلم قلتم انه غير وارد وشي قد علم عدم تعينه لاداه يكون عام لكل  
واحد والعام لا يشترط الخاص واحاطت به في المالك فقال لا لنا الاستدلال بعدم التام للمعنيين  
من صريح العموم فثنا ول من طلق ثلثا مرة وثلثه الفاظ وقد حكم على هذا المقام بوجوب واحد فثنا  
هو موضوع المثال كما هو من كل عام واعترضه مسطر في شرح المانع فقال وعندي في هذا الجواب  
قال لفظ من وان انا والعموم في ثلث الكل مطلق لكن لفظ طلق مثبت فلا يصح العموم على وجه ثلثا والامام  
الطالق في عموم المطلق يتحقق ثلثا ول لفظ لثمة طلقا وقع الطلاق مثل الفاظ فلا يجزئ ثلثا بل هو  
ثلثا بلفظ واحد بل مع ان المقام ومن قوله طلق ثلثا امر وقع الطلاق مثبت صحيح اذ لا يصدق  
على من قال سالت عن رجل طلق امرأته ثلثا في مجلس واحد وعنده ان لا يخرج واحدة وعنده ان لا يخرج  
ظاهر انتهى وهو حيد وجبه كما لا يخفى على القدر البتة الا ان الحق العاين لا يغلو من حمادة واحده لفظ  
وضع فيها وحق الكلام ان يقال على من قال سمعت ابا جعفر عليه السلام في حديثه ان كان يقول سبحان الله  
خاضع وخوفا للثمة لا لفظ الموصوفين المسمى وهو عليه قوله في حديثه بكونه مؤثرا للمقتضى  
طالفا للثمة اكثر من واحدة فليس الفصل على الواحد بطلاق فان المراد منها كما هو ظاهر انما هو قوله  
الطلاق وح فعمل عليها الطلاق الاخبار المذكورة وكيف كان فان لم يكن ما ذكرناه هو الاثر من الاخبار  
المذكورة فلا اصل من كون واحدة متى تقدمت العبارة ثلثا فضلا وان المراد بغيرها انما ذكرنا  
المعنى من لا نزاع فيه ورواية الصدوق بن عمار المصنف عن جعفر بن محمد بن عمار عن ابي عبد الله ع كان يقول اذا طلق الرجل  
المرأة قول ان يدخلها ثلثا في كل واحدة فقد بانت منه ولا يبرأ منهما ولا يصح ولا يحل حتى  
تلك وتراجع عنه وان قال هي طالق هي طالق طلقا لم يلق فقد بانت منه بالاول وهو خاطئ من الخطاب  
ان شاءت فكذلك كما حادثة وان شاءت لم تقبل وعندنا في هذا مخرج التفسير كما هو منه في العامة  
وعلى ذلك حمل الشيخ وغيره وبذلك عليه ما رواه الشيخ عن ابي القويح الخزاز عن ابي عبد الله ع قال كنت عند  
قراء رجل فصار من رجل طلق امرأته ثلثا قال بانت منه قال قد هبتم جاء رجل من اصحابنا فقال رجل  
طلق امرأته ثلثا قال لا بطلاق واحد خاها في رجل طلق امرأته ثلثا فقال ليس بثلثي ثم تقول لم فقال هو  
ما سأل قال قلت كيف هذا قال هذا يعني ان من طلق امرأته حرمت عليه وانما الذي ان من طلق امرأته  
ثلثا على السنة فقد بانت منه ودخل طلق امرأته ثلثا وهي على طهر فاما هي واحدة ودخل طلق امرأته ثلثا

ومنها

ومنها



على غير وجهين **القول** في هذا الخبر ولا أثر على أنهم كانوا يعيرون بما عدا علمهم بالمال في الأول  
 كان من المال ليس واجبا به بما يوافق معتقده فلا من جهة الدين غير ذلك ولكنه ما اودع في  
 على التمسك كما اوضحه والثاني حيث كان من اصحابنا اجاب به ما اجاب به اصحابه في هذه الاحاد حيث انه  
 فهم منه انه يطلق لفظا في مجلس واحد والثالث انه لما علم طلق على غير وجه اجاب به بالطلاق من حيث طلق  
 بعد شرط الطلاق اخرج من قال بالطلاق اولا ما ان الواحدة المحقرة اعني المقيمة بقية الوحدة غير  
 ملائمة لان من جهة شرطها التحريم المصداقي الطلاق والمقصود وهو الطلقات الملتزمة غير واجبا  
 ومن جهة ان المقصود غير واجبا والطلاق لا يقع غير مقصود لا من جهة الوحدة المقيدة بقية الوحدة  
 واجيب عنه بان قصد الثالث يستلزم فصل كل واحدة وقيد ما تقدم في صدق المسئلة في الجواب عن المسئلة  
 من قولهم **وقال** في الروايات وهي التي عليها الموقوف في الاستدلال لما عرفت في هذه الاصلية من المسئلة  
 وما ماله من التمسك في الجمع عن ان مكان عن في يصير عن في عدا الله قال من طلق لفظا في مجلس واحد  
 خالف كتابا الله تعالى كتاب الله وعن علي بن اسحق قال كتب عبد الله بن محمد الى الحسن بن علي بن فضال  
 دعيا اصحابنا عن في عدا الله في الرجل يطلق امرأته ثلثا بكلمة واحدة على غير وجه اجاب به ما اجاب به  
 بالوجه نظيره واحدة فوقع بخلافه خطأ على في عدا الله لا من جهة الطلاق ولا من جهة التمسك  
 رسول الله **القول** والقد ظهر لي في الجمع بين احاديث المسئلة هو جعل ما دل على اطلاق واحدة على التمسك  
 الطلاق يصح ثلث في مجلس واحد فانه هو المتبادر من هذه العبارة بالتمسك بالثبوت عندنا وجعلنا  
 الفاعل على ان يكون بين وانما يطلق على ما اذا وقع الطلاق بصيغة واحدة تضمنت لفظا والاعادة  
 على قولهم الطلاق وكوسر ما لا يتصل به الا بالمال كما عرفت والاعادة عليهم قدره وحكموا بطلان  
 واما في خروج هذا الجمع فكان عبد الله بن محمد المذكور حيث اتفقوا نظمت بجملة من حكم بالوعدة في  
 تضمن الطلاق لفظا بكلمة واحدة وهو دليل على كون واحدة في الاحاد المقيدة من التمسك وقصود تعدد  
 الصيغة لفظا في مجلس واحد وقد حكم في الخبر بطلان ذلك وانه لا يلزم طلاق مطلقا ولا في  
 كما هو المصداق وعدمه فلا ان كان كاذبا لبا الفاعل بل هو باطل من الكتاب والشرع وظهر في الجمع  
 المذكور بطلان فريده ويؤيده ما تقدم من القريب المشابه وما يرد في بطلان الطلاق من تركه وحده  
 دون ان يكون ذلك بطلان واحدة ما رواه الرازي في كتاب الجمع عن هرون بن خارجة عن في عدا الله

القول من هذا الخبر ما رواه في المجلس واحد والثالث انه لما علم طلق على غير وجه اجاب به بالطلاق من حيث طلق  
 بعد شرط الطلاق اخرج من قال بالطلاق اولا ما ان الواحدة المحقرة اعني المقيمة بقية الوحدة غير  
 ملائمة لان من جهة شرطها التحريم المصداقي الطلاق والمقصود وهو الطلقات الملتزمة غير واجبا  
 ومن جهة ان المقصود غير واجبا والطلاق لا يقع غير مقصود لا من جهة الوحدة المقيدة بقية الوحدة  
 واجيب عنه بان قصد الثالث يستلزم فصل كل واحدة وقيد ما تقدم في صدق المسئلة في الجواب عن المسئلة  
 من قولهم **وقال** في الروايات وهي التي عليها الموقوف في الاستدلال لما عرفت في هذه الاصلية من المسئلة  
 وما ماله من التمسك في الجمع عن ان مكان عن في يصير عن في عدا الله قال من طلق لفظا في مجلس واحد  
 خالف كتابا الله تعالى كتاب الله وعن علي بن اسحق قال كتب عبد الله بن محمد الى الحسن بن علي بن فضال  
 دعيا اصحابنا عن في عدا الله في الرجل يطلق امرأته ثلثا بكلمة واحدة على غير وجه اجاب به ما اجاب به  
 بالوجه نظيره واحدة فوقع بخلافه خطأ على في عدا الله لا من جهة الطلاق ولا من جهة التمسك  
 رسول الله **القول** والقد ظهر لي في الجمع بين احاديث المسئلة هو جعل ما دل على اطلاق واحدة على التمسك  
 الطلاق يصح ثلث في مجلس واحد فانه هو المتبادر من هذه العبارة بالتمسك بالثبوت عندنا وجعلنا  
 الفاعل على ان يكون بين وانما يطلق على ما اذا وقع الطلاق بصيغة واحدة تضمنت لفظا والاعادة  
 على قولهم الطلاق وكوسر ما لا يتصل به الا بالمال كما عرفت والاعادة عليهم قدره وحكموا بطلان  
 واما في خروج هذا الجمع فكان عبد الله بن محمد المذكور حيث اتفقوا نظمت بجملة من حكم بالوعدة في  
 تضمن الطلاق لفظا بكلمة واحدة وهو دليل على كون واحدة في الاحاد المقيدة من التمسك وقصود تعدد  
 الصيغة لفظا في مجلس واحد وقد حكم في الخبر بطلان ذلك وانه لا يلزم طلاق مطلقا ولا في  
 كما هو المصداق وعدمه فلا ان كان كاذبا لبا الفاعل بل هو باطل من الكتاب والشرع وظهر في الجمع  
 المذكور بطلان فريده ويؤيده ما تقدم من القريب المشابه وما يرد في بطلان الطلاق من تركه وحده  
 دون ان يكون ذلك بطلان واحدة ما رواه الرازي في كتاب الجمع عن هرون بن خارجة عن في عدا الله

قال قلت اني اطلقت فطلقت اهل بيتي في دفعه غشائت اصحابنا فقالوا ان الله قال لا اطلاق  
 حتى قال يا عبد الله فقال اخرج الالهات فليس عليك بين والجملة فانه ليس لما ذكره من هذا الجمع  
 عتاق الا شهرة الحكم من اصحابنا يكون رفع واحدة من كان الطلاق بصيغة واحدة مشتملة على لفظا  
 ومن اذكره من ان الطلاق لفظا في مجلس واحد فانه من كان الطلاق بصيغة واحدة مشتملة على لفظا  
 القابل ان اقام والمطابقات لفظا في مجلس واحد فانه من كان الطلاق بصيغة واحدة مشتملة على لفظا  
 جهة الاحاد فان المطابقة لفظا في مجلس واحد يعني ان لا يخلو ولا خلاف ولا اشكال في كونها واحدة  
 فلم يبق الا التمسك على الصيغة بلفظا الذي هو الواجب هنا وقد حكوا على علمهم بالطلاق وان  
 المطابقات كذلك في دون ادراج الا ان اتفقتم في موضوع التمسك واحدة في الصورة المذكورة كما هو  
 المتصور حمل هذه الاحاديث على خلاف بعض الشرايط الموجبة لصدق الطلاق ولا يخفى بعده وبهذا لا يرد  
 المذكورة ما قدمناه من الاحاديث المذكورة على ان الرجل يطلق ففتح المطلق لفظا انظر ان يكون  
 في طهره وان يشاهد من معه وسال زوجها هل طلق فلا تردا قال نعم في طهره فقد تبيها عدة  
 المطلق ثم تزوجها فانه الخبر لا يرد في بطلان الطلاق الا في الذي وقع من المصداق كذا في هذه الاحاد  
 ايضا اخبارنا يدل على جواز التزوج في هذه الصورة من غير احتياج الطلاق اخر الزامهم بما الزوا  
 يما يصحهم ومنها ما رواه في باب من يزوج من محمد بن الحسن قال كتب الى ابي بصير عن رجل  
 اصحابنا فاني في الجواب بخطره فخرجت ما ذكرت من مزيل وزوجها فاحل الله لك ما تحب من طهر  
 فاما ما ذكرت من حشر بطلان فيما غيرته فانطلق احكام الله فان كان ممن يتولاها ويقول يتولاها  
 فلا طلاق في عليه لا تزلما بات امر اجله وان كان ممن لا يتولاها ويقول يتولاها فاحلها منه فانه  
 انما تولى الصرا في بيته وعن عبد الله بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال قلت لواء طلق على غير الشرع قال  
 تزوج هذه المرأة ولا تترك غير زوج وعن عبد الله بن عثمان قال سالت ابا عبد الله عن رجل طلق امرأته  
 ثم امسكها حتى انقضت عدتها هل يزوج قال نعم لا تزلما لواء يزوج وقال في جملته  
 قال حدثني غير واحد من اصحابنا عن ابي حمزة انه سأل ابا عبد الله عن رجل طلق امرأته ثم تزوجها  
 الرجل قال التمسك من ذلك ما الزواي انهم ومن تزوجهن فلا من مزيل قال الحسن بن محمد بن حفيظ  
 وسئل عن امرأة طلق على غير الشرع ان تزوجها فقال نعم فقلت الذي علم ان علي بن خطره روي اقام والطلاق

في حديث











هي الحرفة الشخصية التي ادعاها فانه لا بد في حجة الطلاق من التمسك بالموجب لوقوع الطلاق في كل واحد  
معتبر ولا ينافيه الا شيئا المذکور في اخرها بل يجوز ان يكون المقوم الذي يخلق بحضوره على هذا  
الاسم الذي يردوا عليه فالتحقيق ظاهر بل صريح في خلاف ما ادعاه نعم بما يدل ما ذكره ما رواه الشيخ في  
الحسين حران عن ابي عبد الله ع قال لا يكون خلع ولا تحريم ولا مائة الا على وجه من المدة من غير جماع  
وشاهد من غير ما ان الرجل ويرى المرأة ويحضره الختم واقر المدة انما على وجه من غير جماع ويحضر  
فقال له محمد بن مسلم ما اقر المدة هنا قال العهد الشاهدان عليها فانك للرجل بعد ذلك بانى بعد مقتضى  
اخر حقه ما فعل طاعت ولتهدان عليها بما سمعها منها الحديث الا ان هذا الخبر ينفى الطلاق وهو في  
هذا الاشياء المذكورة ويمكن جعله على الاحتياط والاحتياط بان ما ذكره من لا كفأ بالمرء  
الاجابة هو الذي جرى مشايخنا الذين عاصروا هم وجعلوا على خلاف ذلك كما حكاهوا ايضا عن السنين  
في زمانه وما ادعاه قدس سره فلم يفلح على حقا ولا دليل يعتمد عليه ولم يفلح احد من اصحابنا  
على بحث في هذه المسئلة سوى ما نقلناه عنه وقد هرب ما فيه والله العالم **السئلة الثانية** المشهور  
الاصحاب وضوان الله عليهم اعباد العدالة في الشاهدين وعليه نقل ظاهر لا يروى في رواية جردية  
عدل متكامل في ريب فيها ان الخطا باطلين فالاسلام مستفاد من قوله حكم ودين عينا والعدالة امر  
نازل على الاسلام فلا يكتفى بميزة الاسلام كما ادعاه حمله من الاعلام او لم يتج في بعض كنه وقد وافق على  
الاستدلال ولا يبرهننا الشهيد الثاني في المسائل في هذا الكتاب وان خالفه في كتاب الشهادتين في  
النازله فيها عاجز عنها عن الاستدلال بما لا يخفى ضعفه على المناهل في دلالة المطالب من الاخبار النازلة على  
ما ذكرناه من شرائط العدالة قول الصادق ع في صحة الفضل وان ظلتها في استقبال عدتها طاهر من  
غير جماع ولم يهد على ذلك رجلين عدلين فليس خلافا لها بالطلاق وقول ابي جعفر ع في حسنة يكره وغيره  
ما ظلتها للعدنة بغير ما هدي عدل فليس خلافا ومطلق وقول ابي الحسن ع في دية الشاهد من علم  
اشهدت رجلين عدلين كما امر الله عز وجل وقال لا فقال انه يثبت ان خلافا لرجلين وقول ابي بصير ع في  
صحة رواة ثم بطلها وظل من غير جماع ولتهد شاهدين عدلين مائة منها الحديث وقول ابي الحسن ع في  
احدين محمد بن ابي بصير بطلها اذا ظهرت من حجة قبل ان يفتاها ما شاهادين عدلين كما قال الله عز وجل في  
كتاب فان خالف ذلك وقال الكتاب الله الى غير ذلك من الاخبار التي ثبت عليها المتبع وبذلك يظهر لك ضعف

القول بالاكفأ غير الاسلام كما تقدم فنقل عن الشيخ وتجر في حله من الاعلام منهم شيخنا الشهيد الثاني  
وسطر في شرح النافع والحديث انما في النافع قال في التهامير وفي حلق ولم يهد شاهدين على طاهر  
الاسلام كان خلافا وغيره واقع ثم قال ان طلق يحقر من رجلين عدلين ولم يفلح لهما الشهادتين وضع طاهر حران  
لما ان يهدا بذلك اقول هكذا نقل عن السيد السند في شرح النافع وغيره وان ذكر هذا الكلام في كتاب الطلاق  
الا انه قال في كتاب الشهادات العدل الذي يجوز قبول شهادته للرجلين وعليه هو ان يكون طاهر  
الايمان ثم يعرف بالشر والعدالة والفرج والهد والمساك ويبرح واجتناب الكفاية التي  
وعده الله عليها الناس من شرب الخمر الى ما قاله وغير ذلك مما لا يحصى عبور ويكون مع هذا لافضل من  
مواظبة على طهر حاشا فقط الواجبين وهو في كل خصوص جماعة المسلمين غير مختلف عنهم الا من ادعاه واعتز  
كما مره على ما دللت عليه محجراته الى بعض المواضع في تعريف العدل ثم قال ويترتب شهادته للآراء  
الايمان والفرج والعدالة وطاهر لا بد من ذلك البعد والتج الى ائمة الرجال انهم في ما ذكره من  
المذكورة في النكاح انما اجل فيها اعتنا بها على ما قد مر في كتاب الشهادات حيث ارد ذكره الا في كل النكاح  
والايام النافذ من كل سر في كتاب واحد نعم ظاهر في ذلك الا ان ظاهر شيخنا الشهيد الثاني في  
ان الخلاف هنا غير الخلاف المشهور في معنى العدالة من انها عبارة عن الملكة التي لا تسركا هو المشهور الثاني  
او الاسلام وان كلام الشيخ هنا ضيق على ذلك قال في المسالك في هذا المقام وهل المعنى في العدالة طهرها  
بذلك الخاص والقيام بالواجبات مع الايمان الخاص كما اعترف في غيره من الشهادات ام يكفي الاسلام وان  
امتنى الايمان الخاص والعدالة بالمعنى المشهور الاصل الاول ان قال والقول بالاكفأ فيها بالاسلام  
في التهامير وجماعة منهم القطب الرازي وندي افاضاء على ان الاصل في المسلم العدالة او خصوص دعوى الرجلين  
عقود على غير الرجلين الحسنه قال سالت ابا الحسن ع عن رجل خلق امر ان يهد ما غلبها فهداه عدلين قال  
ليس هذا طلاقا فقلت جعلت فداك خلافا في النشر قال يظن انها اذا ظهرت من حجة قبل ان يعتاها  
وشاهدين عدلين كما قال الله تعالى في كتابه فان خالف ذلك مرد الكتاب الله تعالى فقلت له قال في كل  
طهر من غير جماع فشاها واما ان قال لا يجوز شهادته للآراء في الطلاق وقد تجوز شهادته في غير  
في التمسك اذا حضر فقلت فانما شهد رجلين عدلين على الطلاق فيكون خلافا فقال ان ذلك على الظاهر  
شهادته على الطلاق فهدان يعرف من غير هذه الروايات واخبره الا سناد والدلالة على الاكفأ انما



المسلم في الطلاق ولا يبرأ ان قوله بعد ان يعرف متخير بما في ذلك لان الخبر قد ينفرد به المؤمن غيره  
وهو نكرة في سياق الاثبات لا يقتضي العموم فلا ينافي مع معنى النكاح بالذي اظهر من النكاحين والطلاق  
والنكاح وغيرها من اذكار الاسلام ان يعلم من ما يقال الا عفا ذلحج لم يصدق في القولين معا في  
الخبر مع تصديره باشتراط شهادة عدلين ثم انكسر برعا ذكره لغيره على ان هذا هو الاسلام من اجتناب ذلك  
ذلك ان لا يظهر لغيره كان اهلنا مني قال مسطر في شرح الشافعي بعد نقل ذلك عن هذا كلامه من الله  
وهو جيد والبرهان الاول مع صحته دائر على ذلك ايضا فان الظاهر ان الشافعي في قوله لا يبرأ من غيرها وفي  
بالصلاح في نفسه للغير لا يستلزم فيهما ان الرقابان مع صحتهما سالما من النكاحين معا في قوله لا يبرأ  
اقول اساءوا الرقاب الاول الى ما تقدم في كلامه من استند لا لهذا القول بل لغيره من اهلنا من العرف قال  
قلت للزماء رجل طلق امرأته وشهد شاهدان صحيحين قال كل من ولد على الخطأ وعرف بالخطأ  
في نفسه كانت ثبوتها وشهد امرأته وشهد شاهدان صحيحين ابي نصر ما دونهما بكلمة منه المتكفي في نفسه  
الاستدلال بها من قوله وهذه الرواية واخر الاستدلال بالحجة واشتد جبري باننا قلنا في بحث حجة  
الحجة من الحديث الثاني في الصلوة في تحقيق الكلام في المقام ما حطنا ما طرفا النص الا بمرم واجتبا  
ما في كلام هذين الفاضلين من الجلال في اظهار حملنا لا مقام وان من نحن الا وهما المشايخ من الخطأ  
وعدم التبرؤ لا جانا هذا لذكر عليهم السلام الا انهم ربما عثر على ما طرفي هذا الكتاب من حجة لنا لكنا  
فيحيرة الوهم عن ثلثنا لا فلا نقول ان هذا الكلام باطل من وجوه ١ ما قد ذكره من كلامه في قوله لا يبرأ  
على ان هذا القول لا يبرأ على مجرد الاسلام المقصود ذلك بخلافه من اخبار كعب بن ابي جعفر المشهورة وفيها  
تما قد ذكرنا في ذلك الكتاب على انها عارية عن التصوي والصلاح والعفاف ونحوها وبذلك يظهر  
ما في قوله مسطر من انها سالما من الحاض في غير العمل بها **ب** ان الخلاف بين احبائنا رضوان الله  
عليهم من هؤلاء الفاضلين بهذا القول وغيرهم في كراهية ما وبما نشر وحله حاله نفسه وانكسر كما ان  
العرفي وانما الخلاف في الجملة ان القول بالحب هل يحكم بالسلامة كما هو المذهب بين الشافعيين ام لا كما هو  
المذهب بين المتقدمين والروابن قد استعملنا على شهادة الشافعيين على الطلاق فيكون الحكم بالسلامة  
ثم حمله الطلاق في دعاء على ذلك مع الاضا في قضا وفوق على الكفر لا ان يبرأ بالسلامة غير اننا انما  
فيدخل ح في قولنا في الجهر والمجهول فتكون طلمات بعضها فوق بعض ثم لو قلنا ان ذلك حملنا

في الخبرين على الخلاف كما نرى بدعي لغيرهم حيث ان مدعيهم الحكم بالسلامة المألفين فانما نقول ان قول شهادة  
المألف مخالفة للائحة الشريعة كتابا وسنة لادلائها على عدم جواز قبول شهادة الفاسق والظالم اذ ينفرد  
ظلم اظهر من خروج من لا يمان ولا يصر على ذلك الا حقا والفساد المريب عليه لا ينفرد من المألفين وانما  
ما احاب بالحدث الكائن في الفاتح نجا لها حية من ان التفتا بما ينفرد بفعل المصير مع انفراد كونها  
محض لا مع انفراد كونها طاعة والظلم انما ينفرد بما ناله الحق مع العلم به وهو روء ما لا روء هذا كذا  
الحال انما هو الفاسد الثاني من عدم اعطاء التناقل حقه في هذه المألف لا نقض قيام المألفين  
وعدم استحقاق العذاب في الاخرة ولا ظن هؤلاء الفاضلين بل في موضع ذلك فان الكفا في ايدل حجة  
وحدة في تحصيل الحق وانغيب الفكر والنظر في ذلك واداه تطوى الى ما كان باطلا في الواقع لمرور  
الفترة فلا يربط ان يكون معذور عقلا ونقلا لعدم نصرة في الحجة طلب الحق تحصيله وامتناع التوبة  
وكذا فيقوم الحجة كبرى التجوات من اهل الدلائل اذ بان وهذا في الجلال في اظهر من ان يحتاج الى البيان والحق  
ما نرا كان هذا الاعتقاد الذي حطه طاعة وعدم العلم بالحق الذي ذكره انما شاء عن محبت ونظرنا في فهم  
بها العذر سرعا عذرا نعرضه وحل فلا ماض غا ذكرناه والا فلا ماض كلامه بالكتابة كما هو الظاهر لكل عقل  
ووجه **ج** اشرقتا شفاحت الروابن والاخبار على لا غملا ما رسلوا انهم يعلم كما خطا الكلام في كتاب  
الثاني في بيان معنى ما حب وما يثبت عليه من المطالب بكفر لما لعين وشركهم في انفسهم ونحوها  
الكتاب واليهود خير منهم وهذا امر لا يحتاج الحكم بالسلامة انما فضلا عن العبدلة عدلنا ايضا على انهم ليقول  
من تحقير على بنى وانهم ليقولوا انما لعلنا ليعتصروا انهم يبق في يدهم الا عروا اسفالا الفخر واستقامت  
بعض الاخبار على مذهبهم والا فاختلافنا واستفاحت بطلان ما علمهم وانما ذلك قايما على خبرهم  
المذكور في الرواية التي ذكرنا الكتاب والاعمال بعد العلم لا بما مع ذلك **د** انهم لم يذكروا من افعالهم  
في سياق الاثبات فلا يبرأ وكذا قوله بظن ان التعريف في قوله وعرف بالصلاح في نفسه للغير لا يستلزم في  
وذلك اكثر النقص والره في هذا التعريف ادما من فسق في الغالب الا قد يفر من صفات الحق فاذا  
جا انما جاء العذر مع ما قد نصته حاد مع شرب الخمر والرا والفاط وتكون من الكار بيطر قولي بل  
بدخل في ذلك النجاسات والرجح وانما من الغرض في خلاف في كراهية ان الغنى هذا الحق حاصل  
يهم يثبت على انهم بذلك وان كانوا ماضيا لغيره وحقائق ما كانا العبدية نفي ما نرى من ذلك







هذه الاحكام اذا كان الشايع لم يرد اصل لذلك ولا حاشا لتلك هذه المالك منع الناس من  
بره وقول جرح وتكون ذلك فهو في بعض منعه من ذلك فادخله في قوله ثم انما هو في قوله جرح  
لما لم يرد جرح والمعر من الخطه وجواز انشا والناس بر وقول شهادته من حيث عدم ظهور منه  
بهم لا يدل على جواز الدخول لان حكم الناس في ذلك عكسه هو في حد ذاته والكلام على الثاني و  
احدها لا يستلزم الاخر بوجهه ونظير ذلك في الاحكام غير عريضة فان حكم المبتدع يحتمل على العالم به وحده  
بالشبهة لا بالاصل به ويؤيدها قلنا فلو اظهر جرح من الاجاب مثل جرح في معنى عريضة قال  
ختمنا ما يوق الناس على كل حال الجرح والادب والحقوق وولنا قوله في الاصل ونحوها يحتمل  
من سلم عن في جرحه والتعريب فيها انما قد صرحا بوجه التعري في قوله من لا ما منه لا يتم للولان  
الاعمال باعتبار ما عليهم من التعيوب المذكورة المانع من هبته الا ما منه لا يرد وان روي  
ايضا في حق الناس من الاثم هم الا انهم انما يتوجه الى الواقعين ولما في هذه من الجرح في معنى  
انما يتوجه الى الامام بان لا يكون مواجده ولا فله وجنا عديم الناس عام عليهم من هذه الاعمال  
من الامام مع اعتقاد الناس بهم اعدائه فاشترط في الناس الا انهم عام عليهم من التعيوب المذكورة  
هذين التحريم لا يجوز لهم الا ما منه لما هم عليهم من الواقع المذكورة وان خفيت على الناس وهما عبيد  
حار في الفاسق الذي هو محل الجرح فان كان عالما بصدق نفسه ودخل على الناس وقام بين يدي  
فولما مر الموضع ما شريحت جرحا لا يجلس الا بين اذني او حتى يفي او حتى يمشي ونحوه والتعريب فيها هو  
فهو وما في التعريب لم يكن مستكلا لاسباب التبرير وشرا بطلها فاهل الحكم والقوى ولا ريب من انهم  
الاسباب لما انشأ الفسق هو ظاهر في منع الفاسق من الخلق في هذا المقام وان كان ظاهر العدالة  
بين الامام وعدم جواز بقله الاحكام وجواز تقليد الناس له من حيث عدم الجرح فلهذا  
على جواز ذلك لا ندر عالم بان الشارع قد منع الناس عن اتباع الفاسق وتقليده ولين لا من حيث  
فالنوع حظه ما منه من نفع هذه الامور وكلام من قدما كلامه وان كان يحتمل بالامام  
الامانة ان الحكم في المواضع الثلاثة واحد فان معنى الكلام هو انه هل يمكن تقليد العدالة  
في جواز تقليد هذه الامور المستطرها وان لم يكن كذلك وانما لا يتم من ثبوتها وانما لا يكلام  
في جميع ما يتوجه فيه العدالة وهذا احدها دعما لثبوت ما ذكرناه ما وضع ما يرد هو ان الظاهر ان

من الاثر والاجاب لمصرح فيها بالعدالة والشرط لها في الشاهد مثل قوله عز وجل وان شهدوا  
منكم وقوله بطلانها يحتمل عدلين او اذا شهد عدلين ونحو ذلك هو انما في الشاهد بالعدالة  
حد نفسه ودانته لا الطول والغير اذا لا يحتمل ان قولنا فلان عدل وفلان فقه مثل قولنا فلان عالم  
وتجاع وجواز ونحو ذلك ومن المعام في جميع ذلك انما هو انما في هذه الصفات في حد ذاته لا في  
الشرط بطلان في علم الكلف والواقع في ذلك وقد يتخلل ان يكون ان يكون كذلك في نظر الكلف  
لم يكن واقعا صحيح فليس من اعتد على انما لا يرد به مثلا ويقول شهادته وبارئ هو عدم  
الدخول في ذلك فكذلك ان من اطاع على حقه عدم جواز الا في قوله بر وعلى هذا فان كان في الاصل  
والاجاب لنا للمها انما هو انما في حد ذاته فكيف يحصل الشايع في الانصاف بالعدالة بالانصاف  
النس كما في قوله وجواز على ما من القواعد المذكورة ولا ريب ان معنى كان ذلك انما هي التبرير  
البر في حد ذاته فانه لا يجوز له الدخول فيها هو من جهة بالعدالة الشرطية بل هو على ما في  
صاحبها انك ومن جرح من الوجه والفساد ولا سيما في فقه الثاني وهو ما اذ لم يرد في  
فطلق في محضه فيما مع ظهور عدلها بين الناس فانه اوضح من بيت العتيق وان لا يرد في  
واقعي بخوضه الطلاق في هذا الفتاة من علم في الاصل من في الصانع لظهور عدل من الناس  
قول قواه والكماء والطلان اوضح من ان يوافق الى بيان وبالمجمل فالطلاق في الصانع  
المفهومين فما اشكال في بطلانه ولا سيما الثاني واما العالم **السيد الثاني** في الحق قدس سره  
في الشرايع ولو شهد احدها بالاناء ثم شهد الاخر بما يقراده لم يقع الطلاق ما لو شهدا بالاناء  
لم يترط الاجتماع ولو شهدا احدهما بالاناء والاخر بالاناء لم يضر ولا يضر لهما في الطلاق  
لا مفروقات ولا شتمات الماتزال ولو طلق ولم يهد ثم شهد كانا قول لقوله وتنع الخ  
اذا انما باللفظ الجبر في الا اناء **اقول** الكلام في هذه المقامات يقع في مواضع **الاول** قوله  
ولو شهدا احدهما الى قوله لم يقع الطلاق والوجه في عدم وقوع الطلاق ولا لاجتماعهما وكذا  
ظاهر لا يرد على اجتماع الشاهدين في الشارع وان لا يمكن فترهما بان يطلق بمحض واحد منهما بطلق  
مرة اخرى بحضرة اخرى ومن الاجاز المذكورة ما يقع في الكافي من احدين يحدان في معنى الجمع بين  
قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل طلق امرأته على ظهر من غير جامع وشهد اليوم بطلان ثم فكك خنثاهم



آخر قال انما اركان بهذا جميعا وما رواه في صحيح الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن بريح عن ابي جهم قال سالت  
عن نضر بن الشاهد في الطلاق فقال نعم وتعدد من اول الشاهدين وقال لا يجزئ حتى يهدأ جميعا وفتح  
المدخل من غير المدخل قوله في آخره ولا يجوز حتى يهدأ جميعا فان المراد به حال القول للخاصة وهو ان  
يراد به الا انه لما يهدأ حاله وتعدد من اول الشاهدين ولكن لا يجوز التزوج الا بعد اتمام الشاهدين  
الذين يرعى الشهود الشرعي ولوجها للشرع في القول لم يعمد الى اتمام الا بعد اتمام الشاهدين في الطلاق  
بعد شهادة الاخير هذا مع قطع النظر عن صحة في آخر الخبر بعد جواز التزويج والمحلل فحكم المذكور  
خلاف ولا استكال فيه **الثاني** قوله اذا الشاهد بالامانة لم يشرط الا تمام والوجوب ظاهر  
الا فمراعتهم واخبارهم عن طلاق سابق وامرهم بالطلاق على انفسهم جازي في الحكم غير كما في خبره من الاخر  
ولا يشرط فيه اجتماع التهود وانما يشرط ذلك في الشهادة على انشاء الطلاق كما في حديث الجوزان القدر ما  
نعم لو كان الطلاق الاول باطلا كان يكون نفي شهود او شاهدا واحدا يعلم ان الاول انما هو خبر  
اخر انما هو شاهدا الى ذلك الطلاق فلا يربط الطلاق وان اقر به عند شاهدين ينجس ما رواه  
لم ينجس الطلاق السابق لم ينجس الاخر به ولكم بالضم انما هو مع طلاق لا فانه لا طلاق في قول  
على الصحيح سواء شهد على اقرار الواحد شاهدا في دفعه او شهدا منفردين بان فتركا واحد  
لان صحة الاقرار لا يشرط فيها الا شاهد وانما يشرط في شؤنه شرعا متى وقع عليه وهو يحصل  
مع كل من الامرين لان رجوعه الى الواحد والمحلل فان الحكم ما استكال فيه **الثالث** قوله وتعدد  
احدهما لا نشاء والآخر بالامانة لم يشرط والوجوب ظاهر مما تقدم بان الطلاق الذي يمسح عنه  
بالانشاء ما حلل لعدم استكمال شروط صحة الطلاق وهو اجتماع الشاهدين ومنه يطل كما لا فانه  
باطلا وان شهد به اثنان فذلك من الواحد كما عرفت انما **الرابع** قوله ولا يشرط شهادة الثاني  
الطلاق الى قوله الى الرجال وبذلك عليه ظاهر لا يبر وجهه من الاخر بعد اتمام الا فانه لا طلاق  
على ذلك وان قوله عز وجل والشاهد اثنان على حكم ظاهره اعتبارا وكذا قوله من الشاهدين  
الى عبد الله في صحيح البخاري وانما سئل عن شهادة النساء في الكايج قال يجوز اذا كان مع رجلين  
على انهم يقول لا اخرها في الطلاق في الحديث وقول الحسن الزهني في رواية محمد بن الفضل ولا يجوز  
فيها وصحة الطلاق فلا في ذلك وقول ابن عبد الله في رواية داود بن الحصين وكان امره من الجوزان

شهادة امرأتين في الكايج ولا يجوز في الطلاق الا شاهدين عديدين وقول علي في رواية الكوفي  
النساء لا يجوز في طلاق ولا كذا في حدوده الا في الدين وما لا يستخرج الرجال الظاهر وقوله  
في رواية محمد بن مسلم لا يجوز شهادة الذكور في الطلاق **الخامس** قوله ولو طلق ولم يهدأ جميعا  
اخره والوجوب في كون الاول انما هو عدم استكمال الشرط الذي من قبلها اجتماع الشاهدين وتكمم وقوع  
الثاني لا يضافه من استكمال الشرط والا لم يشرط وقوله اذا في ما للفظ العتري في الاشارة الى  
صحة الطلاق فلو قصدا الاخر وان كان بذلك كقولنا شهد بان فلا شرط انما قصدا به الا انه لا  
الا نشاء لم يشرط وعمل هذا ما لم يشرط في العتريين وصحة الطلاق في احدى الامور وهو انما قصد  
بان قصدا لانشاء وضع وان قصد الا شاهد لم يشرط ويمكن علم الشاهدين من القولين المعتبرين واحدا  
بذلك قال اصل في هذا الحكم صحيح احمد بن محمد قال سالت عن الطلاق فقال على وجهه وكان علي بن ابي حمزة  
لا طلاق الا بالاشهود فقال له رجل ان طلقوا ولم يهدأ جميعا فذلك باطل فقلت فقال  
من الجوزان الذي شهد به على الطلاق والظاهر انما اطلق الى اربعة من علي ما علم من غيره من اخاء  
الطلاق من وجوب استكمال الشروط في صحة الذي من قبلها قصد الا نشاء وغيره وانما العلم **السادس**  
**الثاني** في اتمام الطلاق وما يلحق بذلك فالكلام هنا يقع في مطلبين **الاول** في اتمام القسم  
بدينه وسنن والسنن قسم الى باين ورجعي والرجعي ينقسم الى عتيق وغيره فاما اتمام بقية **الاول**  
الطلاق البديعي متوجب الى البديعة وهو الحرم ايضا عند المراد بالسنن الذي يقابلها وهو الحرم  
الاعم وهو الحرام من غير ما سواه كان واحدا او متحدا او مكروها او للبدعي كتاب ثلاثة احدهما الذي  
فلا يجوز طلاقها فاما بقية البديعة مع حقها في كونه عتيق دون المدة المشترطة على  
ما تقدم تحقيقه مع كونها حايلا وكذا الفتاء وانما عدم استكمالها يظهر من غير ما فيها  
يطاوعها في العتري الذي هو خبره وهذا ان يتفق عليهما بين الحائز والحائز **والثاني**  
حلالها اذ يبين واحدة بغير وجه متفكر بين الطائفتين والحر في هذه الامور من خصوصيات  
مدىها المتعبدون وانفسهم بغير خبره وما لك في غير الحج بين الطائفتين بل فقط واحد **والثاني**  
على صحة طلاق البديعة مع الاثم واحدا على حدة لا سيما في رجل واحد فانه مع وقوعه  
يخرج واحدا لاجتماع مع وقوعه بامتناع واحد يقع واحدا ايضا على الخلافات المتقدمة وانما عليها ذكره

في رواية محمد بن مسلم



التمحيص بهذه الاسباب للثبوت للطلاق في ما لا يبرر ويدون لانها وما لا يطل وكذا الطلاق في ما لا يبرر  
وقد اذلم يتخلل فيها جرحا يمكن الجواب باختصاص المدعى بالثبوت للطلاق وان ما لا يكون بالطلاق  
ويكون الطلاق في ما لا يطل ثم من المدعى فانه يخرج اصطلاح لا مانع فيه لكن على هذا لا يكون الجرح  
فان الغم مطلق الطلاق في الشيء هو ان من التجه والفساد وكيف كان فالامر في ذلك سهل بعد وضوح  
الحكم في كل من هذه الاقسام **القسم الثاني** الطلاق في البين وهو ما لا يخرج للزوج الرجعة عنه وهو شرط  
طلاق في البين لم يدخل بها والباقي ومن مانع الغرض والفساد للمادة عالم بمرجعي في البين والطلاق  
ثلاثا فيها وجها اذا كانت حرة فالأقسام ثلث فالاول والمراد ما لا يجوز له الرجوع للزوج العدة **القسم الثالث**  
وهو غير من الخصم او قد مرها في قبل او من **القسم الرابع** ويدل عليه جلد من الامان تقدم عليها في فصل  
المهود الا ان في جود الموهبة قبل التبر في ذلك شك لا تقدم التبر عليه في المهر في مانع الرجوع في المهر  
مانع التبع فلو بلغها الزمان العدة مع الوصل وان لم تكن من تجب عادة فعدت العدة في المهر في المهر  
برجعا في البين في الطلاق يكون نجبا مع الرجوع فيه فالعدة صا فيكون ما يبرر ويجزى  
والا عتبا بين المتكويين **القسم الخامس** الطلاق في الرجعي وهو الذي يخرج بعد الرجوع وان لم يرجع ويكون ذلك  
فيها عدا الاقسام الستة المتقدمة في البين وعلى هذا وما تقدم في سابق هذا القسم يكون طلاق العدة  
قائمة من اقسام البين وهو ما اذا لم يرجع في البين وانه من اقسام الرجعي وهو في صورة الرجوع  
والطلاق في الرجعي على هذا القسم ليس خوازا الرجوع فيه وامكانه بعد من بعض ما لا يطلق العدة  
وهو ان يطلق على التراب ثم يرجع قبل الرجوع من العدة وهو ما وقع ثم يطلقها في غير المهر او العدة  
ثم يبرجها ويوافقها ثم يطلقها في طهر اخر وهذه عزم في الثالث حتى يخرج رجعا غيره والباقي العدة  
مؤيد كما ذكره رضوان الله عليهم من غير خلاف يعرف وفيه كلام في التبر عليه ان شاء الله تعالى  
في المقام ولو طلق بعد المهر قبل المهر صرح الا انه لا يسمى طلاق العدة لانها لا تطلق العدة  
وهو الموضع **القسم السادس** الطلاق في البين الاخص وهو الثاني البين انما ما يبرر الرجعي وهو علة  
عن ان يطلقها ويبركها حتى يخرج من العدة ثم يبرجها ان شاء ثم يطلقها ويبركها حتى يخرج من العدة  
ثم يبرجها وهذه عزم في كل البين حتى يخرج رجعا غيره على المهود ويكون طلاق في البين المهر المهر  
ولا عزم مؤيدا وان لم تلج لثما وفيه ايضا ما سبنا في التبر عليه ان شاء الله تعالى وهو بيان طلاق العدة

في الحكم الاول وبما رفر في الثاني منها محل وفاء عنه ثم اذا عرفت ذلك فاعلم ان الكلام في  
يخرج في مواضع **احدها** قال السيد السند في شرح القاض قد فضل جميع من الاحكام والاجماع  
على ان المطلق تسعة للعدة عزم مؤيدا ولم يطلوا على ان دليله والذي وقف عليه في ذلك  
ما رواه الكليني عن زرارة عن ابي عبد الله عن داود بن سرجان عن ابي عبد الله انه قال الملاءمة اربا  
لا عنها زوجها لم يخل له ايدا والذي يزوج المرأة في عدتها وهو يعلم لا يخل له ايدا والذي يطلق الطلاق  
الذي لا يخل له حتى يخرج رجعا غيره ثلث مرات لا يخل له ايدا والمهر المهر وهو يعلم ان رجما عليه  
يخل له ايدا وفي الحج عن جميل بن ذابج عن ابي عبد الله وابراهيم بن عبد الحميد عن ابي عبد الله في  
الحرم قال اذا طلق الرجل المرأة فترجعت ثم طلقها فزوجها فترجعا الاول ثم طلقها فترجعت  
ثم طلقها فترجعت الاول ثم طلقها هكذا ثلثا لم يخل له ايدا والطلاق في الاول اولى وخصوصا في الثانية  
في بعض حدود الحرم بالطلاق الثلث التي لا تلي العدة لكن لا اعلم بغيره فاعلم ان **القسم الثاني** قد  
تقدم تحفظوا الكلام في المقام في المطلب الرابع في استيفاء العدة من المفضل الثاني من كتاب الكا  
وذكرنا ما يدل على كلام الاحصاء الا ان المسئلة بقيت في قالب الاشكال لعدم حضوره فليصير  
الحج بين اخبارها والى ما ذكرنا من هذا الكلام اشرا فاما قدما في القسم الثالث والرابع بقوله  
ما با في التبر عليه فان مقتضى ما ذكره السيد السند من الاخبار المذكورة التحريم بالفتح مؤيدا  
في الطلاق العدي والثنى في البين الاخر رجعا والاحصاء انما انما التحريم بذلك في العدة خاصة  
وغيرها بغيره في السن **قضاياها** قد تكاثرت الاخبار في قسم الطلاق في العدة وطلاق البين  
وبذلك صرح الشيخ في النهاية وجميع مل اصحاب مروي الكليني في الحج عن زرارة عن ابي جعفر انه قال كل  
طلاق لا يكون على السنة او على العدة للبين يثنى قال زرارة فقلت لا في جعفره قبل طلاق البين والطلاق  
العدة فقال اما طلاق السنة فاذا اراد الرجل ان يطلق امرأته فليطرحها حتى تطهر وتكبر فاذا حوت  
من طهرها طلقها فليطرحها من غير رجوع ويهدى شاهدين على ذلك ثم يدعها حتى تطهر طهرين فليطرحها  
ثلاث حيض وقودات منتهى ويكون خالجا من الخطاب ان شاءت فزوجته وان شاءت لم يبرجها عليه  
نفلها ولكن ما دامت في عدتها وهما ذواتان حتى يفتق العدة قال واما طلاق العدة الذي قال  
انه قال فليطرحها من احد فتن واحصوا العدة فاذا اذا الرجل حكم ان يطلق امرأته طلاق العدة











فلا يحتاج المطلق كذلك الى حمل عند الثالث فهو ما رواه الشيخ عن ابن بكير عن زرارة قال سألت ابا جعفر  
قال سمعت رسول الله الذي يجرى الله والذي يظفر الغصير وهو العدل بين المرأة والرجل انه يطلقها في استئصال  
الطهر منها ما شهد به من الغلب ثم يتركها ثم يمسكها ثم يتركها ثم يمسكها ثم يتركها ثم يمسكها ثم يتركها ثم يمسكها  
من الثالث وهو انما القدر لان الاطراف هي الاطراف فقد بان من تركها فتركها فان شاءت فتركها  
وحلت له بلانح فان فعل هذا فيها ما تفرقه هدم ما قبله وحلت بلانح فان فعل هذا فيها ما قبله  
لها ثم يطلقها ثلث مرات يراجعها ويطلقها لم يحل لها الا يراجع وما رواه في الكافي عن محمد بن زياد  
عن عبد الله بن أحمد عن ابن ابي عمير عن ابن المغيرة عن معوية بن وهب عن الحارث بن خزيمة عن ابن عبد الله بن علقمة  
في الرجل يطلق امرأته ثم لم يزل معها حتى حاضت ثلث حيض ثم تزوجها ثم يطلقها ثم تزوجها ثم يطلقها ثم تزوجها ثم يطلقها  
حيض ثم تزوجها ثم يطلقها من غير ان يراجع ثم تزوجها حتى حاضت ثلث حيض قال لئلا يزوجها ابدا  
ما لم يراجع ويمس وكان ابن بكير واحدا من يقولون هذا فاجاب ابن المغيرة قال قلت له من اين قال هذا  
قال قلت من قبل وداير بن عاصم وروى عن ابن عبد الله بن علقمة ما مضى قال قلت له فان يطلقها  
قال يطلقها ثم تزوجها رجل ثم يطلقها فمن زوجها الاول ان ذلك يهدم الطلاق الاول وعن محمد بن زياد  
عن محمد بن زياد وصفوا عن دافع عن ابن عبد الله بن علقمة قال سالت عن رجل طلق امرأته حتى حاضت منه  
وانقضت عدتها ثم تزوجت رجلا اخر فطلقها ايضا ثم تزوجها زوجها الاول اهدم ذلك الطلاق  
الاول قال نعم قال ابن سنان وروى عن ابن بكير يقول المطلق ان يطلقها زوجها ثم يتركها حتى يزوج  
تزوجها فانما هو عدله على خلاف مستأنف قال وذكر الحسن بن هاشم انه سالت ابن بكير عنها فاجاب  
لهما الجواب فقال لم سمعت في هذا شيئا فقال دافع دافعا فقال ان دافعا عددا فادخل بينهما  
نكح فقال نكح وغير نكح عندي سواء فقلت سمعت في هذا شيئا فقال لا هذا ما رواه عن ابن بكير  
قال ابن سنان وروى عن ابن بكير فان الرواية اذا كان بينها نكح وعن محمد بن ابي عبد الله  
عن معوية بن حكيم عن ابن المغيرة قال سالت عبد الله بن بكير عن رجل طلق امرأته حتى حاضت منه ثم تزوجها حتى حاضت  
منه ثم تزوجها قال هو عدله كما كانت في النكاح قال قلت فان دافعا عددا او كان بينهما نكح فقال  
لي عبد الله هذا نكح وهذا مما رواه في الله من اليب ومضى ما طلقها واخذت فانتم تزوجها نكح  
ثم طلقها نكحها فمن زوجها الاول فهي عنده مستقبلة كما كانت فقلت لعبد الله هذا رواه عن ابن بكير

عن ابن بكير

ما رواه عن ابن بكير قال المصنف بن حكيم وروى صاحبنا عن دافع عن موسى ان الزوج يطلق  
الاول فان من زوجها في عدله مستقبلة فقال ابو عبد الله يهدم ذلك ولا يهدم الواحد والثنى  
وداير بن عاصم عن ابن بكير انه هو الذي يراجع به ابن بكير انه ما ذكره في الكافي وقد تقدم في الكلام  
الزوج في كتاب الفقه المصنوع كما غير به الصدوق في الفقيه او اعرفت ذلك فاعلم ان النكاح يهدم  
الرواية الاولى التي رواها ابن بكير عن زرارة الخاب عنها فقال هذه الرواية وكذا شهد من صحيح تقدم  
عن الرواية انما لا يحمل شيئا مما قلنا لكونها مصرحة خالصة من وجوه الاحتمال لان في طبعها  
عبد الله وقد بينا من الاخيار ما تضمن انه قال حين سئل عن هذه المسئلة هذا ما رواه عن ابن بكير  
ثم قال ومن هذه صورته حتى ان يكون اسند ذلك الى زرارة بن علقمة الذي كان يروي عن ابن بكير  
داير بن عاصم لا يوافق ما يروى من انه اسند الى زرارة عن ابن بكير وليس عبد الله بن بكر معصوما  
لا يجوز عليه هذا بل وقع عنه من العدل من اعطاه من هذا الحق الى اعطاه منه في الفقيه وهو معروف  
من مذهبه ولا يخفى في ذلك اعظم مما ساد فيه فاما بعد فحينئذ يهدم الى هذا صاحبنا الا انه قد ذكرنا  
الامر على ما قلناه لم يضر من هذه الرواية ما قد سادها انتهى واعترضه عليه من المصنفين من انما  
بان هذا الصريح العظيم في ابن بكير ياتي ما خرج به من غير من قوله وما رواه الحسن بن ابراهيم  
ما يهدم عنه ويوجب عدم جواز العمل به واليه مع انهم مشفقون على العمل بها بل ترجيحها عما تقدم  
الاجماع المذكور على غيرها وانما خير ما تراه في هذا المسائل فيما قد سادها من الروايات من الكافي  
لما يجيء الاصحاب لعبد الله المذكور فيما تقدم به وذهب اليه وجوابه فانه بالاحتمال في دافع  
داير بن عاصم انما تضمنت الهدم بالزوج الثاني لا يهدم استنباطا او عددا كما ادعاه وجوابه فانه بان هذا  
ما رواه عن ابن بكير انه رواه عن هذه الرواية التي نقلها عن زرارة عن ابن بكير اصل يومئذ كانت  
هي الاولى لا حجة في الحكم الشرعي من غير وجه لم يحج بها ولم يذكرها علم انها غير معتدلة ذلك  
واشارنا الى عدم قبول قوله وما احتج به في ذلك الاخيار عندنا هذه الرواية لما ذكرنا في الكافي من ان  
له ومنه يعلم الجواب عما علمه من قوله الشيخ من ان ذلك يوجب عدم جواز العمل برواية عبد الله المذكورة  
الشيخ لم يظن عليه ما قد تقدم في الحكم الشرعي وانما اسند البعوض اليه في ذلك واتر بغيره  
هذا البعوض وقد تم اترحق روى رواية هذه الرواية والافرن عندي هو ما ذكره ابن بكير من هذه







قالهم وما نداء في بعض من يكبر من بعضهم قال الرجل يكون له المرأة الكاملة وهو يريد ان يطلقها قال  
يطلقها اذا اراد الطلاق بعينه ويطلقها انها ذمة الشهود فان سئل في يوم اربعين بعد ذلك ان يطلقها  
يريد الرجعة فليطلقها ولو اضع ثم سئل في طلاقها او اضع ثم سئل في طلاقها او اضع ثم سئل في طلاقها او اضع  
وطلاقها في التي لا تملك الرجعة في طلاقها او اضع او اضع او اضع او اضع او اضع او اضع او اضع او اضع او اضع او اضع  
عقاربها الموقوف من قبل المولى الا قال ساله من المولى يطلاق الطلاق في التي لا تملك الرجعة في طلاقها او اضع او اضع  
فلت انت قلت اذا اضع لم يكن لان يطلق قال ان الطلاق لا يكون الا على وجهين احدهما ان يطلقها او اضع او اضع  
قد بان حلها **فصل** في ما اذا اضع لم يكن لان يطلق هذا الجواب في الاشياء اجابوا بان هذا هو  
الحاصل المتعين حلها لانك اذا اضع لم يكن لان يطلق هذا الجواب في الاشياء اجابوا بان هذا هو  
الرجعي وانما اطلاقها كامل فهو واحد والحل ان تضع ما في طلقها وهو قول الاجل في طلاقها  
سقطت يوم طلقها او بعد متى كان قد بان من وجهات طلاقها فان مضى بها المدة اشهر من طلاقها  
تضع وتبطل متى فلا تملك الرجعة حتى تضع ما في طلقها من قبل ان تضع ما في طلقها من قبل ان تضع ما في طلقها  
اشهر ثم اطلاقها فليطلق فلا حتى تضع ما في طلقها من قبل ان تضع ما في طلقها من قبل ان تضع ما في طلقها  
والتي هي من طلاقها قد حل الامان الا انك اذا اضع لم يكن لان يطلق هذا الجواب في الاشياء اجابوا بان هذا هو  
الشهر كما بين الاخبار المذكورة وما قالها وهو جدي كما سيظهر بان شاء الله تعالى في الاشياء المذكورة  
الثاني لما كان في طلقها من قبل ان تضع ما في طلقها من قبل ان تضع ما في طلقها من قبل ان تضع ما في طلقها  
العضان طلاقها في الواحد لكثرة الاخبار في طلاقها فقال عبد الله في المسئلة والذي يقتضيه الوجوب  
مع الاخبار الجهرية المستفيضة انك بان طلاقها الكامل بعد ولكن المصنف الرابع اشترط الاجماع على جواز طلاقها  
الكامل ما فيها للعدة ثم فقال الخلاف في طلاقها للعدة ونقل عنه قوله قال في منعه حقيقة انه لا يرد في  
احاد الاحاد والاشهاد الى احاد على اقران من جواز طلاقها مطلقا وبطلان الاخبار المتقدمة في  
طلاقها الكامل والعدة مستفيضة كما عرفت وما فيها من طلاقها مطلقا وبطلان الاخبار المتقدمة في طلاقها  
اشهر وهو جدي ما على هذا المصنف المختار الذي هو عليه فان اخاف في هذه المسئلة طلاقها الكامل  
الفاضل لان طلاقها بالاحاد على الواحد على ان طلاقها بالاحاد على الواحد على ان طلاقها بالاحاد على الواحد  
فلا يرد في الغنة فليطلق لان طلاقها الا بعد وضع الحمل كما بان عليه بانه لا يرد في الغنة لانها في كتاب

الفصل الرجعي

الفصل الرجعي وذلك لان الاخبار بالاقتران على انها تطلق فانتهر وناشر وهو جامل بعد الرجعة والمؤلف  
اوضح عنه ما ومن فاعنه ارباب هذا المصنف اقيم لا يخفى بين الاخبار بالاحاد لان في الاخبار بالاحاد  
الزيادة على واحدة فاصرة عن الحاد وضرر لضعف ما سئل فيها فتعين الحمل ما جاز الواحد هذا احمل كذا  
قد بان منه وهذا هو ظاهر مذهب الصلوة بين قدس ووجهها فان ما نقله الاصحاحين هما قد بان كذا  
في صدر المسئلة لم يغل على وجهه ورسالة الشيخ علي بن الحسين بن طاهر وان كان لا يخفى في الان وكل الشيخ  
عندي موجود والذي فيه عن ما ذكره الرضا في كتاب الفقه الرجعي وان فرق بعض الفقهاء عن بعض  
الاخبار المرجح الى واحد وهذه صورة ما فيه واعلم ان الاخبار بالاحاد ان يصح حلها هو  
اقرب الاجابين واذا دعت او سقطت يوم طلقها او بعد متى كان قد بان من وجهات طلاقها فان مضى بها المدة اشهر من طلاقها  
حتى تضع ما في طلقها او بعد متى كان قد بان من وجهات طلاقها فان مضى بها المدة اشهر من طلاقها  
في طلقها ثم ظهر ويطلقها وسئل الصادق ع عن المرأة الكاملة يطلقها زوجها ثم يطلقها ثم يطلقها  
ثم يطلقها الثالثة فقال قد بان منه فلا تملك الرجعة حتى تضع ما في طلقها من قبل ان تضع ما في طلاقها  
اقرب الاجابين كانت خبرا بان المصنف من كتاب الفقه فانه في فيه يكون طلاقها  
واحدة وعندها اقرب الاجابين وهو وضع الحمل كما هو مذهب في المسئلة وان شاء الله تعالى لان ما بان له  
راجها قبل مضى للعدة وهي طلقها اشهر او وضع الحمل فان طلقها الا بعد وضع الحمل وهو ظاهر بل  
مخرج في ان لا يجوز له طلاقها ما فيها ما دامت حاملا ثم يغل عن الصادق عليه السلام في قوله ما بان في  
موقف غار المقدس بان من جواز الزيادة على طلقها واحدة في نفسه ولان المار في امره فانما يجازي  
ما يدل على خلاف الزيادة في وقت عدمه ولكن الرابع عنده ما اثنى به اعتماد على الكتاب الذي في طلاقها  
وشبه كثير قد بينا القيد عليه سجا في كتب الفوائد من اعتماد الصدوقين على الكتاب المذكور والافاضة  
ببارة في مقامها الاخبار الجهرية المستفيضة المتكاثرة في خلاف ذلك وقام مرجعها بطلانها في  
الصدوقين فيها وهذا اليقظة هو كتاب الفقه الرجعي كما عرفت في غير موضع من الكتب السابقة وان شئت  
الصدوقين هو ما يظهر من كتبنا لتداعيل عليه ولما كان حيا فاهديه اليه نعم يبقى الاشكال في  
الزيادة الاخرى وما دلت على من جواز التعدد والشيخ قد رجح بين اخبار المسئلة بخلاف ما دل على ان  
طلاقها كامل واحدة ولا يجوز ما زاد عليها على طلاق في السنة والاحص وحمل الاخبار بالاحاد على جواز



الزيادة على واحدة على تلك في العدة واشهر من الجدة انما في الاما ان عملها انما هو الطلاق في الثاني  
الاول فلا نقا في عمل جنة الاول كما تقدم واستفاضت الاخبار بها سيما كان وعدا والطلاق في الثاني  
بالمعنى الاخص لا يقع ثانيا بالقبض على الحامل لانها بعد الطلاق الاول للثاني الذي شرط الخروج من العدة  
لا يجوز العقد عليها الا بعد وضع الحمل ولا يكون حاملا ولو طلقها والحال هذه لم يدخل في العدة  
ثم الطلاق في الاول يصدق عليه انه لا يشر حتى يتركها حتى وضعت حملها لكنه لا يشر في خلاف انما بعد الطلاق  
الثاني كعرفت وهو لا يتم في الحامل بالكثرة وثانيا ما لا يخصه لكونه ما بعد في خبره ان الاخبار قد  
على جواز التعدد وان لم يكن عددا لمؤقتا انتهى بن غار الاولين من مؤقتا من الثالث المتقدم فان كان  
المراجعة من غيره وفسد وهو ليس بعقد ولا سبي بالمعنى الاخص لم يفسد في المعنى الاعم قوله يمكن للزوج  
عما ذكره فليس متروك ان يقال انما على الاول فيما ترواه كان عمل المثلث انما هو الطلاق الثاني للحامل كما  
ذكره فليس سري الا ان التمس لم يطل ذلك لا في طهره الى الجرح به انما هو المثلث وحملها قدس قوله في  
في المطلقه الواحدة فلا يخلو طلاقا ثانيا وحملها فما صحت بالزيادة على الواحدة والتمس جرحا في  
الواحدة في هذه الاحيان وهي التي لم يقع قبلها طلقه على طلاق التمس حتى انراد ارا ان يطلق الحامل  
طلاقا لثمة طلقها طلقه واحدة ونكحها حتى تضع حملها فلا يجوز ان يراجعها ويطلقها مثل التمس  
طلاقا سببا لثمة شرط الخروج من العدة التي هي هنا وضع الحمل وطلاق التمس طلاقا ثانيا لا يكون  
بالحامل بالكثرة فانما بعد وضع الحمل لم يطلت لم يكن طلاقا حاصلا فيخرج عن عمل الجرح قوله انما  
فان يقال ان لا يرب انما اخبار الزيادة على واحدة منها ما هو صحيح في خلافها فعدت كما يترى بين الكفا  
وانما اشتملت على التمس زيادة على شرط في طلاق العدة في غير هذا الموضع ويداثر ان يكون في بعضهم  
ومعها هو مطلق كونه انتهى انتهى بن غار الاولين من الثالث المتقدم وطهر في الجمع بينها في طلاقها  
الزوا يبين بما ذكره عليه الزوا يبين ان الاخران والظاهر ان هذا هو الذي قصده التمس فعدت ثم انما  
ذكرناه بترك كلامه في المخرج حيث قال بعد الجرح المثلث ما لفظه والتحقق في هذا ان يقول طلاق  
العدة والتس واحدة وانما يصير الى التمس في الحامل الجرح ونكحها المراجعة والعدة بالتمس في الثانية والثالثة  
فان طلقها لم يطرأ التمس والعدة الا بعد وضع الحمل لا تراجعه قبله كان طلاق العدة فان نكحها  
فطلع كان طلاق التمس فان قصد التمس في ذلك هو حق ومثل الاما بعد التمس قوله لا يشر في العدة

قصد التمس وحده ثم وان خرج فبرعن عمل الجرح حيث ان مراده الجمع بين الاخبار المثلثة وكلامه الطلاق  
كل من انما هو الجرح الى الطلاق الاول فهو الذي جعل عليه كلام التمس وذلك يعلم اندفاع ما مرده  
منجنا المتقدم ذكره على التمس وحده ثم يقع الكلام فيما ذكره عليه وذا يترى بين الكفا من انما  
التمس في طلاق العدة هنا والموجب تقيد ما اطلق من الاخبار بمرء الا لا معارض لها مع قوله سببا  
فان ما يربها غير المأوى المذكور من المقامات لا ما صير الى اطلاق الاخبار المذكورة وهي ما لم يشر في الجرح  
ففي راجع وواقع لم يجر الى الطلاق الا بعد وضع الحمل من يوم المراجعة ويحتمل بالنسبة الى مؤقتا انتهى بن  
غار الجرح مطلقا من جواز الطلاق ثانيا بعد الجرح من غير مراجعة وان لم يكن عددا ولا سببا  
الاخص بل بالمعنى الاعم ولعله اظهر وقد تضمن ما ذكرناه انما معنى ايراد الطلاق في التمس فليس له ان يطلها  
الا مطلقا واحدة فمن كاحتى تضع حملها وان ادا لطلاق للعدة فان رجع وواقع فليس له ان يطلها  
الا بعد وضع الحمل وان لم يواقع بناء على ما ذكرناه من الاخبار في خلافها متى شاء وحق فيقرب الحامل  
طلاقا لثمة بالمعنى الاخص وطلاق وطلاق العدة خاصة بناء على كلام التمس ومن قصر وطلاق  
التمس بالمعنى الاعم بناء على ما ذكرناه من الاحوال عدا طلاق المؤقتين المذكورين ومن ذلك يعلم  
انما معنى كان عمل المثلث هو الطلاق في الثاني كما هو ظاهر كلام الاصحاب قوله في المثلث خبر في  
فانما لا يجرى ذلك في طلاق التمس لما عرفت انما اطلاق للعدة خاصة بناء على كلام التمس لثمة  
بالمعنى الاعم على ما ذكرناه من الاحوال فيما ذكره ابن اديب ومن تبعه من المتأخرين منهم شيخنا في المثلث بن  
جوان تعلقها مطلقا كغيرها لا عرفت له رجاء قال في المثلث بعد الجرح في المسئلة ما هو قوله في الاول  
بين عن هذه التكلمات التي لم يدل عليها دليل والرجوع الى الحكم الاصل من جواز طلاق الحامل كغيرها مطلقا  
للاظهر وعدم الاثبات الى هذه الاخبار الضعيفة الاسناد لثمة المثلث وما بها من قبح الدخول بها  
بان في الجواز وحملها انما هو من الزايد على الذكر امر وجعل قبله كغيره من غير ان يفرق بين كونها اول وضع  
طلاق عنة او تسعة عتية وقد ظهر بذلك ان القول بجواز طلاقها مطلقا هو لا يفرق واعلم انه قد  
ان القول بجواز طلاقها ثانيا للعدة وفاق في الجملة لاقا المتأخرين جودوه مطلقا والتمس جواز التمس  
الجرح فيه بعد تسعة وانما ما يربها طلقا جواز بعد ثمة التمس وبذلك ظهر صحة ما ادعاه البعض من جواز  
اجماعا وان كان بعضهم يترقب في صحة رجاء زوا لان ذلك لا ينافي الحكم بجواز في الجرح الى الحامل كغيره



فدبر نظرا انما فان مرع تسليم الاعراض عن التاثير الضعيف باحتمال عدم تادلاتهم ما ذكر من الجوانح للظن  
فعله وما فيها من الصبح ليس فيه ما بنا في الجوانح من لما عرفت من ان طاهرها انحصار صحة إطلاق الكامل والاول  
تلا يجرى عنها وهو ظاهر كلامه في سطح منج التنازع كما قدمناه ونقده نرفع دعواه بتدليل وكلامنا  
عليكم في كتاب الفقه وكذا عيان المتع ما ذكره ليرد ان يطلق بعد المراجعة على نفع وانما ناديا فادعاه من حله  
طاهرها للشد بالحق الاض فان غير منفع كما شرطه انما وبذلك اعترف المرع انما تقدم من كلامه حيث قال  
في الاعراض على عيان النج في التاثير والنز بالحق الاض لا يخفى في الحاصل لا يجرى كذا لا لا اشد الوضع  
والصدق عليها ناديا وج فلا يكون حاملا والكلام في إطلاق الوضع بالحاصل ناديا انفسه بغيره وبغيره  
جوانحه ما هذا الا عجب عجب من هذا التفسير وهو ظاهر في هذا التفسير واما ما ناديا فان ما ادعاه في تفسيد  
دعواه لوقوعه على جوان إطلاق القدي من ان المعدن ان طاهرها ان بعد المراجعة انما تقدم ما  
عبارةها المقولة في كلامهم كما قدمنا ذكرها في هذا المسئلة صريح في ان ذكر المسئلة انما انما هو التفسير  
لا للتناقض وهذه صورتها وان دمجها قبل ان نضع ما في وسطها او يرضى لها ذلك التفسير انما هو التفسير  
ذلك حتى نضع ما في وسطها ونظهر ثم بطلانها وهي بخبرنا ان إطلاق ناديا لا يجوز الا بعد الوضع والتاثير  
من انفسنا وان ذلك لا يجرى انما هو التفسير الى صحة الوجوه وذلك لان التاثير يجرى اقربا لا جليا واما التاثير  
او الوقوع والقرن بيان ان الرجعة وقعت في العدة قبل مضى واحد من الامور المفكوكين فيكون الرجعة حجة  
لورادها إطلاق ناديا بعد هذه الرجعة فانه لا يجوز الا بعد ان تضع وبوكه ما شرطه سابقا من ان مدة  
العدة وقين في هذه المسئلة فانظر الى ما في هذا الكلام من تحامل الظاهر بتدعي الاطعام والقرن من التفسير  
ما في امثال هذا لقال من المهور الواقع في التاثير من الاستحبال هو وجوب التاثير في تحقيق الحال وعدم الزكوة  
المن حال وان كان من اجل جلب الزهارة في ذلك الحال وفي التحقيق اعرفنا انما هو الحق لا يجرى الحق بالزوال  
وبالحيلة عندي هو العمل بجلب الاحبار المذكورة ولجميع بينها ما قد ذكرنا ذكره وانما العالم **السئلة الثانية**  
لا خلاف بين الاحبار وجوان الله عليهم في ان اد أطلق انما هو المدخل في التاثير والعدة واما ما شرطه  
العدة المتقدم فانه يجوز ان يطلقها ناديا انما التاثير فيها اذا طلقها بعد الرجعة الحال من المواقف  
كان في طهر الإطلاق الاول او التفسير الذي بعده والمحققون من الاحبار صحة التاثير في نقل عن ابن ابي عمير  
ان حالف في ذلك وحكم بعدم وقوع الإطلاق على هذا الوجه سواء كان في طهر الإطلاق الاول او التاثير

انزل

بعده وهذه صورة عبارة عن ما نقله عن غير واحد منهم في الحج وغيره قال رحمه الله تعالى لو طهرها  
جماع مبذول لمواضع بعد الرجعة لم يجر ذلك لا تطلقها من غير ان ينقض الطهر الاول ولا ينقض الطهر  
الاول الا بعد ان ينقض المواضع بعد الرجعة واد انا ان يطلق الطاهر ناديا تارة فلا طهر ناديا بل ينفى  
كل تطلقه فلا طهر ولو جاز ذلك لما وضع الله الطهر انفسه وانفسه شيئا التاثير في المالك  
نقل عبارة عما هذا لفظه وانما ذكرنا عبارة لا سيما لما على الاستدلال على حكمه وببر طهره ضعف  
قوله مع مدونة فان لم ينك ان الطهر لا ينقض بدون المواضع للقطع بان تحلل الحنف من الطهرين  
بوجوب انقضاء الطهر التاثير سواء وقع فيه ام لا ثم لا يتم اشتراط انقضاء الطهر في صحة الإطلاق وظلما  
واقا الشرط انقضاء الطهر الذي واقعا فيه وهو منتف بها لان الإطلاق الاول وقع بعده في طهر  
اخر لا تشر القرض فلا يشرط اخر انفسه **القول** وتحقيق المقام على وجه لا يصحبه النقص في الام  
بما لم يبق اليه سابق من علمنا ان الاطعام وضع الله تعالى في اذانهم في اذان التاثير قد سبق في  
بعض اجوبة مسائل بعض الطلبة الكرام وهو يتوقف على نقل ما ورد من الاخبار في هذا  
المجال النسخ بذلك تخفيف الحال ونظهر ما في كلام حجة من الاحبار من الاحلال فتقول في  
التاثير على ما هو المشهور موثقة اسحق بن عمار عن ابي الحسن قال قلت له رجل طلق امرأته ثم رجعا  
ليهود ثم طلقها ثم بدله فراجعا لليهود ثم طلقها لليهود فبين من قال نعم فذلك في طهره  
قال بيبين منه وهي كما ترى صريحة في ان مجرد الرجعة كاف في صحة الإطلاق ناديا وان كان في طهره  
الاول وصححه عبد الحميد بن عواض وعنه بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن رجل طلق امرأته ثم  
على الرجعة ولم يراجع ثم طلق في طهر اخر على نفسه انفسه الطاهر الثانية من غير جماع قال نعم واما هو  
على الرجعة ولم يراجع كما كنت تظن فانه تارة وهو صريح ايضا في المدة والطلاق ناديا في طهره  
آخر غير طهر الإطلاق الاول وصححه ابن بطال قال سالت الرضا عن رجل طلق امرأته ثم رجعا  
ولم يراجعها بعد الرجعة حتى طهرت من جمعتها ثم طلقها على طهر ثاثيره بين دفع عليها الطاهر الثانية  
وقد راجعها ولم يراجعها قال نعم وحسنه في علي بن راشد قال سالت الرضا عن رجل طلق امرأته  
ثاثيره على طهر ثم سافر واشهد على رجعتها علما قدم طهرها من غير جماع اعوز ذلك قال نعم قد  
جاز طلقها وهما صريحان ايضا في المدة واستدل حجة من الاحبار على ذلك ايضا بما ذكره من الاجاد



والاعلى تحقق الرجوع مع عدم الجماع كحديث عبد الحميد الطائي عن ابن جعفر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام  
رجوع قال نعم وظني ان هذا الاستدلال ليس في حكمة فانهم من كلام ابن ابي عمير منع حصول الرجوع  
الا بالجماع معها بل ما مرغا ونرا ان مائة انها تكون الجماع شيئا في حكمة الطلاق والواقع بعد الرجوع فانما  
افصح وان لم يكن ثم جماع ولكن لو طلقها والحال هذه لم تحل الا بالطلاق الاول دون هذه والى ذلك يدل  
على ما ذهب اليه ابن عوف بن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو عبد الله في الرجل يطلق امرأته وانما كان  
قال لا يطلقن المطلقة الا من حتى يمينا ودون الحل بن حنبل عن ابي عبد الله في الرجل يطلق امرأته وانما كان  
ثم يطلقها الثانية ثم قال لا يرجع فقال ابو عبد الله لا يقع الطلاق الثاني حتى يراجع ويجمع وموافقه  
عن ابن ابراهيم قال سالت عن رجل طلق امرأته في طهر من غير جماع ثم راجعها من يومه ذلك ثم طلقها  
اثنتين منه ثلث طلاقات في طهر واحد فقال خالفنا سنة فقلت فليس بشيء اذا هو راجعها ان يطلقها الا  
في طهر اخر قال نعم قلت حتى يجمع قال نعم وهذه الروايات الثلاث في خبرها ذهب اليه ابن ابي عمير  
لم يلقها الا صاحب لم يفي كذا الاستدلال وانما استدلال في الحج وتبعه عليه حماد بن عمار بن ابي عمير  
عن ابي عبد الله قال انما هو الجماع والا فانها هي واحدة وفي هذا الاستدلال ما عرفت انما والظاهر  
انهم فسوا من منع ابن ابي عمير من الطلاق ما يابى بعد الرجوع عدون جماع ان العبرة بغير عدم حصول الرجوع  
بالكلية فهو الطلاق لا غيا وانت خبرنا بترادف لا في كلامه على ذلك واقضى ما قبل عليه عدم حكمة ذلك  
الطلاق الاخر خافه وانما ان العبرة بغير عدم حصول الرجوع فلا دلالة فيه عليه ويدل على هذا القول ايضا  
حديث زائدة عن ابي جعفر انه قال كل طلاق لا يكون على الشرا على العدة فليس شيء ثم قرأ طلاق الشرا  
وطلاق العدة ما تقدم ذكره في سابق هذه المسئلة والفريق فيها انهم الظاهر ان الطلاق بعد الرجوع  
دون موافقه غيرا خالفه بين من ذلك الفريقين فيستوجب الرجوع لغير الشرا واجاب النسيان في الشرا  
ان قوله ليس شيء يعني ليس بيمين بقرى لا دلالة في هذين النوعين وفي من العدة لا يفتى بذلك على هذا  
القول ايضا ما صحح فلا لزوم في مقالته وان لم يثبت الرجوع على انما اعلام حجة ابي عبد الله  
قال سالت عن طلاق الشرا قال طلاق الشرا اذا ادا الرجل ويطلق امرأته بعد جماع كان دخلها صحيح  
ثم طهرها فانما طهر طلقها واحدة بجماعة شاهدتين ثم تكفها حتى تمتد لثنتي عشرة يوما فادعت طهرت  
فقد كانت منبر واحدة وكان زوجها خاليا من الخطاب الى ان قال واذا طلق في الرجوع فان بدعها

نحو

تحقق وتطهر ثم طلقها واحدة شاهدتين ثم راجعها وبواقها ثم ينظر فيها الطهر فاذا كانت طاهرة  
استد شاهدتين على طهرها حتى ثم راجعها وبواقها ثم ينظر فيها الطهر فاذا كانت طاهرة شاهدتين  
على الطهر الثانية فان طهرها واحدة على طهرها ثم ينظر فيها حتى تحيض وتطهر ثم طلقها قبل ان  
لم يكن طلاقا انما طلاقا لا طلاق طلاقا لا طلاقا فانما طلاقا من زوجها كانت خارجة عنه  
حتى راجعها فانما طهرها واحدة في ملكه لم يطلاق المطلقة الثانية فاذا طلقها المطلقة الثالثة فذلك  
ملاك الرجوع من يومه فان طلقها على طهر ثم راجعها فانظر فيها الطهر من غير موافقة فما تمت وطهرت ثم  
طلقها فليان بدعها واحدة بعد الرجوع لم يكن طلاقا طلاقا لا طلاقا المطلقة الثانية ثم طهر  
الاول ولا يفتى في الطهر الا بعد الرجوع وكذلك لا تكون المطلقة الثالثة الا بعد موافقة  
الرجوع ثم حتى يراجعها المصنف ثم طلاق في الرجوع حتى يكون لكل طلاق طهر من تعديل الموافقة حتى  
ويجوز به بالليل والليل والعكر الكل ان هذا الخبر هو معتد به في الغرض فيما ذهب اليه ابن ابي عمير  
ايضا عليه حيث انه قال في التحقيق يراجع الى قول هذا الفريق في بعض ما اعطاه في اخر محاسن  
الحج المذكرة كذا في المصنف ثم راجع من غير موافقة ثم طلقها في طهر اخر لم يكن ذلك طلاقا لا يرفع في طهر  
الطلاق الاول وقوله فلا يفتى في الطهر في مقام التعليل لذلك يعني الطهر الاخر الذي فيه طهر المطلقة  
غير فانية وتكون صحيحا وموافقا بعد الرجوع المتأخر على الموافقة ثم الحجة في هذا الطهر من ثم ذكره  
لا تكون المطلقة الثانية ولا يفتى الا بجماعة شاهدتين في الرجوع من غير موافقة والظاهر ان كل طهر من  
تولين الموافقة والظاهر ان كل طهر من الطهر في طهرها فانما طهرها واحدة في طهرها فانما طهرها واحدة في طهرها  
ولا يفتى في ذلك الطهر الا بعد موافقة من وهو خالفه ما والمرتب بين الاضمار هذا الذي هو كذا في الطهر  
عن النسخ من البعض على الوجوه المصنوعة فمعه العشرة شجرا الشرا الثاني فليان قد تامين كذا في طهرها  
ابن ابي عمير الذي هو كذا في طهرها فانما طهرها واحدة في طهرها فانما طهرها واحدة في طهرها فانما طهرها واحدة في طهرها  
المعروف ان الاستدلال الذي في عاشرنا انما لما من هنا وانما لا يفتى في طهرها فانما طهرها واحدة في طهرها فانما طهرها واحدة في طهرها  
وان الطهر المصنف المذكور في كلام ابن ابي عمير في كذا في طهرها فانما طهرها واحدة في طهرها فانما طهرها واحدة في طهرها  
ابن ابي عمير في طهرها فانما طهرها واحدة في طهرها فانما طهرها واحدة في طهرها فانما طهرها واحدة في طهرها  
الثاني ايضا فانما طهرها واحدة في طهرها فانما طهرها واحدة في طهرها فانما طهرها واحدة في طهرها فانما طهرها واحدة في طهرها



كتاب النكاح ما قبله من غير ما ذكرناه من كون غايته ان يبيح ما جوزه من هذا الخبر  
ومعنى من ذلك انك قد علمت ما شرعنا من معنى الخبر وكلامه ان يبيح في حق ما قد  
ذكره من ان يبيح لم يذهب الى ان شرعنا في حق الزوج كما هو في حق غيره وسواء انما علم بها  
بناوي به هذا الخبر الذي عندنا في غير ما ذكرناه من ان يبيح ما جوزه من غير ما ذكرناه  
الذي في طلاق طلاقا فاعلمنا ان المطلقة تخرج عن ملك الزوج ولا يخلو في ملكه الا ان  
ثم صرح بما اذا اطلقها ثم راجعها من غير ما ذكرناه من طلاقها لم يكن طلاقا في ذلك طلاقا ومثل ذلك  
وفوق الطلاق في طهر الطلاق الاول مع ان شرطه حينئذ في الطلاق في طهر الطلاق ومثل ذلك  
التي حصلت منه بعد الطلاق من غير جماع غير صحيح كما يدعيه من ان المدة ما قبله على طهر الطلاق  
اعلمنا عليهم بما على من ساء قدر من كونه طلاقا فاعلمنا في الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
ان ما ادعوه من ذلك غير صحيح من حكم ان يبيح من طلاق الطلاق في طهر الطلاق ولا يبيح ما ذكرناه  
ان ذلك حيث ان هذا الوجه الذي على من لا يبيح ما ذكرناه في طهر الطلاق في طهر الطلاق ولم يبيح ما ذكرناه  
الذي اوردنا في كتابنا لانه لا يبيح ما ذكرناه في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
في الجماع والطلاق ان الذي في حق الزوج في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
بذلك على قوله ولا يبيح ما ذكرناه في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
وجوز **فان** ما ذكرناه في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
في سابق هذه المسئلة من طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
الاعم والنية المحقق في الشرايع بعد فعل ذلك عند العلم وهو القول في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
ان كل من افاض في حق الزوج على الوجه المذكور ونحوه لا يبيح ما ذكرناه في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
من غير العلم من الطرفين وان شرط الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
شرط في حوا الطلاق فاعلمنا في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
احد شرطه مكانه ثم قال قد يبيح في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
الذي في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق

معنا في الطلاق ما يبيح الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
من ان الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
وليس في ذلك حكمها في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
فولدت لعدم العلم مقتضاها ان يبيح ما ذكرناه في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
من وجوب **فان** ما ذكرناه في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
الذي في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
غير من ان يبيح ما ذكرناه في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
انما صح من طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
والوجه في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
الوجه في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
الموافقة بين طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
الذي هو الثاني في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
المقتضى من الثاني في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
الاختلاف ان طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
باسر ان طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
وهو الذي في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
ما ان لو حصلت الموافقة بين طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
انما هو من حيث عدم الموافقة وحصول الوجه في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
في الاختلاف ان طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
والوجه في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
ما ان مقتضى طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق  
يبيح ما ذكرناه في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق في طهر الطلاق

كتاب النكاح ما قبله من غير ما ذكرناه من كون غايته ان يبيح ما جوزه من هذا الخبر



العلمين خليفين علي بن ابي طالب قال الذي يطلق ثم يراجع ثم يطلق فلا يكون بين الطلاق والطلاق  
جماع فملك عمل قبل ان يزوج ويصاحبه والفرق بينهما حتى يملك رجعا غير هو الذي يجمع بين الطلاق  
الطلاق وادخل عليه ما لا يملك في هذه الزيادة لا على الجماع بين الطلاقين شرط والفرق بين الموجب  
المطلق واما التفصيل في التخييل والحدود في الجماع بعد الرجوع في القدي خاصة فلا خلاف في ان  
عليه على ان في هذا التحريم لا شك لانها من جملة من احل له ولا غنا عليه لانه على ان غير الطلاق في  
لا يبين منه في التلوه وهو خلاف ما عليه اصحاب ومنهم الشيخ ايضا في الجماع بعد الرجوع ثم رجعا الى الجماع  
على نهها في عيقل **قال** انها ان تقضى ما ذكره الشيخ من الحلل هو الذي يراجع ثم يطلق ثم يزوج ثم يراجع  
فانه يكون الطلاق صحيحا ولم يضيع للعدة نفعه واما ما يجمع التلوه مع ان المفهوم من الاطلاق انه لا يطلق  
تاما وعدم وقوع الطلاق مطلقا الحسين بن علي في الجماع الذي لا يطلق عليه من خيل في الجماع  
لان ما يقع الطلاق الثاني حتى يراجع ويجمع ويخبرها موافقة الحسين بن علي وحمل هذه الاطلاق في الجماع  
كانت بعضا من اطلاق عذما وان وقع شيئا فاعترف بفساد من الوجه الاول فيبقى القصاص من ابدان الطرفين  
على حاله لا يخفى **قال** ما اخذوا حمله من احادنا بصوابا فاعلموا انهم من شئ الله الذي لا يخطئ الله  
منه في المالك وسب طهر السيد السدي في شرح المانع من حمل الغريم على الكراهة واعلم انما على اصل الاطلاق  
قال في المالك وجوز لوجه الجماع الجدين من هذا الجماع المودين استعد الطلاق كغيره من الجماع  
على طرف التقين حيث ان ذلك معدود عند احادنا من طلاق البدن كما سلفتم في طهر السيد في الجماع  
لكان متعينا عند من اطلق احدها زابدا والجمع عمالا يقضي لصلو الله بهما جميعا والشيخ في الجماع المودين  
سلم من ذلك مع وجوب اعمال الجمع وفيه ذلك وانما من في بعض الاحاد لا انما لا يجرى في جماع مثل ذلك  
القدرة على ان لا يضيع فانه يرجع في الاطلاق تاسا وعلى حجة في ذلك وجهه ان بعض احادنا من ان لا يطلق في  
العدة انما يزوجا بالبري وذلك لانهم لم يمتنعوا العمل الزيارات المذكورة ولم يمتنعوا عليها **قال**  
ما ذهب اليه المحدثات كما سلف في كان المواني في الجماع من ان كان في غرض من الزيادة في طهر السيد في الجماع  
حتى يبين منه فلا يتم ولا يجمع خلافا لهذا المذهب ولا يحسب من ذلك حتى يجمع ما كان في غرض من الزيادة  
ان يكون في حاله ولا يزوجا حاد ثم يزوجا لان طهر السيد في الجماع المودين في جماعها ويجب من ذلك **قال**  
حار هذا التاويل لا شك في اكثرها يكون غيرا لئلا من المذهب الطلاق في التوبة كما سلف من كثير من الاحاد

وكان

انما

انما

ويشترط فيه قولهم واما فاتها واحدة حتى انما تراجعا حدة ذلك عن لا تدر عليهم كما مضى حديثا ابن جعفر  
انما قال انما فعلت ذلك لانه لا يتم في جماعها حتى انتهى كلامه في جماعها واما حديث ابن جعفر في  
المودين في بعض قال ما كنت ابا جعفر عن الطلاق الذي لا يملك حتى يملك رجعا غير هو الذي يجمع بين  
صحت انا امارة كانت عدي فاددت ان اطلقها ففكرتها حتى اطلقت وظهرت طلقها من غير جماع  
على ذلك شاهدين ثم تركها حتى اذا كانت ان تقضى عدتها واجمعها ودخلت بها وتركها حتى اطلقت  
وظهرت ثم طلقها على ظهر من غير جماع شاهدين ثم تركها حتى اذا كانت ان تقضى عدتها واجمعها  
ودخلت بها حتى اطلقت وظهرت ثم طلقها على ظهر من غير جماع شاهدين ثم تركها حتى اذا كانت  
حاجزا وما ذكره قدس من الجمع لا يخلو عدي من قريب ويؤيده ما ورد في تفسيره قوله سبحانه ولا يكره  
شرا لا تقتدوا من معاينة النبي صلى الله عليه وآله قال سالت عن قول الله عز وجل ولا تكونوا من الذين  
قالوا لا نزل بطلاق حتى اذا كانت ان يزوجا اجلها راجعها ثم طلقها يفعل ذلك تلك مرات فمما يندب الله الى ذلك  
ووجهه الحسين بن علي من وادعاه قال لا ينبغي للرجل ان يطلق امرأته ثم يراجعها ولا يبيع فيها حاجز ثم يطلقها  
فهذا القول الذي يسمي الله عز وجل عند الاطلاق ويراجع وهو يبيعها لا ما كانت ما كانا بين الرابطين  
مربوطين في امر حتى كان قصده من الرجوع بغير التوبة فلا يفي لذلك ولا يبيع طلاق الثاني ما لا يبي  
فيها في هذه العدة التي تعدم الجماع ويخبره وقد تكون العدة بعد الرجوع ان غايتها حتى يراجع في  
رجع الجماع اذا كانت زوجة او غير زوجة فالزيادة على ذلك اصله من بعض احادنا من انما يزوجها  
هذا التخييل الموجب التحريم ويطلق ان الطلاق كان الامام ع يجمع بعد كل رجوع ان قصده التوبة  
فهذا الوجه عندى ما عرفت في غايتها القوة وعليه تخرج اكثر احادنا في العدة واحدة في قوله في قوله  
عما لا اقل ثم يزوجها اشارة الى ذلك بمعنى عالمه وظهر اداة المعاشرة فراجع وعلى هذا الوجه يمكن  
تطبيق الرهايات الثالث لادى التلوه فذكرها في ادلة من ابي عيقل فاتها ما كانت مطلقا بالتبشير الى ذكر  
من التلوه لانها ما لا اصل في هذا منها والتلوه في معاينة طهر السيد انما خرجت من ذلك التلوه اما حجة  
عبد الرحمن فانه ما من الرجل اذا طلق فله ان يراجع ام لا فاجاب ع لا تطلق الطلاق الا من يزوجها  
فيها وانت جري فان هذا الكتاب يجب الظاهر غير مطبق على النوازل الظاهرة ع هم من السالين غير  
سالين او مقابلة وان لم ينفذ في الخبر ان رجاء النوازل من الرجوع ثم ايقاع الطلاق بعدها حاجز بانفس











في العدة الرجعية وهو جميع عليه بين الاحباب كما نقل في المال كما ان لا يبرها في الباب ولا بعد العمل  
الرجعي فلا يقطع العسر فيها خرج من ربه لها من انصوص لا يبرها في ما عداه على مقضى الماعدة  
ويصعد بعد انصوص المال على ذلك ان المطلق رجعي غير الرجعي فليست لها احكام الرجعي التي هي  
لحكم المذكور ما دامت في العدة وينبغي اذا كانت باحد الوجهين المذكورين ومن الاحكام المذكورة على الحكم المذكور  
ما رواه في الكافي عن زرارة في الموقوف قال يا ابا عبد الله ما جبر عن الرجل يطلق امرأته قال من ربه لها ما دام  
لر عليها رجعي وما رواه في الفقيه في النسخ عن الحسن بن محبوب عن ابن زياد عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
قال في الرجل امرأته ما كانت في العدة فاذا طلقها الطلقة الثالثة فليست عليها رجعي ولا يبرها فيها  
المخبر لك من الاحكام الكثيرة المذكورة على ثبوت التوارث في العدة الرجعية وانما ذكرنا من التوارث بذلك  
نقله ما في كلام صاحب الكفاية بعد التمسك بالثبوت في شرح النافع من المناقشة في الحكم الاول قال في الكفاية  
وتبرير رجعية العدة الرجعية عند الاحباب ونقل غير واحد من الاجماع على ذلك في العدة الرجعية المذكورة  
والاثر للرجعي المذكورة الى ما قد مر من صحة الجلي عن ابي عبد الله انه سئل عن الرجل يجسر الموت فطلاق  
امرأته هل يكون طلاقا فالجواب ان مات ودفن وان مات لم يبرها والتمسك بعد ان ذكر الحكم المذكور  
في كلام الاحباب عترضه بان مقتضى صحة الجلي المتقدم ان الرجعي لا يبرها مطلقا وجعل التوارث على الطلاق  
بما قد مر من قبل ذلك فان مات ودفن والتمسك بالثبوت لا شك في ذلك  
الاعمال ما ان الطلاق في الرجعية المذكورة يجب تعهده بالرقبات المستحصنة المذكورة على التوارث في العدة الرجعية  
مطلقا صحيحا كان او مريضا وقد عرفت بعضها واما العسر المذكورة فالمراد منها انها هو ما يطلق الرجعي  
فوجبه وخرجت من العدة فان مات ودفن وان مات لم يبرها على التفصيل الا في انشاء الله تعالى وذلك  
من ان الرجعي لا يبرها في المابن هو المهور بين الاحباب خصوصا الماشين ودرهم النج في صحته بالجماع  
الفرقة واحدا هم الا انما قال في الرجعية فليست من اتباعه اذا طلق الرجل امرأته وهو يبرها طلاقا  
ما دامت في العدة ثم قال لا فرق في جميع هذه الاحكام بين ان تكونا طليقة في الاصل او ما كانا فيه والاشارة  
سواء كان له عليها رجعي او لم يكن انتهى ووجبه الى ثبوت التوارث بينهما في العدة مطلقا وجب كما انما يبر  
واختصاصه لا يبرها في المابن دون العكس الى مدة الشراكا سياتي ولا يبرها حتى لو كان الطلاق المابن  
لا يقطع العسر بين الرجعيين الموجب لقوط التوارث انتهى من ذلك انما يبرها من المابن والاجماع كما سبق

وهو الثاني

وهو الثاني ومن الاحكام المذكورة على القول المهور اطلاقه وهو قدره ان صحته المتقدمين منها غيرها التي  
فيها انها خصة التوارث بين المابنين ما اذا كانت في العدة الرجعية وهي خرجت من العدة فان كانت العدة  
بابية فلا توارث خرج منها بالجماع والاشارة الى المابن من الرجعي اذا طلقها وهو يبرها طلاقا  
البابية وبعد العدة الرجعية الى سنة كما سياتي وسلي في الاحكام لا يبرها انما يبرها انما يبرها انما يبرها انما يبرها  
انما لا يبرها انما يبرها انما يبرها انما يبرها انما يبرها انما يبرها انما يبرها انما يبرها انما يبرها انما يبرها  
الخرج من العدة الرجعية انما هو المهر من غيرها من الارث وهذه العدة منقضية من جانب الرجعي كما لا يخفى  
واعلم ان قد خرج في المسالك للقول المهور بمقتضى قوله في العدة من ثم قال في تقريب الاستدلال بها في  
الرجعية لا يبرها في ميراثها اجماعا لثبوتها مطلقا في ميراثه والتبرير وانما مقتضى الحديث الحكم بتحقيقها  
لما قد مر ثم استدلل بحسن الحلبي التي تقدم وصفها بصحة الجلي ثم قال ولين ذلك في الرجعي لا يبرها في الحكم  
فهو في البابين ثم قال بغير النسخ والابعاد وياتي تدليها على ثبوت التوارث بينهما من غير تفصيل  
والاخر من الماشين غير يبرها ولا في الرجوع الحكم الاصل والوقوف على موضع الموقوف وهو ما لا خلاف  
انتهى **اقول** انما تغريب الاستدلال بمقتضى قوله كما ذكره فهو انما هو ان يكون مودعا طلاقا في الرجعي  
لثبوت عليه قوله وبعد الرجعية لا يبرها اجماعا لثبوتها مطلقا مع ان التوارث كانت مودعة مطلقا  
شاملة للرجعي والمريض فلا يتم ما ذكره وكذا التعليل بالغريب انما يجبر على كون مودعا الرجعي والاشارة  
والحق ان الاستدلال بها انما هو بالتغريب الذي قد مره واما استدلال بحسن الحلبي فغيره لرجل قوله  
وان ما ثبت لم يبرها على خلاف قولنا فانما قوله وان مات ودفن كما تقدم من الاشارة اليه كما في كلام سخر  
التمسك بل الاظهر في معنى الحديث هو ما قد مره ذكره واما قوله ان جبر النسخ والابعاد وياتي تدليها على  
على ثبوت التوارث بينهما من غير تفصيل فغيره انما تغريب على شيء من هذه الاحكام في طلاق الرجعي فليست  
وسمى بذلك انما الله تعالى عدمها اشتملت عليه من الاحكام **قال** ما ذكره بقوله وقدره في طلاقها  
بابا او رجعا الى اهل الكلام والموجبه فيها انما خلا في نفسها وقوى في ان مطلق الرجعي من في العدة البانية  
وبعد انقضاء العدة الرجعية الى سنة لها علم يبرها من مريضه ذلك ان جبره في قبل انقضاء السنة وانما التوارث  
فيها وجوب الارث في ما يبرها من الموتين انما يبرها من الموتين المبرها هل هو مجرد اطلاق القول المذكور  
ذلك ان من ان يكون السبب الذي يبرها الى الطلاق من جبره او من جبرها او ان العدة انما هي العدة لا يبرها منها



من المرات وقول بل قد قيل وطوبى من قودها في المنة المذكورة ما لم يترج أيتها الربوب على السيرة  
فليس من حجةها ويكون الحكم هنا كما في القائل ونحوها من لاث سقا بليلة وصند مطوقا المنيلا ولا ذلك  
وهي الحج في الاستبصار والاعلان في الحج وخلف من ضا حيا المتأخرين كما نعت أكاشا في الحديث الحج عن الحج  
العامل وغيرهما وعلا طررها انما على احوال كثيرة وبارد عليها تقدم منها عت في حيا شيا الله  
ومها ما داه في الكافي عن ابي العباس في الحج والتمس من في عبد الله قال لما خلق الرجل المرأة في مرضه وقدر  
ما دام في مرضه ذلك وان انقضت عتتها الا ان يبع منه قال قلت فان طال بالمرض فقال ما ينبغي من غير  
ذلك هذه الرواية على تحديد المنة بالسنة فلا يترك بعدها على الاث في التدرج استمر بالمرض وان كان الطلق  
بابا وتعلق العدة الرجعية وما داه في الكافي من لا يحضر القبر عن المدة والى الجوز كذاها من ابي جعفر قال لما  
طلق الرجل امرأته فطلق في مرضه ثم مكث في مرضه حتى انقضت عتتها فانها تهر ما لم تخرج فان كانت في  
عبد الله العدة فانها لا تهر وما داه في الكافي عن عبد الرحمن بن الحجاج لما سئل عن حدة من ابي عبد الله  
في رجل طلق امرأته وهو مريض قال ان مات في مرضه ولم يخرج ونسوا وان كانت قد نعت فقد خلت في  
ضج ولا يترك لها وهذا لان على انه لا يخرج بوزل الاث وعن عبيد بن ذرارة عن ابي عبد الله قال سالت  
عن رجل طلق امرأته وهو مريض حتى هي لذلك ستر قال سالت ان في مرضه ان طلق فيلحق فيلحق في ذلك  
ومعه ماله على ما ذكره الاصح من انه لو لم تهر وما داه في الكافي في رجل طلق امرأته في مرضه في  
قال قلت لرجل طلق امرأته وهو مريض فطلقها قبل ان تطلقه قال فانها تهر ما اذا كان  
في مرضه قال قلت وما حد المهر قال لا الا ان يرضى حتى يموت وان طلقها قبل ان تهر وما داه في الحج رواية  
الشيخ المدة عن ابي عبد الله قال اذا طلق الرجل المرأة في مرضه ودس ما دام في مرضه ذلك وان انقضت عتتها  
الا ان يبع منه قال قلت فان طال بالمرض قال ما ينبغي من ستره من معاشره واثرة الشدة في الموت قال ما شئت  
رجل طلق امرأته قال تهر ما دامت في عتتها وان طلقها في حال حيها لم يترك ستره فان زاد على السرة  
يومها ولعلها تهر وقد في الكافي في رجل طلق امرأته في مرضه وهو مريض ولا معتد وما داه في الكافي  
استدل الشيخ على ما تقدم نقله عن هذه المناجاة بضعف الشدة وهو غير مريض ولا معتد وما داه في الكافي  
ومن لا يحضر القبر عن ابي عبد الله انما في رجل طلق امرأته فطلق في مرضه ثم طلقها  
الطليقة الثالثة وهو مريض فيها فتر ما دام في مرضه وان كان في ستره وهذه الرواية من رواية ابي العباس

الثانية طاهر الا لا في انما تهر في عدة الطلاق السابق كما قد ساد ذكره ونحوها ما في في مؤخره  
من نمرادة وما داه في الكافي في رجل طلق امرأته في مرضه وهو مريض في رجل طلق امرأته في مرضه  
ولا يهر ما اذا انقضت العدة وما داه في النسخة عن ذمارة عن ابي عبد الله في الرجل يطلق امرأته في مرضه  
قال تهر ما دام في مرضه وان انقضت عتتها وعن عبيد بن ذرارة في الموتى عن ابي عبد الله في الكافي  
يطلق امرأته فطلق في مرضه ثم طلقها الثالثة وهو مريض في مرضه وما داه في القبر وعن ابن مسكان  
الجبالي قال سالت ابا عبد الله عن رجل طلق امرأته وهو مريض قال تهر في مرضه ما ينبغي من ستره  
ان مات في مرضه ذلك وقد من يوم طلقها عدة المطلق ثم تخرج اذا انقضت عتتها وتهر ما ينبغي  
وعين ستره ان مات في مرضه ذلك وان مات بعد ما عتت منه لم يكن لها مهر ولا ثمة <sup>فيها</sup>  
الشيخ ما تقدم في مؤخره مما عرفت انها تعد عدة الموتى عنها زوجها اذ تهر بغيرها فان  
المراد من هذا الخبر انها تعد بعد طلاقها عدة المطلق وهي ان يكون في العدة كما تقدم قال  
انقضت العدة امتنع ميراثها لومانت وبق ميراثها من لومانت فلو مات قبل السرة ونسوة  
واعدت من عدة الموتى عنها زوجها ما لم تخرج قبل ذلك وعلى هذا مؤخره مما عرفت وما داه  
في كتاب من لا يحضر القبر عن صلح من عبيد بن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله قال سالت  
ما العدة التي في من اخلاها اذا طلق الرجل امرأته وهو مريض في حال الاضطرار وتهر ولم يرها فها  
هو الاضطرار بمعنى الاضطرار حتى اياها ميراثها منه قالوم الميراث عتوبه وهذا المهر صريح فيها  
الشيخ ما تقدم نقله عن وهو طاهر الصديق في ما عرفت المذكور في حدة كتابه وما  
داه في رجل طلق امرأته في مرضه في رجل طلق امرأته في مرضه في رجل طلق امرأته في مرضه  
في خلافها من الحج شيئا اذا كان ذلك مخوف في مرض الرجوع وان مات في مرضه لا العدة  
فما انقضت مخوف وما سأل في في هذا الخبر ما ينبغي ان لا تهر الا اذا لم تنقض عتتها في انقضت  
على ميراثها ميراثي ستره وان خرجت من العدة وهو كذا انما خرجوا من الحكم المذكور من حجة الميراث  
في الطلاق في حق المطلق التي لا تطلق لك بل يجب ان يكون كذا وله وان ياتى كما ذكره في اشتراط هذا  
ما حصر في من اخلاها المثلثة وان حبس بالثمة وانهم فصلا الى بعض ما تقدم وما اخبر عن غير ذلك  
كما هو في الكافي فان الشيخ من ذلك هو انه لا ينبغي للمريض ان يطلق زوجته فطلقها







جعل خلق امراته الكفلا في الذي لا يحل حتى تكف وجا عزم في وجها غلام لم يعلم قال لا حتى يبلغ تكفنت  
 اليه ما حذا الموضع فقال ما اوجب على المؤمنين كونه وما دوى في غنة اخار عنه حتى الله عليه الرحمن في  
 عليه ويصدق عليه وهو على قربة في انما به وغيرها من كتب الله كذا بتر عن لغة الجماع وهو الا انزال  
 وهو لا يتحقق الا في المباح لان اللذة النامة انما تحصل بانزال المني وان حصل قبل اللذة ما وجب اليه بالليل  
 المتحل على ما لا لذة واستعدا للجماع فظاهر فعله غير حل حتى تكف وجها غير القاء في ذلك والعصم والكبر  
 ظاهر في الجماع الثاني قدس في ما لا ليل ان ما ذهب اليه في جماع الله مستند الظاهر لا في المكفنة  
 استند الزاوية القديمة وحمل الحديث النبوي عليها فيقول المأخوذ ان لغة الجماع وكذلك المارة تلتزم بغيرها  
 المحرم غير ان ما استند اليه من ظاهر لا يبرهنه انهم قدس في قول في غير مقام بان الاطلاق انما يقضي في الاطلاق  
 المتأخر دون الاطلاق في الثانية ولا ريب ان كساح غير المباح من هذا الغرض الشارح وانما يكثر بعضه عند  
 فقهاء من الشريعة في ولا مستند ما عدا ما ظهر وما عدهم لغيرها فبعض الفقهاء يعتقدون في احتياق سبط  
 الذي هو غنة المسكين لهذا لا مطلقا في هذا القول المفسر واستند بها واما دعوى في حواله الحق  
 في الحديث النبوي وهو يوجب البعد لما انزل الله في **ب** ان يطأها المحلل فلا يكون لعنه من العتق  
 ولا يكونوا المضاقر اليه ونظرا لاجماع على ذلك من انما صدر والغاية الا من معين السبب حيث كثر في بعض  
 على ظاهره لا يبرهنه لان الكساح حقيقة في العقد وفيه رضا فالاجماع المذكور في خلافه لا يخصص  
 باخبار الصلبة ومنها في خصوص ما نحن فيه ما رواه في الكافي في حاتم عن ابي عبد الله قال ما ذكر من الرجل  
 وطلق امراته الذي لا يحل حتى تكف وجها غرم ثم تزوج رجلا ولا يدخل بها قال لا حتى يتزوج بها ويطلقها  
 في بين زواجه عن ابي حمزة في الرجل يطلق امراته فطلق ثم تزوجها بعد انفسا او عدتها فانما طلقها  
 انما لم يخل حتى تكف وجها غرم فاذا تزوجها فيه ولم يدخل بها وطلقها او ماتت فقامت فخل وزوجها الاول  
 حتى يذوق الا في طلقها وخرج الصلبة اجماعا وهي عدهم كما روينا عندنا في غير واحد منهم ان رجلا تزوج امرأة  
 وقعدا انما لم يخل حتى تكف وجها غرم فخلت كذا عندنا في غير واحد من طلاق في تزوج بعد عدها في حاتم  
 الذي رواه في طلقها في ان يحسن في رواية ما عدهم مثل هذا الحديث فليعلم انما لم يخل حتى تكف وجها غرم في رواية  
 في جميع الموضع لا حتى تدعى عليه ويدعى عليه **ج** ان يكون الوطوء في القبل فلا يكون في القبل  
 في السالك وهو مستند ايضا من ذوق الصلبة فانه يفتق من الجاهل في غير القبل ولا في الصلبة **قوله** وهذا

الكلام ما يريد لما اوردناه عليه نقا من استناده الى ما لا يبرهن في تقوية هذا السبب مع انزال الله  
 واستناده الى الحديث النبوي في حصوله الى الحق بدعوى حصول اللذة له فان الله انما حاصله الجماع  
 في القبل ولم يتركه لك فاعلمه الا لما يبرهن فيه من اللذة ولكنها لا تبلغ لغة الكساح في القبل ودعواه في  
 من انما يفتق من الجاهل في غير القبل فتدعى له ما عرفت **د** كون الوطوء موجبا للصلح وحده ان  
 لنفسه وقد برهان من مقطوعه الا في ذلك هو مناط احكام الوطوء كلها فالوا لا فرق بين ان يخل  
 مع ذلك انما لا يفتق من غيره حتى لو حصل ادخال الحشفة في الاستحاضة على ما يقتضيه اطلاق النص  
 والحق في ذلك وانما انما في الظاهر في حصول اللذة بذلك الجماع وهو ادخال المصدة في اللذة  
 على هذا الوجه لا يوجب عليه لغة كما لا يخفى ودعوى قضاء اطلاق النص ما ذكره هم فان لا طلاق  
 انما يجعل على الاطلاق ما انما في الكساح دون الفرض النادرة ويوجب ذلك باخبار الصلبة المذكورة في الجملة  
 فالظاهر عندي ضعف ما ذكره وان كان ظاهرهم الاقناع عليه **هـ** كون ذلك في العقد اقام واختارها  
 بالبعد من ملك الجاهل والتحليل لقوله تعالى حتى تكف وجها غرم والكساح حقيقة في العقد على تقدير  
 كونه حقيقة في الوطوء فليقتض ان موجبه خروج الكساح بالملك والتحليل الا لا يبرهن احدتها دعوى  
 على ذلك في قوله تعالى فخلها وطلقها والكساح على الجاهل والطلاق فيه ومن احكام الاطلاق انما لا يفتق  
 الى ملك الجاهل ما عدا في سبب عن الفصل عن احدهما على كلام قال ما لا يبرهن ويحل رجح عبد الله ثم طلقها  
 فطلقها من ابراهيم ان ارا دعوى لها قال لا فكذلك اذيت ان وطئها مولاها العجل للعبان يبراهيم قال لا  
 حتى ترجع زوجها ويدخل بها فيكون ككساح الاول وان كان طلقها واحدة فاذا دعوى لها  
 راجعها والقريب فيها ان الامتنع من طليقها لا على الا محتمل وقد ضح عليهم كساح المولى انما لا يفتق  
 موجبا لرجوع الزوج الاول لها ووجب وجها غرم مثل الزوج الاول وتزوجها ايضا وادعى الملك  
 من اعيان واحسن بنا بالاجماع من المتأخر فانما لا يجعل يبراهيم انها فاقضا وفوق ومن احاديث في ذلك ما  
 رواه في الكافي في النسخ والرجوع عن عدهم من احدهما اليها المأم قال ما لا يبرهن رجل طلق امرأته فزوجه  
 منها رجلا اخر هل يخل الاول قال لا ومنما الفصل قال ما لا يبرهن باعها الله عن رجل طلق امرأته فزوجه  
 له حتى تكف وجها غرم فزوجه رجل اخر ايجل له ان يكفها قال لا حتى يدخل في مثل ما نحن فيه من قوله  
 وفي هذا التقين لا لا على عدم ثبوت من الله المذكورين فان الذي خرجت من انما هو الكساح بالفضل للاجماع



هو الذي حصل بالفرق بين الذكر والذكور فلا بد في الحمل الذي تدخل فيه من كونه كذلك لا بد من  
 تكاثر الملك ولا التحليل ولا المتفرع ومما ذكره الشيخ في باب من اقبل على في عبد الله ما اقبل  
 من طلق امرأته طلاقا لا يحل حتى تكمل زوجا غيره فزوجها رجل متحرا غل للطلاق لا لا في الله تعالى  
 يقول فان طلقها ولا تحلل له من بعده حتى تكمل زوجا غيره فان طلقها في الحلال فالحلال اقول من هذا الخبر  
 او ما يشاهد عدم التحليل بملك الزوج والتحليل اذا خلا في بيمن منها كما عرفت وعن هشام بن سالم في الموقوف  
 عبد الله في رجل تزوج امرأة ثم طلقها فبانت متحررا رجلا ثم تزوجها رجل آخر فغل لزوجها الاول في الحلال لا يحل  
 فيها خريف من هذا الخبر فيها كما قلنا في رواية الفضل الاول وفي رواية موسى في الموقوف قال سألنا ابا عبد الله  
 عن رجل طلق امرأته تطليقتين للعدة ثم تزوجت متحررا غل لزوجها الاول قال لا حتى تزوج بها اقول  
 وفي هذا الخبر لا بد على ما ذكرناه من شرط المذكوكة الموصية بزوج النساء المذكورين فان سألنا ابا عبد الله  
 ثم الماء الموقوفة ثم انا والمفاد من فوق او بالمال الموقوفة الا ثم انا للمنفقة من نفقة من البنت حتى لا ينفق  
 والمفاد من مقاديرها وهما انا بغير من العقد الاول كما وقع الخبر في غير هذا الخبر ايضا من اجاب السائل في غل  
 على ما ذكرناه ما رواه في الكتاب في ان احق من عمار قال سألنا ابا عبد الله عن رجل طلق امرأته طلاقا لا يحل  
 له حتى تكمل زوجا غيره فزوجها عبد ثم طلقها هل يفسد الطلاق قال نعم لئول الله عز وجل في كتابه حتى تكمل  
 زوجا غيره وقال هو احل لا يباح وفي الخبر لا بد على التحليل بزوج العبد كما مر في حديثك قال نعم انما التحليل  
 اذا استكمل الشرط المذكور فانه لا خلاف في هذه المسائل الطلقات اذا وقع بعدها وانما الطلاق في هذه المسائل  
 دون ذلك بمعنى انما طلق الزوج طلقا لعدة او طلقين ثم خرجت من هذه وتزوجت بغيره فزوجها  
 على شرط التحليل المتفق عليه ثم طلقها او ما يشاهد ثم رجعت الى الزوج الاول فجلت جدي فجلت على ذلك  
 بمعنى ان هذا التزوج قد يفسد الطلاق الاول فكل من لم يطلقها بغيره ولا تحل تلك الطلقات والطلقات وانما  
 فبقى من هذا ما مضى من الثالث بمعنى ان التزوج الثاني لم يفسد الطلاق الاول فبقى بعد هذا الى الاول على  
 واحدة او اثنين فولا المفسد الاول وقبل الثاني الا ان القابل بغيره حاكم وانما نظير الشيخ في الموقوف  
 احكاما انما يكون وهو الطاهر عني من الاجابة كما سترى اننا والله تعالى واخبر الناس ما خطر في قلوبهم  
 بل على القول المجهول ما رواه في كتابه في ان احق من عمار في رواية موسى عن ابي عبد الله قال سألنا عن رجل  
 طلق امرأته حتى ابنت خدر وانقضت عدتها ثم تزوجت زوجها اثنى طلقها اثنى ثم تزوجها زوجها الاول اهلهم



الطلاق الا ان قال نعم ورواه الشيخ في باب البند وبضعف عن رواة عن موسى قال قلت لابي عبد الله  
 رجل طلق امرأته طلقا واحدا فبقين من زوجها اثنى طلقها على السنة فبقين من زوجها اثنى طلقها على السنة  
 كما هي عليه قال على خبرين ثم قال يا رواة كيف اذا طلقها فبقين من زوجها اثنى طلقها على السنة فبقين من زوجها اثنى طلقها  
 واحدة كانت على اثنين وما رواه في باب عن عبد الله بن عيسى عن ابي طالب الصفي قال اختلف رجلان  
 فبقين في علي عليهما وعمر امرأة طلقها زوجها تطليقة او اثنين فزوجها اثنى طلقها او مات عنها فبقين  
 عندها فزوجها الاول فقال عمر بن علي ما هي من الطلاق وقال اهل البيت من سجاها الله الله فبقين من زوجها اثنى طلقها  
 وانما ما يملك على الطلاق الا في فظاها لا يردى قوله عن رجل فان طلقها فلا بد من حتى تكمل زوجا غيره فانما  
 من لا يردى ذكره المضرت وببروتها اجاب ان طلقها الثالث وهم انهم من ان تحلل ذلك النكاح كما خرج  
 غير انهم لا يملك في التزويج الموقوف حله على التحلل هو حصول الطلقات الثالث وطلاقا وبما اجاب صحاح  
 فبقين من زوجها ما في الكتاب في الشيخ ولكن وفي باب الشيخ عن علي بن ابي عبد الله قال سألنا عن رجل طلق امرأته  
 فبقين من زوجها اثنى طلقها فبقين من زوجها اثنى طلقها فبقين من زوجها اثنى طلقها فبقين من زوجها اثنى طلقها  
 عنه على تطليقتين فبقين من زوجها اثنى طلقها فبقين من زوجها اثنى طلقها فبقين من زوجها اثنى طلقها  
 روى بعض احكامنا عن ابي عبد الله في الرجل يطلق امرأته على الكتاب والسنة فبقين من زوجها اثنى طلقها  
 غيره فبقين من زوجها اثنى طلقها فبقين من زوجها اثنى طلقها فبقين من زوجها اثنى طلقها فبقين من زوجها اثنى طلقها  
 ليس في كتابها فبقين من زوجها اثنى طلقها فبقين من زوجها اثنى طلقها فبقين من زوجها اثنى طلقها  
 من غيره قال قلت لابي عبد الله في الرجل يطلق امرأته على الكتاب والسنة فبقين من زوجها اثنى طلقها  
 غيره فبقين من زوجها اثنى طلقها فبقين من زوجها اثنى طلقها فبقين من زوجها اثنى طلقها فبقين من زوجها اثنى طلقها  
 وما رواه الشيخ في صحيحه عن ابي عبد الله في امرأة طلقها زوجها واحدة او اثنين ثم تزوجها فبقين  
 عندها فزوجها غيره فزوجها الاول قال هي عنه على ما في من الطلاق ورواه ايضا في كتاب  
 في الشيخ عن ابن سنان عن علي بن ابي عبد الله مثله وعن جميل بن دينار في الشيخ عن ابي عبد الله قال اذا طلق  
 الرجل المرأة فزوجت ثم يطلقها فزوجها الاول ثم يطلقها فزوجت رجلا ثم يطلقها فزوجها الاول  
 ليقول ابا عبد الله روى ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن وفي بعض من هذا الخبر وهو الذي نقل في  
 عن حارث بن عثمان عن ابي عبد الله وابراهيم بن عبد الحميد عن الكاظم قال اذا طلق الرجل المرأة فزوجت ثم يطلقها





زوجها تزوجها الاول ثم طلقها فترجع وتجلد ثم طلقها فترجعها الاول ثم طلقها هكذا فلما اتم  
 له ابطام الزوج في هذا الخبر انه لو هدم الزوج المتوسط الطلاق الذي فسخه من الزوج الاول كان اذا  
 طلقها على وجهه لم يكن في تزويجها ابطال لعدم الوجوب التوقيضي وانما هو ان المراءى به لم يخلو ابدأ حتى  
 يخرج زوجها ثم دعاها الى التزويج فبينما بين بعد عن حضوره عن موسى بن بكر من زواجه عن أبي حمزة فبينما  
 انه عليها عتق كان يقول في التزويج طلق امرأتك فطلقتم ثم تزوجها بعد زوج انها عدت عليها حتى طلقها  
 فبينما بين سدها الخبر من ينفق في شاة الا هو من بكره وانما قبل ان يزوجها انما من احباب الاصول اولها  
 عنه حضوره الذي قد نقل فيها جماع النصاب على نفي ما يقع عنه والى ان لا يتجاوز الا اعتبار في سدها  
 وعادوا واحدا من محمد بن عيسى بن نوادة عن الفضل بن عامر عن محمد بن قيس عن أبي حمزة قال سألته عن  
 طلق امرأتك فطلقتم ثم كلفت بعدا وجلدتها ثم طلقها فكنى زوجها الاول فقال هي عدت على طلاقها هذا  
 ما حصرته من روايات هذا القول ولا يخفى على الناظر في بعض ضعف معارضته وروايت في قوله الموقوف  
 الاحزاب لا روايته بغيره لان روايته عن عبد الله بن عجل لم يندرها الى امام وانما استدل بها بغير دليل  
 شرعي ولا سيما مع معارضتها بغيره وانما رواه عن علي بن خلف ما دل عليه كما عرفت فلم يبق الا روايته  
 وقاعدته العدة في زوجها انما هو شهرة القول بها فاحضر القليل في الشهرة ولهذا ان جعل من المأخوذ من  
 وقد جمعنا في المسئلة واستدلنا بها بالمتحد اخبار القول الثاني ونكاحها ومن حيث شهرة القول الاول  
 حيث لم يظهر لها مخالف ونعم العلامة في الخبرين والتباعد في شرح النافع والفاصل لئلا ياتي في الكفاية  
 المحقق في كتابه الى شهر الثمانية من طلبة الفوائد ولا ينادى بانها بالتوقف في التزويج  
 قد اجاب عما ظلم من ادلة هذه القول بوجودها ان الزوج الثاني بعد بها او كما قد خرج من غير ذلك  
 والعاد فان في جميع هذه المنازع لا يحصل التحليل كما تقدم ذكره وانما على الخبرين انما من مذهبهما  
 روايته عن عبد الله بن عجل ولا يخفى بعد التبع قال السيد السدي في شرح النافع بعد ذكرها حال التبع كما يخفى على  
 الحامل والسئلة على مردد والقول بعدم الهدم لا يتناول قوة الا ان السهو بخلافه ومن ثم انما في الخبرين  
 جعل روايته الهدم انهم مودنا بنو قسرة وهو في حلة انتهى وقال حله في المسالك بعد ذكره من ان  
 هذا القول ولا يخفى على قوة دليل هذا الباب لضعف مقابله لان عمل الاصل عليه فلا دليل على التبع  
 ثم نقلها اصل الخبر المسئلة الاول وقال عقبها وما استنده القول بالتحريم اولا لا يخفى عليك ما في الخبرين

تحفہ

في مقابل هذه الأخبار الصحاح الصريح المتفق من الجاهل فترأى لا ديسا قال ما خود على الغيبة في القوم  
والاحكام الشرعية هو الاخذ بما اتفق عليه سائرهم وما ورد به في الكتاب العزيز والسنن المشهور ولا سيما القوم  
المتفق من الحاضر والمعاصرة حتى انه عليه السلام في ما ذكر فيكم الظاهر كما ما به وعنه قبل ان يفي  
انما ان يفتوا حتى يرد على الخوض لن يفتوا ما في عسكرهم لها ما ذكره عن من العلكة وان ادعوا للاجتماع  
عليه وبذلك عرفت هو معتد قدس سره في مسئلة ما لو اوصى بامر بغير فضل الوصية من كتاب الوصايا وقد  
قدنا كل سر في كتاب الوصايا الا اشكال من بغير المصنف هنا قال قدس سره ولا يقدح وعده والاجماع  
في نفوق العدة بخلافه لان القوم اجماع اصحابنا انما يكون مجتزع مع تحقق دخول العموم في جملة نفوسهم  
الان قال قدنا يظهر جوازها لغير القيد للتأخر لغيره من المتدبرين في كثير من مسائل التي ادعوا فيها  
الاجماع اذا قام عليه الدليل على ما يقتضي خلافهم وقد اتفق ذلك لهم كثيرا لكن ذلك المقتضى من اجزاء  
الخاص ومن المتأخر انهم فانظر الى ما بينه وبين هذا الكلام المصل الزوام من الخطأ ما حققه ذلك  
التمام الذي هو المقتضى بالاخذ ولا لزم ثم انما لو تنزلنا عن القول بمقتضى قواعدهم من لا يخرج من الاجماع  
الا بعد تحقق المعاض عنها وقلنا يكون المعاض من روايات القول الآخر وهو مقتضى قاعدة الواجب في  
الطريق الترجيح الواردة في مقوله عن من خطئه ورواية بغيره ونحوها ومن الطريق المذكور بالترجيح  
والافتراء ولا ريب وهذا الترجيح بالثبوت ولا يثبت حصول الترجيح لها من الطريقين لروايات القول الآخر  
رواية واحدة فان روايات عدم الهدم قد رواها كثير من فقهاء اصحابهم عليهم السلام وكثيرين منهم ما مضى  
من حاتم وحسين وراج وعبد الله بن علي بن ابي شعبة والجميع قد تكون روايات عدم الهدم الشهيرة بالرواية  
اعدلوا قصد اوسع ودواء المراد بالثبوت التي هي بعد على في الترجيح انما هي المقتضى في الرواية لا التعلل كما حققنا  
وكذا الجمع عليه وهو حاصل الروايات عدم الهدم خاصة وبالجملة فالترجيح لها من الطريقين مما لا اشكال فيه  
اختصاصه بالروايات المذكورة وهذا الترجيح عموما فذكر الكتاب وهو ايضا مخصوص بروايات عدم الهدم بالغير  
والقريب الذي قدناه وقد استغنا عن اخبار بالرواية الى الكتاب وان ما خالف تخوف ومنها الترجيح بالثبوت  
كما تقدمت موضوعه وثلاثة وهو ايضا مخصوص بالروايات المذكورة ومنها ايضا الاجماع الباطل الاخرين  
عليها وهذه القاعدة ذكرها الصدوق في كتابه وهو ايضا حاصل الروايات المذكورة وبما اشار الى في  
قدنا استعمل في القول بالثبوتين على ان لا يرد على ما مضى وقد صدق روايات القول الآخر وقد ورد في القول











من مقطوعها والمقصود بها نفع من ذلك فان غاب ما يترتب عليه هو عدم الاثر لا حاصرا حتى ان الحكم  
كونه عينا محتملا بان لا يمتنع بوجه وبما لا يمتنع من الفعل وانما لا يترتب وعدم الاثر ليس يجب وقد تقدم الكلام  
في ذلك وما لم يجره فاعلم انه لا خلاف ولا اشكال في الحكم المذكور انه قد يمتنع في الشيء عن صفوان  
من مضارب وهو مجهول في الرجال انه يصح من بعض الاحاد ما يؤيد بغيره قال مالك انما هو من  
يحمل قال لا يحمل وذلك لانما حوزون يضعفوا لكوني ويمكن حملها على حمل يحصل للجماع على الوجه الغير  
والعمل بالخبر المذكور ما في الواسل فقال ما بان لا يمتنع في الحمل للطفة فلما لم يرد الخبر المذكور وانما  
يخرج من ذلك الشيء عن صفوان عن محمد بن مضارب مثله لان فيه حمل لا يحمل ولا يمتنع ما في ذلك  
كما عرفت **فصل** في ادراك الحمل بعد التزويج لها فان كان بعد وطئها في العبل فلا اشكال في حصول الحمل  
ح وان كان قبله لم يحصل الحمل بالوطئ في العدة لا شرعا بقاؤه في العدة وان بقي من بعد وطئها  
لودع في العدة بالعدا السابق ويتصور بثبوت العدة مع عدم الدخول قبل ما يكون قد وطئها في ذلك  
فان لا يكون في التحليل كما تقدم ويوجب العدة عند الاجاب وكذا لو خلاها عند جمع مهم فانما لا يوجب التحليل  
ويوجب العدة والتمسك من الحمل في محاولة العدة بما يتولى من الماء اما لو لم يحصل منه ما يوجب العدة من بعد  
هذه الامور المذكورة قيل لا يتبادر فانها بين من ويصير حكم الاجنب لا الوطئ ولا الكنية لا انشاء العدة  
بالزهر ويثبت البتة بذلك وعمل هذا في اقسام ثلثة فالثمة الوطئ في العدة وما ان الزهر وما يتبعه  
الرجوع اليها في العدة لودع الى الاسلام وحمل من لم يذكرها الا الضمان الاخران وهو ان كان ثمة  
قبل الوطئ انفسه للزواج وصادفها اجنب لا يحمل قطعاً وان كان بعدة حلت بالاقول وانما قد عرفت ثبوت  
قيم تلك ويجوز ما ذكر من الحكم في الرجوع ايضا لو كانت هي لم تكن في وطئها في زمانها ثم رجعت الى  
الاسلام **فصل** في المفهوم من كلام الاحباب من غير خلاف يعرف قول قول المرأة في موت الزوج وعدم  
وطئها وانما يخرج من العدة وعليه يدل ظواهر حديث من الاحاد ويؤيده ان من الفواعل المفسرين عند  
قول قول من لا مانع له من رجوعه في حياها لا احكام كما سبها الكلام عليه في كتابي في العدة  
وما عني غيره من حملها من اجابا القاعة المتكوفة ما راعه في الكا في ويب عن منصور بن حازم  
المعبد الله قال قلت عنة كاتوا علوما وفي وسطهم كثيرا فذهبهم قال بعضهم ايضا انكم هذا الذين  
فقالوا كاهم لا فقال واحد منهم هو لي فلن هو قال هو للذي دعاه وبوجه ايضا ان الاحباب انما راعه

بانهن القواعد بالبيات والايمان لا عموم فيها على وجه يميل ما عني غيره وانما مودع هاهنا انما  
بين صفين ومودع وحكم اذا عرفت ذلك فاعلم انه لو ادعت المرأة المطلقة ثلثة انها تزوجت وحملت  
لزوجها الاول فالله يقول قولها وظاهر الحقيقة الرابع والخامس الموصف في ذلك وتعمل كلام القاضي  
المراسي في الكفاية وانت خبير بان مقتضى القواعد ثلثة واليه هو قول قولها من الاحباب المذكور  
ايضا ما في رواية مير وهي صحيحة البير قال قلت لابي عبد الله رضي الله عنه في المرأة التي ليس فيها احد  
لها انك تخرج فتقول لا فانزوجها قال نعم هي المستفتر على نفسها وفي رواية ابن بن قنبل قال قلت لابي عبد الله  
اني اكون في بعض الطرقات فادعى المرأة الحنابلة ولا امن ان يكون ذات بعل ومن لم يوليها قال ليس هذا عليك  
وانما عليك ان تعد لها في نفسها والضرب فيها وان كان مودعها في الزوج هو حكمها بانها المستفتر  
على نفسها التام لما عني غيره فان مقتضاها ان كل ما اجنبت برعن نفسها كما لا يعرف الا من جهتها فانما مقتضى  
غيره وبذلك يظهر لك ما في قول ما حبا لكفاية بعد اسناده للخبرين المذكورين والتام في عموم القولين  
حيث يدل على البتة جلال وان ثبوت التعيم بالضرب الذي ذكرناه فيما لا مجال لا كونه نعيم فما  
ذكره بالنظر في مورد الخبرين الا ان اعا عنها وانما هو بجوابه الذي هو كالفادط الكنية في انها  
مستفتر على نفسها في كل ما لا يعلم الا من جهتها قال في المالك في تقليل القول المجهول ولا ما عني  
في انقضاء العدة والوطئ ما لا يمكن فاما من البير عليه ورواها مات الزوج او تضرع مصادفة لغيره  
بموتها فلم يقبل منها ذلك لزم الاضطرار والتمسك المفسرين قول ويؤيده ايضا مع دخولها  
الخبرين المذكورين ما في رواية احمد بن محمد بن ابي نصر وغيره قال قلت للزهر ان الرجل تزوج المرأة  
فتقع في فلبراق لها فوجها فقال ما عليه ان يبت لو ما لها البير كان يحد من لجهان ليرحلها  
نحج وهي ظاهرة فيما ذكره شيخنا المذكور وبذلك على اصل الحديث صحيحا على عبد الله في ذلك  
طريقا انما ثلثة فانما تشره فادعى اجنتها فقال لها اني اريد من اجنتك فتعني زوجا غيري  
فقلت هي قد تزوجت زوجا غيرك وحلت لك نفسي اصدق ويزلجها وكيف يصح قال في  
كانت المرأة تفر صدقت في قولها قال في المالك كما يقبل قولها في حق المطلقة قبل في غيرهم  
وكذا الحكم في كل امرأة كانت متزوجة واخرجت بموت زوجها وانقضاء العدة في وقت الحمل الا في  
بين نجبين الرجوع وعدمه ولا بين امكان استعلاءه وعدمه انتهى وقد عرفت وجوهه مما تقدم



وما يؤكد الا اعتماد على قوله فادل على كراهة السؤال لموضع التمهيد على ما رواه في باب فصل  
مولى محمد بن راشد عن ابي عبد الله ع قال قلت في تزوجت امرأة متبرقة فوقع في بطنها ذنبا فنفست  
عن ذلك فوجئ لها ذنبا قال ولما نفست عن حملا بن محمد بن يعقوب اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال قيل له  
ان غلاما تزوج امرأة متبرقة فقبل ان لها ذنبا ما قال ابو عبد الله ع ولم سألها وما رواه محمد بن  
الفقيه عن موسى بن عبد الرحمن عن ابي عبد الله ع في امرأة تزوج متبرقة فنفست بطنها ونفست عنها  
فقبل ان نفست عنها قال وما عليك ان اتم ذلك عليها اقول المرأة اذا تزوجت الاخرى جازعا  
مع علمها هي بذلك نفى الكلام فيها ذلك عليه صحيح بخلاف من شرط كون المرأة نفست في قول قولها صرح ان  
ظاهر الاخبار وكلام الاصحاب بخلاف ذلك وحمل الاخبار على ما خرجت من شيقنا في السالك على ان المراد بالتمهيد  
من ذكر النفس المخبر بها وان لم تكن متبرقة بالتمهيد في قول الشافعي وهو جازع وكذا في  
لا يخلو من متبرقة لما دل عليه الاخبار والاجرة مع من كراهية التمهيد وان كان مع التمهيد ويكره التمهيد  
المذكورة بحمل صحيحها على ما هو الا فضل في مقام التمهيد من النفس والظاهر ان ما دل على التمهيد في  
بالتمهيد عقيب امره لما ينشأ من التمهيد في التزوج كان على عمل التمهيد فامر بالتبث والتوليد  
بالتمهيد المذكور وحمل الاخبار الاخرى على التمهيد شرعا والعمل بغير التمهيد والتبرير كذا في  
يجب عليه ذلك **فروع الاصل** قال في المسالك لو عبت الزوج بغير الحمل فكذلك في اصل الكاظم  
نصفها في التمهيد وان لم يثبت عليه موجب التوجيه لوجود النفس ليقول قولها مع تكذيبه وهو ان كان  
صدقها مع تعدد اقامته ليقع على جميع ما تدعيه وتجره ان كان لا يتبع صدقها في نفس الامر وعندها  
الى تقديم قولها لا ترميها واستصحابا بالاصل ولا مكايا فاما ما قيل من ان اصل التزوج وقهرنا لما فاه  
بين الامرين لا سيما لا نقبل قولها الا في حقها خاصة ولا اصل لوعا رض الخلق في حمل دعواها مطلقا  
انتم اقول الظاهر من الاخبار انتم هو الثاني لان قول قولها انما هو موضع يمكن الاطلاع عليه  
من جهة ما كان دعواها لا معا رضه والخاص بها موجود ولا اطلاع على ما يمكن من غيرها وهو التزوج  
فانما كان دعواها لا تكفيته قد حصلت المعارضه لدعواها التمهيد والاطلاع على كذب الدعوى المذكورة  
والنظر الى الكاظم في التزوج وقوله ان النفس ليقول قولها ان كان صدقها ليقول عليه بل النفس ذلك  
انما هو انما لا اطلاع على ذلك من المديح فيها فلا يعلم الا من جهة ما سمعها مع تعدد اطلاع الغير على التمهيد

في حديث

وهذا نيب تكليفها اليه من ابي عبد الله ع والتمهيد دعواها التمهيد هنا لما عارضها انكا في التزوج  
المعطل للكاظم من اصله خرجنا المشددا نحن فيه ودعيت الى ما يولد دعوى التمهيد لمنع وفكره  
فيها ما يجب ثم وبعد ثبوت احداه من تبرير عليه الحكم المتناوب للمقام من تحليل وعدمه هكذا  
ان يحقق للمقام واقعه العالم **الشافعي** اذا اتفق الحمل والمرأ على الاصابه بعد التحول فلا شك في وقوع  
التحليل للتزوج الاول ولو كذا في ذلك قال الشيخ في حقه يجعل التزوج الاول على ما قبل على شرطه  
وصدق الحمل لان العرض فقده بالتمهيد والقن ما لا يحكم بالتمهيد غاليا في جميع البروقا المحفوظ  
قوله الشيخ المذكور ولو قيل بغيره على كل حال كان حسنا لعدنا فاما ما قيل من ان التمهيد على ما في المسالك  
الاخرى ما اخذ المصنف لما ذكره من تعدد اقامته ليقع مع انها تصدق في شرطه وهو انما هو انما  
فكذلك في سيرة ولا تروى في التمهيد والتمهيد كما انما يروى ما بقا وانما يقبل قولها فيما يتعلق بها من حمل  
الكاظم دعواها في حقها ولا يترتب على ذلك اصل التمهيد بل يترتب على ما قبل قولها في  
التزوج انتم اقول وبالله التمهيد بل يترتب على كل ما مولانا الظاهر ان الكلام في هذه المسئلة في ما فيها  
فاق المسئلة معمول لها ومن شأنه في حصة ما يدعي من التمهيد الذي تترتب عليه التحليل قد خرجت  
عن متناول الاخبار المتقدمة وجعلت ما سأل المديح والمذكر فيجب على المديح اقامته ليقع مع تعدد  
فاليقين على التمهيد والواجب على الزوج اليقين في عدم الاصابه بالتمهيد وكيف كان فان ثبت ذلك تترتب  
عليه التحليل والا فلا تحليل ولا يحكم فان متنا قول قولها الذي دل عليه الاخبار والتمهيد  
عليها خاصة ولا لا نصح الجاهل بالنسبة الى غيرها من اقامته ليقع على ما يدعيها وعندها  
لا ادائها ولا مكايا بل فيها وانما لا يعلم حقيقتها الا من جهة ما ذكره ما لو ادعت المرأة التزوج  
لها وادعى اخرها فان وجهه فان الظاهر ان لا يبل بمحوه تزويجها في هذه الحال فانه على انها اصله  
في دعوى عدم التزوج والحال ان مدعى زوجيتها موجود وانما قول قولها مع عدم ذلك كما هو الظاهر  
من الاخبار المتقدمة واقعه العالم **الشافعي** ولو طأها التحليل وطأها شرعا كالتوطئة الاحرام منه  
مها او غيرها او التوطئة لبعض وفي الصوم العاجب دعوى ذلك فهل يعمل به التحليل ام لا فولا ان احداهما  
العدم ذهب الى التمهيد وابن كعب واستدل الشيخ بان التمهيد معلوم ولا دليل على ان هذا الوجه حمل قول  
الشيخ على الله عليه واله حتى يوفق عليها بل على انما اراد بذلك ذوقا مباحا لان النبي صلى الله عليه



لا يلحق الحرمان وايضا ما ترجم عليه هذا الوجه وضميرته وانتهى ببلد على ما ذكره المفسر ولا خلاف في  
تعلقك بظن ما لكناج والوجهي ثم ان الكناج هذا اذا كان محمولا على الاول وكذلك الوجهي فانها  
تكونا تحليل هذا الاتحاد العلامة في الخ وغيره ونجما في المسالك والظاهر ان المحمولى من المتأخرين في الخ  
انما قوله في الخي كنج ووجهه جعل ما ترجم كناج الغير وقد حصل في مطلق الكناج ثم والكناج  
وقت باح فساد محرم والحكم مطلق على المطلق ولا يذو طية كناج محج فلا موجب ان يحصل لاجل  
كما لو ملها وقد صار في عليه وقت الصلوة ويصح علم الحرمان بعد الكناج الثاني واذاعة المساجع والفتاح  
ومطابق الترجع على مطلق الكناج السامع الحرمان لا يقتضي ما ترجمه والمهم انما يدل على الاتحاد في اللفاظ  
والفرق بين ترجم الكناج وحرمان الوجهي لفظا لاجتماع على شرط الكناج الصحيح بخلاف المتابعين فيكون  
ان المتابعة لفظها من النص غير ما يفي من موبى الاشكال ان لا يتكلم في ان اللفاظ انما الظاهر ان اللفاظ  
الاخبارا للفتحة في شرط الضليل هو القول الثاني وادعا برضا بنفادها على ترويج وادعا والذو  
بها واما ان ذلك لا يلحق بشرط فبما يكون صاحبها ان لا يكون من كين ولا الناس ولا الاحرام فلا  
فلا دور ردها في مقام البيان عاوتة عن شرط ذلك ظاهري عدم شرط المذكور في شرط الكناج  
حاصل في حوزة هذا الوجهي غير يحصل في التحليل والتملة فان حلا في الاحكام المذكور فاعلم  
الوجهي فيحصل في التحليل وتفيد ما يحتاج الى دليل فليس للبين وانما عالم **الفصل الثاني** في الترجع  
الاصلي فيها الكتاب والتسوية لاجماع اما الكتاب فقولنا عز وجل ونحوه من حقهم في انما ان ادوا لفظ  
اي ومنه الى الكناج والرجعة في حوزة زمان العدة والتميز ان ادوا الترجع صلاعا لما يشهد ولم يرد  
المضادة لمن وقولنا في فاساك عبرة في نسخ احسان والاصالك عرف الترجع وحسن الطائفة  
وقولنا بانه اذا طلقتم الشاة فليس احسن اي فاصح باجمل ما يكون من جرة في راجع  
تقصيد المداشر بالعرف والقيام بواجب من غير طلبه في المجرى او من جوهن اي جوهن من نفس  
عدتهن فيكون ملك ما تقصون لا تكون من ضلوا اي لا ترا جوهن بقصد الاحرام من غير جوهن في  
في القيد قال سئل القاصد في هذه الابرة فقال الرجل يطلق حتى اذا كانت انما جملها واجها ثم  
طلقها فعمل ذلك ثلث مرات فعمله عن ذلك واما الاخبار فهي منقصة وسبب في جملتها في انما الكتاب  
الاية انما انه قال واما الاجماع فقد نقله غير واحد فكيف كان في فصل الكلام في هذا الفصل وشيخ

ما استدل به

ما اشتمل عليه في مواضع **قول** لا خلاف في ان الترجع يقع بالقول والفعل والاول اجماعي من ثمة  
والثاني اجماعي عندنا وواقضا عليه بعض العامة والقول اما مرجع في معنى الترجع كقول  
راجعت ورجعت واصرح منه اضافة قوله الى كناجي قال شيخنا الشهيد الثاني في الرد بعد ذكر  
هذه الالفاظ الثلثة وانما مرجع في الترجع ما الفطر وفي معناها فذلك وامكنت لوجهها  
في المراتب كمال التسامع والبول من حق به فبذلك فامسك بمعروف ولا يقتضي في الترجع  
الالفاظ وقبل يقتضي البواقي الاخيرين لاحتمالها غيرها كالمسالك بالبداء في البت ونحوه وجوه  
قال الشهيد السيد في شرح النافع بعد فعل ذلك عند فعل قد يتبين فيا سبق لاداة من القصد الى  
اللفظ المرجع وقصد اولى المطلوب في الكناج في غيره واما بقية وان في ان اللفظ ما المرجع يحكم على قصد  
مدلوله من غير احتياج الى اجابة بذلك واللفظ فيكون لا يحكم عليه بقصد المعنى المطاوعة لا مع  
بذلك او وجود الترجع الدالة عليه فتقوله انما يقتضي مع الاثبات من جمل ان ثمة الترجع لا يخلو في  
انتهى وهو جيد لان الاثبات بالالفاظ في الترجع وغيرها غير من ثمة المعنى الى ادائها ثم في النافع  
المعاني المارة فلهذا يوقف على معنى وادع بجزء ذلك اللفظ وهو المرجع في معناه الذي لا يجوز في  
وتوقف على امر اخر من ضم فربما في الكلام واعلم بذلك وهذا يكون غير المرجع مما يحل وجوبا واكثر  
وكيف كان فكذلك على قصد الرجوع في الكناج من الالفاظ بنفس او بغيره من خارج فهو مرجع  
لا خلاف ولا اشكال واما الرجوع بالفعل كالوجه والقبيل والامر الجوه فهو موضع وفاقا  
كان اصرى في الكلام على الرجوع من القول الا ان لا بد من ان يقصد الرجوع لا يترتب حذو ان ترجم من  
فلا عبرة بما وقع منه سبوا او قصد عدم الرجعة فلا يقصد بها فان ذلك لا يقصد الرجوع وانما  
حرمانا في غير صفة النجوة العقلية لا تقاض الكناج والطلاق وان كان رجعا واول ذلك لم يثبت  
العدة الا لا خفاء عليه وان كان عالما بالحرمان لعدم خبرها بعد من حكم للرجعة راسا فبما يرد  
هو التعذر على فعل الحرمان مع الجوهن فاما بعد على وقوع الرجعة ما لوطن ما رادوا لصديق في  
والرجع عن ترجمه انهم قالوا ان بعدا نفع من غير انما بعدا نفعاً والعدة حلالا للعدا عن غيرها  
الفتا والعدة كان غيا نفعها وعدمها خلا في الحرمان ما ذكرناه من الصواب المستند انما اللفظ  
جماعا فان الاحكام تحتها بطلانها وثوابا وعقابا اذا تقرر مدلول المقصود والبيان كما تقدم في

وهذا لا يلزم الا من عاينها  
في قوله لا خلاف في ان الترجع يقع بالقول والفعل والاول اجماعي من ثمة  
والثاني اجماعي عندنا وواقضا عليه بعض العامة والقول اما مرجع في معنى الترجع كقول  
راجعت ورجعت واصرح منه اضافة قوله الى كناجي قال شيخنا الشهيد الثاني في الرد بعد ذكر  
هذه الالفاظ الثلثة وانما مرجع في الترجع ما الفطر وفي معناها فذلك وامكنت لوجهها  
في المراتب كمال التسامع والبول من حق به فبذلك فامسك بمعروف ولا يقتضي في الترجع  
الالفاظ وقبل يقتضي البواقي الاخيرين لاحتمالها غيرها كالمسالك بالبداء في البت ونحوه وجوه  
قال الشهيد السيد في شرح النافع بعد فعل ذلك عند فعل قد يتبين فيا سبق لاداة من القصد الى  
اللفظ المرجع وقصد اولى المطلوب في الكناج في غيره واما بقية وان في ان اللفظ ما المرجع يحكم على قصد  
مدلوله من غير احتياج الى اجابة بذلك واللفظ فيكون لا يحكم عليه بقصد المعنى المطاوعة لا مع



في بحث التيم من كتاب الطهارة وما يقع به من الاجتزاء ايضا انكار الطلاق قال في شرح النافع هذا  
منهيبا الاحكام يعلم فيه انما قال في المسالك وظاهره ان اتفاقا على كونه رجوعا وعلى الحق  
في الرابع ما يقع ضمن التمسك بالزوجية قال في المسالك ولا يترتب من الرجوع بالطلاق ما يقع منها  
وما في بعضها لانها على نصف غير الماشي ودلالة انكاره على بطلانها اقول والاول الرجوع  
المالئق العارية في المقام وهو ما رواه في الاسلام في كتابه في بيان خلافه في الرجوع في عيادته  
قال ما رواه عن امرأة ادعت على زوجها ان طلقها فطلقها طلاقا في العدة طلاقا صحيحا بغير علم من يتبع  
واشهد لها شهودا على ذلك ثم انكر الرجوع بعد ذلك فقال ان كانا نكحنا والطلاق قبل انقضاء العدة فان  
انكاحه المطلق رجعا وان انكر الطلاق بعد انقضاء العدة فالتق على الايمان ان يقر ببقائها بعد  
شهادة الشهود بعد ما يستلزم ان انكاره الطلاق بعد انقضاء العدة وهو خارج من المقادير المحرمة  
محرمة وبوبه بعمل الاحكام فلا يحل للمنفقة الحكم للزوج وقال الرضا في كتاب الفقه في الرجوع  
الراجح ان بقاءها او انكار الطلاق فيكون انكار الطلاق في حصة **الثاني** لخص لانها في الرجوع ولا يترتب  
وعلى ذلك حمل من الاخبار منها ما رواه في كتابه في حديث محمد بن مسلم في الرجوع عن أبي حمزة قال في  
الطلاق لا يكون بغير شهود وان الرجوع بغير شهود صحيح ولكن يهدد بعد فهو افضل من الماشي  
الصحيح والحسن عن أبي عبد الله في الذي يبيع ولم يهدد قال يهدد احب الي ولا ادى بالذي صنع باسا  
وعن محمد بن مسلم قال سأل ابو جعفر عن رجل طلق امرأته واحدة ثم راجعها قبل ان تنقض عدها ولم  
يهدد على رجعتها قال هي امرأته ما لم تنقض عدها وقد كان ينبغي له ان يهدد على رجعتها فان حملت له  
فليهدد حين علم ولا ادى بالذي صنع باسا وان كثيرا من الناس لو اذاعوا اليه على كاحل اليوم لم يهددوا  
ولقد ثبت على الشهادة على ما كان من امرها ولا ادى بالذي صنع باسا وان يهدد فهو من وجوب  
محمد بن مسلم وانما حمل الشهود لكان الميراث في الرجوع المذكور من الاخبار وقال الرضا في كتاب الفقه في الرجوع  
المراد من رجعتها راجعها ونحوها الميراث من غير شهود كما يجوز الرجوع وانما ذكره الميراث بغير شهود من كونه  
والوارث والطلاق انتهى **الثالث** لو طلقها طلاقا صحيحا فانقضت عدها لم يقع الرجوع فيها الا بالرد والتمتع  
الصح نكاحا صحيحا ابتداء الرجوع فكذلك الاستدعاء وبوبه ان الرجوع عند بعض الكوافر الميراث في  
الايسر في ما قبله ولا تسكوا بغير الكوافر وعلمنا بان الحق من الرجوع الاستدعاء وهذه الرجعة

لا يقبل الا بغير ما لا يجوز الاستدعاء بها ولا التلوة لها ما دامت مريدة وعلى الكوافر ان يرجعوا  
وبوبه عدم وجوب الرد بوطاها ووقوع الطهارة واللغات والاول رجوعا قبل الرجوع لها وبالفكر  
فهو بمنزلة الرجوع وانما خير ان التلوة كانت خالية من النص في هذه الصورة الا ان يقضى بها  
قد مناهة عنهم في كتاب النكاح في مثل ان نكح احد الزوجين من امره متى كانت المريدة المارة وكان  
ذلك قبل الدخول انقض العدة بينهما في الحال وان كان بعد الدخول كان بالقض وعدمه مائة اربعة  
العدة وعدمه فاذا انقضت العدة ولم يرجع الى الاسلام فقد بان منه هو خير من هذا الحكم فيما عدا  
فاتها في العدة وان كانت زوجة يجوز ما احتجوا كما يجوز في غيرها ابتداء الا انها لا لا بد من عرض لها  
ما يوجب انقضاء الرجوع اما في الحال كما لو كان في دخول وامرأته انقض العدة في صورة الطهارة  
فالرجوع اليها حال الا بداد وان كان في العدة الا ان لا بداد قد اوجب نكاحها كما اوجب  
لو لم يكن ذات عدة وجبة بل حصة اصلية الا انه يمكن ان يقال بغير الرجوع لاحد قسمه بل لم يأت  
بعد انقضاء العدة على الا بداد يعني انه لو رجعت الى الاسلام قبل انقضائها استمرت بغير الرجوع  
والا فلا يثبت فيا دها كما انها لا لا بداد تنقض زوجها انقضها امرأته ما تنقض العدة على الا بداد  
فلو رجعت الى الاسلام قبل انقضائها بقيت على الرجوع السابقة لو طلق وراجع فانكرت الا بداد  
لها او لا وزعمت ان لا عدة عليها ولا رجوع وجب فالقول قولها حينئذ لانها تدعي ما يوافق  
الاصل اذ اصل عدم الدخول وجب فاذا حلفت بطلت رجعتها التي تدعيها عليها ولا تنقضها الا  
سكنى ولا عدة عليها وجاز لها ان تنكح زوجا غيره في الحال وليس لان ينكحها ولا ابعاد غيرها  
لا عتافا راتها زوجة بقي الاشكال في المهر فان مقتضى كلام الرضا ان لها المهر كله ومقتضى  
كلامها انما تنفق بالنصف خاصة لدعواها عدم الدخول لها وجب فان كانت قد قبضت المهر كله  
فليس الرجوع مطا لها بل لا عتافا راتها حقيقة لها انباء لكن لا يجوز لها التصرف في ازيد من النصف  
ولم تقبض لم يزلها ان تقبض الا النصف خاصة كيف كان فينبغي ان يقبض المهر كله من المهر  
من يدها او يده لا ترمي الى لا يتخير احد وحفظ مثل ذلك وظيف المهر الشريف ولا يجزئ  
فيه الصرف في وجوه البراءة لفظا بغيره في الاحياء ولو انكر الحكم فادعت المرأة الدخول المهر  
الرجوع فالقول قولها بغيره وجب فاذا حلفت فلا رجوع ولا سكنى ولا تنقض لها عليه وعليها العدة لا بد



القول ويرجع نصف الصدق ان كانت قيسه ولولم يقصر دخت عليه لصف خاصه  
المعروف بين اصحابه ان رجلا اخرس الاشارة المعهده لها كغيرها من عقوده وابطاعته وتعلقه  
الصدقين انه اخذ الصانع عن راسها اقول قال الشيخ علي بن الحسين في رسالته الى ولده الاخر من خاله ان  
امر الله على راسها فاعلم ان بها انها قد حوت عليه واذا اندم احبها كمن القناع عنها ربي لها  
قد حلت ونحو ذلك في الكتاب المصحح لا يجهل وهذا القول قد جعل الشيخ والبر الواسع قد اورد له المحقق في  
النافع اسنده الى المراتبه قال السيد السند في شرح النافع ولم يفت عليه في شيء من الاصول نعم وروي  
الكثير عن الكوفي عن الصادق ع انه قال طلاق الاخر من ان ياخذ مضجعتها ويضعها على راسها ويغير  
دنت هذا القول في الشرايع الى السدود ويعزب في انبثاق العبادة المقولة عن الشيخ علي بن بابويه ما خذ  
من كتاب الفقه الرجوع بطلان التمس الذي قد عرفت في غير موضع الا ان الكتاب الفقه المصنف الذي عرفت  
لا يتخلو من غلط وسقط في هذا الكتاب ما قد عرفت من غلط في الاخر من افراد الطلاق في ذكرها في الكتاب  
وفي مقام التفصيل وبيان كل فرد من تلك الافراد لم يتعرض لطلاق الاخر من كتابه في غلط ذلك  
من غير اخرى وكيف كان فيبقى حمل ذلك على انفسهم ذلك الطلاق والرجوع يرجع الى ما هو المشهور  
لان ذلك من جملة اشارة الخبير في ذلك والله العالم تساوي الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب انه  
اذا ادعت الزوج ان قصدا العدة ما لم ينفذ في نعمان يمكن فيه ذلك واكثر منه وعشر يوما ومخطان  
كما ينبغي انشاء الله تعالى كان قولها مقبولا في ذلك ويدل عليه ما رواه في الاسلام في الصحيحين في  
عمر بن حفص ع قال الخبير والعدة الى الداء اذا ادعت صدقت وقادوم الشيخ في الصحيحين عن زرارة ع  
قال العدة والخبر الى النساء وروى عن الاسلام الفصل من الحسن الطبري عن الصادق ع في قوله تعالى  
لهن ان يكن ما خلق الله في احوالهن قال قد فرض الله الى النساء ثلثة اشياء الخبير والفقه والحمل  
وجملة من اصحاب قد استدلوا بالاية المذكورة بتفسير اشرافه اقول قولهم في ذلك يؤمن في الكتاب  
اقاما دعوى الصدق في غير لا يحسنه القيسر من سلا عن ميرزا محمد بن ابراهيم قال في قوله ادعت انها حامل  
واحد تلك حبس ان يبال بسوء من يطاها هل كان حضا فيها مضي عليها ادعت فان شهد صدقت  
والا فكلما نذر فقد حمل الشيخ في كتابه الاخبار على التبرجها بين الاخبار وهو حينئذ تقدم من الاخبار  
المؤيدة لهذه الاخبار المأذون على قول قولها في مثال هذه الامور وانما ما قرره السيد في الدرر من الاجابة

من المرأة دعوى غير المعنوا دالا بيهادة البيع من النساء المطلعات على اطلاق امرها وان كان ذلك ظاهر  
الروايات فلا عرت لوجهها اذ ليس موصى دالة التوكيد المذكورة مع معارضتها بما ذكره عدل الشيخ  
سندا واضح ولا نذر فيحتاج حملها على المهر كما ذكره الشيخ رحمه الله هذا كله فيما لم يكن لها مقابل  
في دعائها ولا منافع فان شربيل قولها بغير بين ويجوز لها التزوج اذا لم تكن الزوج ما ادعت  
الفرج من العدة فان شربيل قولها المهرين ونحو ذلك المشكوك في غير كما قد عرفت الاشارة في شرح الشيخ  
بعد ان ذكر نحو ذلك وهو مقطوع به في كلام الاصحاب ولو ادعت المرأة انقصا العدة بالاشهاد  
ان لم يكن لها مقابل ولا دالة عليها فان شربيل قولها علة الاخبار المتقدمة وان انكر الزوج ذلك  
فانه لا يقبل قولها والقول قول الزوج بيمينه كما ذكره الاصحاب ايضا قال في المالك لان هذا الاختلاف  
في المقصود وانما الطلاق والقول قوله فيركا تقدم قوله في صله ولا ترجع دعوى نفاة العدة بيمين  
الطلاق والاصل في عدم تقدمه في الوقت الذي يدعيه انتهى ولو كانت من ذلك الحمل  
فادعت وصغر فقال في المالك صدقت ايضا بيمينها مع امكانها تقدم ويجوز ان لا مكان يجب  
دعواها فان ادعت ولادة ولد تام فاقبل هذه تصديق فيها ستر شهر ومخطان من يوم النكاح بخلاف  
لا مكان الوحي وكيفية الولادة فان ادعت اقل من ذلك لم تصدق وادعت سقطا فصورا او سقطا  
او علقا اعتبر ما ذكره عادة وديما قبل ان يقرأ ثروا وعشرون يوما ومخطان في الاول وثلاثون يوما في الثاني  
في الثاني وادعوا ومخطان في الثالث لقوله صلى الله عليه واله الرجوع احكم في بطن امه ادعوا يوما بطن  
واربعين يوما علقا وادعوا يوما مضطرا ثم ينفي في الرجوع وحيث قدم قولها في ذلك لم تكلف احصاء  
الولد لعدم الاكثر وحيث تونه وتعد احصاءه انما اقول لا يخفى ان ظاهر الاخبار المتقدمة الدالة على انها  
مصدرة في العدة هو حمل العدة جميع افرادها من كونها بالخبر الا انها لا توضع الحمل صح فلا خلاف  
اليوم هنا في تصديقها بعد القربى من المهرين وطلب المهرين فيها انما هو في مقام ظهور منافع جهات  
كما تقدم سواء كان في هذا الوضع وغيره والا فمع عدمه فغضبت الاخبار المذكورة بقول قولها ان  
يمن بقي التبريد بافكاره وهو ما لا بأس به في هذا المقام وما تقدم ايضا وانما ما ظهر من الخبرين  
فيما اذا ادعت سقطا كاملا او مضطرا او علقا وان الخبر المذكور دليل القبول الذي نقله فقيرنا في  
ان الخبر المذكور ليس من طريق عدم وجوده في اخبارنا الا ان نظره في ما هو معناه قد ورد في الاحاديث



سأوات الله عليهم وأظاهرتهم بمظهر باله يومئذ ولا تظلمه واستندل به بل يتج هذا القول على  
ذكره أولا لئلا ينهوا عليه فمن أجازوا الدالة على ذلك ما رواه في الكافي في الموقوف عن الحسن بن المهدي قال  
سمعت أبا الحسن الرضا ع يقول قال أبو جعفر إن الطفرة تكون في الأربعين يوما ثم تصير عطفة  
يوما ثم مصغرة أربعين يوما فإذا اكمل أربعين شهرا بحث الله ملكين خلافتين الحبر وعن زرارة في الحج  
عني أبي جعفر ع في حديث طويل قالوا فير فصل الطفرة إلى الأربعين وتزداد أربعين يوما ثم تصير عطفة  
أربعين يوما ثم تصير مصغرة أربعين يوما الحديث وفي رواية أخرى في أربعين يوما ثم تصير عطفة  
قال فيها فأتوا أربعين ليلة لطفة وأربعين ليلة عطفة وأربعين ليلة مصغرة وذلك عام العترة الحرة ثم  
يبحث الله ملكين خلافتين الحبر وذلك يظهر لك رجاء القول المذكور لئلا لا يزداد إلا أربعين شهرا  
وروي ما ذكره أولا قالوا لو ادعت الحول فأنكر الزوج وأحضرت ولدا فأنكره ولا تقوله القول قوله  
لا مكانا فأنكره الزوجة والولادة أقول الفرق بين هذا الحكم وما تقدم من تقديم قولها في الموضع فلا تنافي  
على العمل فأنكر الزوج وإنما الاختلاف في الولادة ولا سيما أن الرجوع إليها في ذلك لا يبرأ الزوجة وأما هذا  
فإن الزوج ينكر الحمل فضلا عن وضعية القول بغيره لا أصالة عدم الحمل ولا فرق بين أن تنقض ولدا  
أو تدعي ولا بد من ذلك بل هو غير محرم دعواها لحوال النفاط لولده وإنما يلزمه الاعتراف بما علم ولا بد من ذلك  
لأنما تدعي المرأة ولا بد من ذلك حج فلا يحكم بأفضاء العدة بذلك بل يقع المصنف عدة المرأة لولا  
تبرجج إليها فيها وإن كذبت في الأمر لو ادعى الزوج بعد انقضاء العدة أو بعد أن تزوجت الله  
قد دمج فيها في العدة قال في المسالك نظر فإن أقام الأول عليها المبتدئ في وجبه سواء دخلها الثاني  
لم يدخلها ويجب لها مهر الحمل الثاني أن يدخلها وإن لم يكن بيته وأراد التخلية سمحت دعواها على كل حال  
ثم ساق الكلام في صورة الدعوى الزوجية وما في المسئلة من التفريق وصورة الدعوى على الزوج الثاني وما  
يرى من ذلك قال شيخنا الحنفى الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البرقي قدس سره في جواب السؤال الثاني  
إذا طلقها ورجع واستعد على الرجعة وأقام بيته شرعية بذلك حكمها وإن تزوجت عدلا أصح كما يشهدون  
كلامهم ومن صرح بذلك شيخنا الشهيد الثاني في قوله بعد نقل كلام شيخنا الشهيد الثاني في مقامه في النظر وفي نقل  
أسكال لعدم الظفر بغيره ذلك كله إلا أن أصل المسئلة ليس بموضع انكشاف عدم كافي يوم كذا وما كان  
عندنا أيضا فأنقض وهذه هي المسئلة التي وقع النزاع فيها بين الشيخ الجليل الجليل زين الدين علي بن أبي طالب

والشيخ أحمد والشيخ محمد بن يوسف بن سعيد الشافعي الأصمعي وقد حكم الشيخ أحمد بقول الدعوى مع قول الشيخ  
والحكمها بالاول وضع الثاني وخالف الشيخ علي وحكم بها الثاني ولم يسمع دعوى الاول احتجاً بما في الرجوع  
لا بد منه من لا علم في العدة والكناج قد دمج حجة مطاوعة الشارع فلا يكون الرجوع الدائم بحال العلم به  
الاستدلال بالرجوع واستفتيا فيها فتها المصنف كتبها فيها إلى سائر البلدان كثيراً وأصفاها وصفاً وكلام الشيخ أحمد  
وغلط والشيخ علياً وكفى أن هذا هو ظاهر كلام الاحتجاب لأنهم لم يشرطوا في جبهة الرجوع إلا العلم بالعد  
من كتاب عزى لوكيل كما ينبغي بما رواه أن كان لي فيها فأصل لعدم النص للرجوع في المسئلة انتهى كلامه ورفع مقامه  
أقول لا بد من إثبات أن ظاهر كلام الاحتجاب بمسألة الله عليهم لا نقا على القول فأنكر ملك وجعها  
مضى رجوع في العدة وإن لم يلحقها الحبر وأمر بالانها على الرجعة بغيره كما جعلها لو نكحت غيره مع عدم  
الحبر قال في المسالك الرابع أن وقع النزاع بعد ما نكحت غيره فأنكرت ثم جازاً الأول فادعى الرجوع سواء كان  
عندها في الكناج لم يلحقها بالرجعة أم لا فأنكرت إلى التماسه والتلبس بغيره فأنكرت عليها بيته المرفوعة  
وقال في المسألة صلب الفواعل ولا يشرط علم الرجعة في الرجعة فلا رضاها فلو لم يعلم وتزوجت وثالثه  
وإن دخل الثاني بعد العدة ولا يكون الثاني أخق لها انتهى وعبارته أن كانت مطلقاً بالرجعة إلى  
الرجعة وعندها أن مراده بعد النكاح بالجماع مع بطلان هذا الكلام من قوله وليست بالاشهاد والاشهاد  
لكن لو ادعى بعد العدة وفوجها بها لم يقبل دعواه إلا بالبيته وقال في الخبر ولا يشرط في جبهة الرجوع  
اعلام الرجعة ولا الاشهاد الشاهد بها فلو ادعى بها الجاهة اثنين وهو غايبة العدة من الرجعة فأنكرت  
حج كان فأسد سواء دخل الثاني أولاً ولا مخرج على الثاني مع عدم الدخول ولا عدة ومع الدخول المهر  
والعدة ومنع على الأول بعد هذا الخبر ذلك من عباراتهم التي يقع عليها المتنح والرجوع من حيث الصانع  
المقدم ذكره في كتابه المصنف على جاز ذهب إليه الاحتجاب لعدم إطلاقه عليها في هذا الباب مع أنها مرفوعة  
مكتوفة الصانع واجبة الاتباع وكذا ظاهرها فنقل عن الشيخ الجليل في المسئلة التي نقلها ولا استفتاء  
في المسئلة إلى البلدان مع أن أخبارها وأصحها البيان فيها ذكره عليها في الأعيان والذي وقف عليه ذلك  
مأداه في الكافي في شيخنا المارديان قال سألت أبا الحسن الرضا ع عن رجل قال لا مرأه أعندي وقد خلت  
سبيلك ثم استدعى رجعتها بعد أيام ثم غاب عنها قبل أن يجامعها حتى مضت لذلك الشهر بعد العدة وأكثرت  
نكته فأمره إذا استدعى رجعتها فحينئذ أقول ظاهر هذه الرواية كما ترى وأصحها ذلك على أنه



بحر لا يشهد على الرجعة في الغدة ثلث الزوجة كما هو المذهب بل عليها ان تزوجت بعد الغدة  
لعدم بلوغ الحرام لم تزوج وليست سندها الخبرين ربما يوقفت شأنه سوى المذهب وهو ان  
عبد الله وقد ذكر النجاشي ان له كتابا وهو يؤيد بكونه من اصحاب الاصول وروى الكشي حديثا يثبت  
في هذا عند شيخنا المجلسي قدس سره في الحديث حديثه في الحسن وما رواه في الكافي عن الحسن بن صالح قال سالت  
ابا جعفر عن رجل طلق امرأته فتاب في طبعه اخرى وامسح على طلاقها وجلس ثم اشترى غيرها قبل ان ينفق  
الغدة وقد تزوجت وارسل اليها اني كنت قد طلقك قبل ان ينفق الغدة ولم يشهد قال لا يسل له عليها  
الا انما قد طلقها بالطلاق ما دعى الرجعة بغيره فلا يسل له عليها ولذلك ينبغي ان يطلق ان يشهد ولو كان  
ليشهد على الرجعة كما يشهد على الطلاق وان كان قد طلقها قبل ان تزوج كان خارجا من الطلاق والفرج  
ان قوله ما دعى الرجعة بغيره فلا يسل له عليها يدل على وقوعه على امر فوكا ان لم يشهد على الرجعة كما لا يسل  
عليها مؤكدا ذلك بالامر لمن دعى ان يشهد على الرجعة كما يشهد على الطلاق حتى ينفق الزوجة قبل ان ينفق  
وما رواه الشيخ عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي بن ابي ابي عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي  
رجعه لم يخرج فلما دعي وحدها قد تزوجت قال لا حق له عليها من قبل ان ينفق منها ولا طلاقها ولا  
غيره كما في سابقه ويؤيد ذلك ايضا اطلاق جملة من الاجاد مثل قولنا في جعفر بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي  
الرجعة بغيره رجعة ولكن يشهد بعد نكاحه فقولنا ايضا في حديث اخر عن حماد بن مسلم وان اردنا ان  
اشهد على رجعتها قبل ان تنقض امرها وفي ثالث الحديث من مسلم ايضا عنده وقد مثل من قبل طلاقها ولا يشهد  
ثم راجعها قبل ان تنقض عدتها ولم يشهد على رجعتها قال هي امرأته ما تم فتنقض الغدة وكان ينبغي ان يشهد  
على رجعتها فان حمل ذلك فليشهد حين علم ولا يرى بالذي صنع باسا الى غير ذلك مما هو على هذا المذهب  
تمى شأنه ما طلاقها لما طلقها المرأة ولم تعلم تزوجت او لم تزوج فانهما في الرجعة في الغدة تكون رجعة  
شها واقفا دائما الا انها على ذلك لدفع النزاع واثبات الرجعة في الظاهر ولو فرض ان الرجعة  
وفاقت على دعواه قبل التزويج لغير وجه نكاحها فتوقف ثبوتها التمسك بالطلاق عند الطلاق قد ثبت  
في المسئلة لعدم التمسك بغيره بحسب حكم شيخنا قدوة المحققين الشيخ علي بن سليمان الشافعي وذكره بعد  
الرجعة لعدم بلوغ الخبر لها في الغدة لما ذكره من التعليق في مقابلته الاخبار المذكورة وان ما كان يقال له  
لا ريب ان ما ذكره من التعليق المذكور قوي متين لان الاحكام الشرعية تبنى على ما في نفس الامر والواقع في

هذا الحديث

الذي وقع اخذ دفع جميعا عن ظاهر الشريعة وابطالها بما تقدم في نفس الامر مشكلا لما ذكرناه الا انما  
دأبنا الاخبار المذكورة على خلافه وجب الخروج عنه ولكن يؤيد ما ذكره شيخنا المذكور بل يدل على ذلك  
ما رواه في الكافي في الصحيح والحسن الذي لا يقصر عن الصحيح ما رواه ابن هاشم عن محمد بن عيسى عن ابي جعفر  
رجل طلق امرأته واشهد شاهدان ثم اشهد على رجعتها ثم اشهدا وكتم الشهادة فلم يعلم المرأة بالرجعة حتى  
انقضت عدتها قال نعم المرأة فان شاءت زوجها وان شاءت غير ذلك وان تزوجت قبل ان تعلم بالرجعة  
التي اشهد عليها زوجها فليس الذي طلقها عليها سبيل وزوجها الا خبرنا عن ابي جعفر ما رواه عن ابي  
الشيخ في الصحيح عن المذكور ولعلنا نراه فيما ذهب اليه انما كان على هذه الرواية منها مع غيرها والخبر  
ضعف ما يقابلها وان لم يفعل ذلك عند في الحكم بالتمسك فان الشيخ المذكور في الاطلاع على الاجاد  
وما استعمل عليه من الامر كان من لا يفي به وهذا اشهر في بلادهم سيما ما لم يثبت في وقته  
بذلك يظهر لك بقاء المسئلة في قالنا لا شك في بعض الحواشي المنقولة الى شيخنا المجلسي قدس سره  
هذا الخبر تجدنا في ما صورته ظاهرا اشتراط علم الزوج في تحقق الرجعة ولم ابرهنا بالا ويمكن حمله  
على ما اذا ثبت بالشهود وهو بعيد انتهى واحيانا رخصوا الله عليهم بغيره في هذه الاجاد  
انما في كتب استدلالك لمالك ونحوه فانهم لم يفرغوا من العمل بين من الروايات بالكبر وانما ذكرنا لكم  
المذكور صلا بغيره من غير استدلال كما ذكر من قبل الجمع عليه بينهم وفي كتبنا اخبار بغيره في الاخلاق  
الظاهر من روايات المسئلة ونما الامر بكونهم عن ذلك ما في الحكم المذكور انما في نفسا وخفى والمالك  
عرفت فانروا ان كان ظاهرا فتوى ذلك الا ان المتصور ان كانت ظاهرة الاخلاق والصحيح المذكور  
صريح الدلالة في الخلف لما تقدمها من الاجاد ولا يجرى في الاذن مذهبنا العام في هذه المسئلة فخل  
الشيخ المذكور من حيث الانفاق على خلاف ما دللت عليه انما خرجت من غير التمسك وفي كتاب سليم بن قيس  
احد اصول الشهود واكتبنا ما في الشهود العترة عليها عند محققنا كما صرح به شيخنا المجلسي عظم الله تعالى  
مرقه في كتاب البحار في رواية اخرى عن علي بن ابي حمزة يذكر فيها بدعي عن واحد من اهل البيت  
ان ابا بكر العدي ما د فقال لا يطلاق امرأته وانما يثبت فواصل اليها الطلاق ثم راجعها وهي غدا  
وكنت اليها فلم يصل الكتاب حتى تزوجت فكنت اليها ان كان هذا الذي تزوجها وخل بها في امره  
وان كان لم يدخل بها في امره فكنت ذلك وانما شاهد ولم يشاهد في حمل بالان في مري استقام



عني فادرت ان انها ثم فلك ما بالي ان يفسح الله ثم ثم تعذر الناس بل استحسنوا وتعذر ستر قلبه  
وداه صوابا وذلك قضاء لا يفضى به يتقوى الحديث وهو كما ترى غير حال من مذهب لا تكال لما تنقته  
من الاحوال ووجه البطلان في قضاء الذي نجاه عليه ان هذا التفصيل لا وجه له لان حوالا للدخول في  
تابع لغير الترويج وعدمها وفتح عليها فان كان الترويج صحيحا فلا معنى لكونها وجب لا بدع عدم الدخول  
وان كان باطلا فلا وجه لكونها زوجة الثاني مع الدخول لما عرفت من التبعية والرفقة وجه العمل  
المذكور اكثر من ان يتصور التطور او يتصور بمراد البهيم والاعراض في غير مقام غير مكره والله اعلم في  
الكلام فيما لو لم يكن شرعية وقد فصل الكلام في ذلك شيئا في المالك عالمه لكونه قسما لك قال قد مر  
لم تكن شرعية واداء الخلف سمعت دعواه على كل منها فان ادعى عليها فاقرب بالرجعة بينا افرادها على  
الثاني وفي غيرها الاول اصل لثبوت الضع عليه قولان قدم البحث فيها في الكناح وان اكرت فعل  
خلف فيه وجهان متباينان على انه هل تقدم له لو اقرت ام لا فان لم تقبل في الغرم فلا وجه لغيره لان الترويج  
اعمل على الاخر ولا فائدة فيه فان قلنا بالتحليف فقلت سقط دعوى الترويج وان نكحت حلفت  
مهر المثل ولا يحكم بطلان الكناح الثاني وان جعلنا البهيم المردودة كما لا يشك فيها بما تكون كذلك في حق  
المتابعين خاصة وربما احتمل بطلان الكناح على هذا التعديل لذلك وهو ضعيف فادلت على القوة  
معها ثبت على الترويج الثاني ثم ان اكر صيد وجهه لان العدة قد انقضت والكناح فصح حجة في الظاهر  
والاصل عدم الرجعة وان نكل بنتا البهيم على المدعي فان حلفت حكم بالقطع الكناح الثاني ولا فائدة  
للاول بهينه ثم ان قلنا ان البهينة البهيم المردودة كما لا يشك فيها فحكم بغيرها وبين الثاني كناح فلا يثبت  
لها عليه الا مهر المثل مع الدخول وان قلنا انها لا افرها فاقرب عليها تقبيل ولها كما ان التمس ان كان  
بعد الدخول وبضم ان كان قبل ولا يثبت ثبوت المثل مطلقا وان جعلنا ما لا يثبت المثل كما ان التمس ان  
انما تكون كالبنت في حق الثاني دعوى خاصة واذ انقضت الخصومة بينهما فلا بد دعوى على المرأة ان لم يثبت  
ثم يتقوى ان في الكناح الثاني بان حلفت فلحكم كما ذكر فيها اذ اقبلها وان لم يبرها وان اقر الثاني بالفضل بالرجعة  
خلف الاول فان اقرت المرأة سلمت اليه والا في المصنف بالبهم فان نكحت وحلفت للمثل سلم اليه ولها  
الثاني مهر المثل ان جرى دخول والا فلا يثبت عليه كما لو اقرت بالرجعة وكل موضع قلنا لا نسلم المرأة الا الاول  
وكل موضع قلنا لا نسلم المرأة الا الاول لم نقل الثاني وذلك عند اقرارها او كونها اذ بين الاول فاذا اقر الثاني

بعوث او غير ذلك الى الاول كما لو اقرت بغيره في يد غيره ثم اشتره ما تنكح عليه بغيره انتهى اقول لا  
يحق ان حمله من هذه الاحكام يمكن استنباطه من الرجوع الى القواعد المقررة والعواطف المتبعة وحملها  
لا يتناول من الاستكمال للمعروف من نقد الاحوال والاحتياط في امثال ذلك المطلوب بل حصل ان انقلبه  
**تدلي** ان الذي ادعى الرجوع زوجة لامرأة في العدة فصدقه وانكر المولى وانى خروجها قبل الزمان فلا بد  
في ان القول بخول الرجوع انما الخلاف في انه هل يصل بغير قول من غيره ام لا بد من البهيم المصنف في التمس الاول  
الى ان الرجعة تقيد استباحة الضع وهو حق يتقوى بالترويج فقط مع مصادفة الرجوع على جهة الرجوع  
وهو حجة شرعية لا يكتفى الى المولى ولا يوجب البهيم على الترويج لان البهيم ان كانت المرأة فو صدقة  
فلا يثبت في البهيم وان كان المولى فقد عرفت ان رضا غيره غير ضروري في ذلك وجه الرابع في التمس  
بان حق المولى انما ينفذ من الزينة لا مع نكاحها وهو لان يثبت وجود حصة الترويج منكره فتوجب  
وهذا يظهر من مقتضى الحق والترويج فقط فان قلنا انها في حق الترويج اذ قبلها الترويج في المولى  
كما بعدد ما اقرت هنا في ذلك القول بالبهم ايجاد بل يحتمل تقديم قول المولى القياس في ذلك مقام التمس  
وقولها مقدم على الوجه المتقدم فلا قل من توجب البهيم على الترويج انتهى اقول والحكم بالكون حالي التمس  
موضع توقف واستكمال ما عرفت في امثلة المتابعين على هذا السؤال والاعتماد على هذه العلل ان اقبله  
مجانا في احكام الملك المتعال والله العالم **الحاق فيه اشفاق** قد بينت عارة جملة من الاحكام  
المجمل الشريعة في هذا المقام قال المحقق في الشرايع يجوز ان يوصل المجلد الى آخره دون التمس في اسقاط ما لا  
المجلة ثبت ولو توصل المجلد ثم يمسح عليه قال شيخنا في المالك بعد ذلك هذا باب واسع في جميع  
انواع الفقه والعرض من التوصل الى تحصيل اسباب ثبوت عليها الاحكام شرعية وذلك لاسباب قد تكون  
مطلقة وقد تكون مخرقة والعرض من تعليم الفقه لاسباب لما خرافة ما المخرقة فيذكرها بالقرع يعلم حكمها على  
تقديم وقوعها انتهى اقول لا يثبت حمله من المجلد المتا إليها قد دلت عليها الاخبار بالتخصص جهلها  
وان لم تدل على التخصص الا انها موافقة لبعض القواعد المتفق عليها بينهم ومنها ما هو باطل وان توفى كونه  
حيلة شرعية موجبة لتحليل ما ابدتها كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى الا ان العمل على ما لم يوجد في بعض  
على الاطلاق لا يتناول من استكمال ما بعدهما حكما ما قد تعال في كتابه عن اليهود في فضيلة الاسطيا والذين  
عنهم البيت وختم قرة ما علموا من الحيلة في ذلك فليس له ان يملك ما لم يكن المكتوب على اليد عند قوله في رجل







في المالك فلا يغلو من تكال فان مقتضى هذا الكلام ان اظهر ولا يرد لم يقع من تغير في الاعتقاد  
واعقبا ما كلف والكفر الموجب للفسخ اما مناط الاعتقاد لا يجرى الاظهار وانما يوجب الحق الكفر بالهنة  
فانه لا يظهر بغير هذه الحيلة على وجه يفسخ بها الكاح او يوجبها الاظهار للكفر من غير هذا الاعتقاد  
وهو غير موجب للاعتقاد شيئا والله العالم **سها** ما عذبه في هذا الباب من الجمل المجرى لكاح جماعة  
امراة في يوم واحد بان يتزوجها اقدم ويدخل بها ثم يطلقها ثم يتزوجها ثانية ويطلقها من غير دخول  
فانه يجوز للاثان ان يتزوجا في تلك الحال لمصروف العدة حيث انها غير مدخول بها هكذا ذكر في المعاني  
ثم قال وهو غلط وضح لان العدة الاولى لم تقط الا بالنسبة الى الزوج الاول الذي هو صاحب الفرس  
حيث لا يخلو من مائه وانما بالنسبة الى غيره فما العدة في سقوطها وانما الساقط البعد الذي يقط  
ليس الا انتهى قول لا ريب ان ما اورد عليه ظاهر او يرد كما سيظهر لك انما الله تعالى الا ان كراه  
ايضا لا يغلو من سهو وغلط فانه قد فرض للثاني في تكاح قوم لامراة واحدة في يوم وهذا لا يجرى فيها  
تفصيلا ومصر من اثرت زوجها اقدم ويدخل بها ثم يطلقها الى اخره فان الطلاق بعد الدخول لا يصح عند  
الا بعد الاستبراء بحضرة ولله الشرح وكيف يمكن ما فرضه من وقوع تكاح القوم في يوم واحد  
خارجا الى اسماء اللهم الا ان يكون من ادرك على العامة القابلين يجوز الطلاق في الظاهر الذي وافق  
من غير ما حلت الى الاستبراء وان كان لظاهر من كلامه انما هو الذي على من ذهب من اصحابنا الى صحة ذلك  
ثم ان من ذهب من اصحابنا الى صحة ذلك وجوه انما يفرضه في الشعر حيث انها بين مجرى انقضاء العدة  
او نفيها لكن العموم من كلام الفصل من شاذان وكلام الشيخ المفيد عليها فقد الرضى في كتاب الحمال المقتضى  
وكلام الشيخ المفيد هو انكار ذلك وتخصيصه بالعامة مع انه يلزم من ذلك متى قالوا سقوط العدة  
في الصورة المذكورة كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى فصوره الاول الذي هو يوم الفصل من شاذان يصح  
العامة ما صورته من حوان تكاح غيره لامراة واحدة في يوم واحد موضع طلاقها وان جثا ان  
العامة لا يجوزون الاستبراء ويجوزون الطلاق في البعض قال الشيخ المفيد بعد حكاية ما وقع للفصل  
من شاذان مع العامة صورته والموضع الذي تروى هذه الشاذان فيها والعامة دون الشاذان  
انهم يجوزون الخلع والطلاق والظهار في البعض وفي الظاهر الذي قد حصل فيه جماع من غير ان يدخل  
الا ما يترتب من ذلك ويقولون ان هذا اجمع لا يقطع بانمازة التي تخص الاعدان تكون ظاهرة من

طها لم يحصل فيه جماع فلذلك سلب ما وقع فيه النكاح انما هو ظاهر كلامه هو لا الشاذان بل الظاهر  
انه هو المهور وهو سقوط العدة عن المتعلق والمطهر لثالث الوعد عليها الزوج بعد ذلك قبل  
انقضاء العدة ثم طلقها قبل الدخول وانما يجوز لغيره في تلك الحال التزوج بها الدخول تحت عموم الاية  
ولم ينقض هو كالا لعدم ان ما الرهوه العامة من النساء التي شفعوا لها عليهم لا زمتهم متى اتوا  
بهذا القول وقد ثبت انما ردا فثبت صحة منعه ونكاحها او وهما ذلك فانها بين في الحال ولا خلاف  
في انما يجوز لزوجه العقد عليها في تلك العدة فلو عقد عليها ثم ابرأها قبل الدخول بها فانما لا فدية  
عليها لكونها غير مدخول بها يعني لان ان يمتنعها ويعمل بها ما عمل الاول فكذلك حبا منعوا على البات  
ومعنا الخاطئ في هذه المسئلة هو ان العدة انما تقط بالنسبة الى الزوج كما تقدم في كلام الحق المتقدم  
يجوز له العقد عليها قبل انقضاء العدة لعدم وجوب الاستبراء من ما تدرى هو الخلع في وجوب  
وانما بالنسبة الى غير الزوج فلا تقط وطلاقها بانما بعد هذا العقد المخرج عن الدخول لا يؤثر في سقوط  
تلك العدة الاولى وانما يؤثر في عده هذا الطلاق والنكاح يظهر الاية في المقام فظاهر انما كانت  
على سقوط العدة في الطلاق والايام الثاني ولا نزاع فيه في محال التراجع انما هو العدة الاولى والايام  
التي على وجوب العدة شاملة لهذه الصورة والسقوط انما يثبت بالنسبة الى الزوج خاصة بدليل الخاص  
واما غيره فعموم الايات والآيات والى على وجوبها والذي يدل على خاذا كراه لاخصا هو انما يرد  
في الكافي في التبع والحق عن ابان بن عمر عن روه قال ان الرجل اذا تزوج المرأة منكر كان عليها عدة لغيره فاذا  
اراد هو ان يتزوجها لم يكن عليها منه عدة يتزوجها اذا شاء وقد وقف على ما يثري المنع الظاهر ايضا  
من نصايف المحقق القليلون غير محمد باقر لما قد خرج فيها الى القول المهور ولم ينقضوا الى ما خرج من **القصص**  
فصح بان المستحقة المحال في سقوط عدتها بذلك الحق لا عدة عليها لا للعقد الثاني ولا الاول **والثالث**  
فك وصح بطلان هذه الحيلة شيئا اليها في عطف الله من فدية في اجوبة مسائل الشيخ القامح الميرزا حيث  
قال بعد كلامه في المقام انما لو دخلها بالتمتع بها ثم ابرأها ثم تمتع بها وابرأها قبل الدخول فالدخول  
عليها لا يجعل لغيره العقد عليها الا بعد العدة ولا فرق بين الاية والطلاق وما يوجب في المصالح  
من حوان ذلك للاختصاص في تلك المطلق قبل الدخول لا اعول عليه ولا اقول به والكلام في محال الرجوع  
ليس هذا علمه والله اعلم **سها** ما اورد التوصل الى حل نظر من عزم عليه نظرها ويشرح عزمها



بأن يقض الرجل ما يشاء الصغير مشعر على امرأة بالفسخ لجل أن يحل للاب نظير تلك المرأة المعقود عليها  
 لهما ويقض الرجل ما يشاء الصغير على رجل لجل أن يكون ذلك الرجل محررا لامرأته وحدها بحل له زناها  
 ولهما ونحو ذلك وأما هو عند من جحد ذلك وأنه يترب على هذا العقد ما يترب على عقود الكناح المقصود  
 منها الكناح وإن لم يكن هذا العقد هنا مقصودا بالكناح وقد عرفت فما قدما نظره فربما ينشأ العقد الثاني  
 في المال أكثر لا يتربط في صحة العقد فصد جميعا فإنما الترتيب عليه بل يمكن قصد بعضها على ما نكح من  
 نكحهم عدم جواز ذلك من أن المقصود بالقصود وقصد الكناح هنا غير موجود أولا إن كان من يد العقد  
 ولو في الحيلة فوجها حل وإن أريدنا القصد الكل ما يترب على ذلك العقد فعل من يدعي ذلك ابتداء بالمال مع  
 ظاهره ذلك كما سخطك أتمها وخلافة ذلك وأما أنا فأظاهر من الأخير على وجه لا يراعى الكناح هو  
 هذه القاعدة ويطلق ما يشاء عليها من هذه القاعدة كما لا يخفى على من حاس خلال ديار الأحكام  
 من الذنب تلك التماسها أنا ما لو عليك ما حضري من أحباب النار إليها فذلك أحباب الوارثة في القصر  
 والحيلة في دفعها ما رواه في الكافي عن محمد بن إسحق بن عمار قال قلت لأبي الحسن إن سليل طلب مني  
 الف درهم على أن يتجني عن الأهل درهم فأمرتها أن تعين لها وأبى لها وأبى لهم على أن يقدم  
 قال لا بأس وما رواه في الكافي وبه عن محمد بن إسحق بن عمار أيضا قال قلت لأبي عبد الله الخليل  
 فحل على ما حارب يبيع فلو لم يسمها ما قد درهم والقدر درهم ويبيع على المال إلى وقت قال لا بأس  
 عليه ففعل ذلك فذم امرأته بالاحرام عنها وقال له مثل ذلك وودعها الحاج الشتر طهرته من درهم  
 الف درهم عن عبد الله بن الحجاج قال ما التبرع عن العرب إلى أن قال فقلت أشتري الف درهم وسأبني الف درهم  
 قال لا بأس إن كان جرى على أهل المدينة متى كان يقول هذا فيقولون أنا هذا الف درهم وجعل دينار  
 لم يعط الف درهم ولو جاز وألف درهم لم يعط الف دينار وكان يقول نعم نعم النبي قال من أكرم  
 المغيرة ذلك من أحباب الوارثة كذلك والقريب فيها أشبه لهم فذكرهوا بفتح هذه الأبيات المذكورة  
 عنها الواقعي موصلا إلى الخرج من الموضع في الزيادة وأصل البيع هنا غير مقصود البتة وهذا أكثره  
 وأما المقصود ما ذكرناه والحاج قد وقع وجوده كما نقل عنه في رواية خلتا من رواية يظهر أنها لا يوافق  
 جميع ما يترب على ذلك العقد ومنها الأحكام الدالة على صحة بيع الأبق مع التميم وإن كانت تيمر والتمثيل  
 ظهورها أو باع حده الصالح مع التميم أيضا فلو لم يوجد لأقل لم يخرج التماسا وحدثت كائن

في مقابلة الضمير مع ان تلك الايمان اصناف فمن هذه الضمير واقفا والقصد ولا وبالاتفاق  
البيع الضمير هذا الثمن الزايد البتة وهم فلهذا اصح البيع فيها هذا الثمن وان كان الثمن من قبها  
انما هو التوصل الى البيع فلذلك اشياء وهي الاحاديث الدالة على ان العقد المفسر بالنظر القاسد  
صح وان بطل الشرط كما هو احد القولين في المسئلة وهو ان اصحاب وان كانوا على هذه القاعدة  
حكموا بطلان العقد من اصله لان التصود بالعقد والخروج واصل العقد من اذن الشرط غير موقوف  
ليكون باطلا لان العقود تابع للقصد فكان موقوف غير صحيح وما كان صحيحا بمقتضى قوله ان الاحاديث  
في جملته من الاحكام كما في صحيح محمد بن سيرين عن ابي جعفر عن ابي عبد الله في رجل يبيع امرأة بغير الاجل متى وجب الاجل بطل  
الاجل متى لم يجر وان لم يات بطلانها فليس عليها سبيل وذلك شرطهم على جرحي الحق فبطل  
ان يبيع بغير اجله ولحق شرطهم وهي ما صحى الاخرى ايضا وحسن الحديث في عقد الله في الوارث  
وانها كانت لو كانت لغوم فاعوها عابثه وان شوطوا انهم اولادها فقال مولانا انه اصل عليه الاولاد  
لان الحق في هذا الحديث عن الوثاق من التامه قال بعضه يقول لو ان رجلا تزوج امرأة وجعل مهرها ثوبا  
وجعل لايها عشرة آلاف كان المهر جائزا والذي جعل لايها فاسدا والسيد سند صاحب المدارك في صحيح  
حيث انه من القابلين لهذه القاعدة النجاشي في الجواب عن صحيح محمد بن سيرين في الخبر عليه مرفوعا بعد ان حكم  
انها في حكم واثرة واحدة ولم يعلم ان الدلالة على ما ذكرناه لا ينص فيها مع انه قد اعترف بما ذكرناه  
في رواية الثوباء المذكورة فقال ويستفاد من هذه الرواية عدم فساد العقد باثمة الدلالة على هذا الشرط  
انتهى ومنها الاخبار الدالة على ان عقدا المخرج عدم فساد الاجل فيه فيطلب ما يملك في وقت عقد الله  
كبر قال المال بوعده الله ان سقى الاجل فهو عقد وان لم يملك الاجل فهو كالحجرات وهي ما رواه ابن ابي  
ديار في هامر بن سالم قال تقدم جميع ذلك في المسئلة المذكورة وقد استكمل جملته من ما يحق ما حرم في  
على هذه القاعدة في الحل لهذه الاخبار وهو موجود استبعاد عقلي في مقابلة الضمير فان الدلالة على  
لحكم غير شخص هذه الاخبار لما عرفت مما نلناه من الاحاديث المذكورة فانها مخرجة في القاعدة المذكورة  
وهي مخرجة قال اصحاب فلا وجه لهذا الاشكال ولا مستند لهذه القاعدة لا يخرج العقل وان لم يخرج  
في بعض الجزئيات على ما تقدم الا انه ليس على وجه الجواب بوجوب كون قاعدة كبر والاحكام الشرعية بوقفية  
تدبر هذا فلا دلالة للشرع وجها وادعاء وان ضمير شرطهم وهو ان الله عليهم تقديم الاولاد لغيره على الله



القبلي حتى يتم في الكتب الاستدلالية تراهم في جملة الاحكام انما سيدون بالادلة العقلية ثم يدعونها  
بالادلة العقلية وهو غلط محض كما اوضحناه بالايراد عليه في جملة من زياد بالجملة فاق الظاهر مما للمواف  
من الاحكام المذكورة هو عدم الاعتماد على هذه القاعدة الا ان يحمل عليها قدما ذكرنا انما من القصد ولو  
في الجملة وبه ينطبق على هذه الاخبار كما لا يخفى على ذوي الافكار وفي هذه المسئلة نوهنا ان في قدينا فلا  
في كتابنا الذي يخرج من المسقطات اليوم مقبولة من احب الوقوف عليها فليرجع اليه والله العالم **وهنا** ما لا كان  
عليه من قد روي منه بالاداء الى صاحبها او اهل صاحبه من ذلك الذين فاذا روي عليه من ادعاء الاداء  
والا يرفع ان قلب اليقين الى المضي لعدم التيقن فانكر الاستدلال في جملة ادعاءه على ذلك شرط التوبة  
ليخرج من الكتب على ما خرج به الاحباب من غير خلاف يعرف والمراد بالتوبة ان يقصد عدول اللسان الى الحق  
ما يدل عليه ظاهر القسط فان يقصد بقوله ما استدلنته في الاستدلال في مكان مخصوص او زمان  
مخصوص فاما كان الزمان الذي وقعت فيه الاستدلال واقعا او يقصد من الما غير الذي استدل به في وقتي  
حال الحلف على احد هذه الوجوه لكنا العروبة حيث اشترى الذمة واقعا غير ما لاق بالاداء سيرا هذا  
كان المذهب على مطلقا كما عرفت فان التوبة في جملة ادعاء ذلك الظلم جائز شرعا واما لكان في  
حقيقا فانكر المذهب عليه وحلف موقفا عما يخرج عن الكذب فاشك في صحة التوبة بها لان اليقين حاصل في  
المذهب وقصد روي المذهب عليه فبقي على هذه اليقين ما شرع على من حلف بالله كما واما من ادعى  
ما الذي وقعت عليه من الاخبار الخاطئة فهذا المقام ما نداه في الكتاب في الحقيقة ولكن من صحت قال ان كان  
عقيد من الرجل بخلاف وصيه على غير ما حلف عليه قال اليقين على التوبة وما روي في الكتاب في القبر من اجل  
من محذرا لا شرعي في الجملة عن الزمان عليه وما روي في الكتاب في من معدن من صنفه قال سمعت ابا عبد الله عليه  
يقول وسئل عما يجوز وما لا يجوز في القية على الاخبار في اليقين فقال قد يجوز في موضع ولا يجوز في اخر  
فاما ما يجوز فاذا كان مظلوما فما حلف عليه ونوى اليقين فعلى يثبته فاما اذا كان ظالما فاليقين عليه  
المطلوم اقول دعنا ان عليه غير المذكور بحسب تخصيص الاول في المظلوم فتقول اليقين على اليقين في المظلوم  
وهو خاص ما لقونه الاول من الصوتين المتقدمين ومن لم يزل في يظهر في التوبة في الصورة الثانية لا يثبت  
صاحبها فانه لا يثبت حكم في هذه الصورة على اليقين على المظلوم وقصد ولا ان التوبة في هذه  
التوبة من نظام ويظهر من جملة من الاخبار بانها حلف في مثل هذا المقام ما لا يخفى من الواقع وان لم يكن

التوبة ومودعها ما اذ لم يكن التوصل الى حصر لوضع التوبة عن نفس الامة اليقين الكاذب والتوبة  
لما حلف والحق هذه وما عني من قبل الثاني وهو دفع التوبة عن نفس روي الاخبار والما كما روي  
من جملة القبر فطهر اليقين وكبر عن ذلك قال قلت لابي جعفر نزل اليك على الخصال فطهر من ادعاءه  
ويجوزون سبيلا ولا يروون من ادعاءه قال قلت لابي جعفر فطهر من التوبة والى روي في كتابه  
من تمام التوبة وهو جمل قدمت من مصر ومعي دقيق لي ومعي بالشارع الى من فقلت لهم ان قد  
الديعة قد حلت على اليقين ما خيرت روي في الشارع فقال ليس عليك حين وما روي من لا يحضر القبر  
في الجملة على ما قاله من ان الرجل يحلف لصاحب الصدقة بخوفه بذلك فانه قال لهم وما روي في الكتاب في  
يخبر من معهود الظان قال قلت لابي الحسن ان ابي قد قذف علي جملتها او قال ينبغي لها ان تقاتل  
استوفى لنفسك فكيف في اشترى وتقدت الثمن فان حلفت لم اخذته وان لم حلفت لم يطوف في ثوبا  
قال فقال ما حلف ما جعلت لك وما روي من لا يحضر القبر وبس عن محمد بن ابي الصباح قال قلت لابي  
ابن ابي تقيت على تيب لها في داد فقلت لها ان القضاة لا يميزون هذا ولكن كثير شرع فطهر  
من ذلك ما يدل لك في كل امر ما شرع لك فتوقفت فاداد بعض التوبة ان ليحلف في ذلك الثمن  
ولم اتقد لها شيئا مما ترى فقال حلف له واحتمل فبدأ بطلاق هذه الاخبار بالاداء وان امكنه ان الظاهر  
اقوله انما هو من بعد ومن اذا اطلع على ما يروى ما ذكرنا من المواضع التي ذكرها الاحصاء في مثل هذا الخيال  
فليرجع الى مطلقا يتم والله العالم **الفصل الثالث** في العدد وجمع عدة وهي ما ذكره الجوهري  
ايام اقل المراتم ونحوه في القاموس ورواها في حلالها على الترتيب وفي النجاة لابي القاسم  
والموتى عنها زوجها ما تعد من ايام اقلها او ايام حلالها او بغير ايام وعمرها نجا التوبة  
في المالك انا شرعا اسم لمدة معدودة ترفع فيها المراتم لمرة فمراة رجلا او للتبذ او التقيع على الترتيب  
سرت سياتر الكتاب ونحسبها لما عن الاطلاق والاصل في وجوب عدة قبل الاجماع الا ان التوبة  
والاخبار المحصورة قال غير ثمة والمطقات يترى من بانقتهن فلهن قربة واللا في نفس من الحين  
نساء ان ان رتبتم فعدن ثمة التوبة الذي لم يحسن واما لانا لاجل الجمل ان بعض جملتين والذين  
يتوقون منكم ويذرون ارجاء فربما يفتنوا ويضلوا ويضلوا وان طلقوه من من قبل ان تموتوا فاما لكم  
عليهم من عدة فعدوها وما الاحاد فتوا لمره فكل مرة ويغريك انشاء الله في الاعيان ان تترك في المالك











الا عند ادب الا فرأه كما ساء في قضاء الله منه بانه وفرا شجرا في المسالك ما تها لتعاد الحصى فقا وعدا  
وفي حكمها معنا دسروفا خاصة واور عليه بانه غير واضح لان من اعادت الحصى فيما زاد على تلك الحصى  
لا عند الا فرأه وان كانت لها عادة وقا وعدا انتهى هو جيد **الثالث** الاختلاف بين الحلاء من الحاضنة  
والعامة في ان الحرة المطلقة المدخول بها ومن في معاضها اذا كانت على الوجه تقدم عند ذلك وقا  
كما قال غزيرنا من المطلقات بترخص بانفسهن تلك قروه وهو خبر في معنى الامر وانما الخلاف في المراكز  
الاية واتراحي العينين الطهر الحصى لما عرفت من طلاق عليها والمردف من مذهب الاحبار الطهر عليه  
تدليله من الاجاز وقيل انه الحصى عليه تدليله منها ايضا من الاحبار تدليله على الاول بما رواه في كتاب  
عن زرارة في الصحيح والحسن بن ابي حفص قال قلت لراصفاته وحل طلق امرأته على ظهر من غير جامع  
عدين فقال اذا دخلت في الحصة الثالثة فقد انقضت عدتها وحلت للزوج فلما اقبلت اقبل  
الفرق بربون عن علي بن عيسى انه قال هو الحق برجعها ما لم تقبل من الحصة الثالثة فقال كذا وعنه ذلك  
عن ابي حفص في الصحيح قال المطلقة اذا رأت الدم من الحصة الثالثة فقد باتت منه وعن زرارة في الموقوف  
عنده عن ابي حفص قال اول دم دثر من الحصة الثالثة فقد باتت منه وعن ابي حفص في الصحيح في الموقوف  
قال قلت لرجل طلق امرأته قال هو الحق برجعها ما لم يطع في الدم من الحصة الثالثة وعن زرارة في الصحيح  
عن احمد بن علي بن ابي طالب قال المطلقة ثوب وثوب حتى ترى الدم الثالث وادواته فقد انقضت وعن زرارة في الصحيح  
عن ابي حفص قال سمعت يقول المطلقة تبين عند اول قطرة من الدم في الفروة الاخي وعن اسمعيل الجعفي  
الموقوف عن ابي حفص في الرجل يطلق امرأته قال هو الحق برجعها ما لم يطع في الدم الثالث وما رواه في الصحيح  
عن زرارة قال قلت لابي حفص اني سمعت ربيعة بن ابي يقول اذا رأت الدم من الحصة الثالثة باتت منه وانما  
الفرق ما بين الحصى من دسرها اخذ ذلك راسه فقال ابو حفص كذب لعربي ما قال لك من انك  
اخذه عن علي وما قال علي فيها قال كان يقول اذا رأت الدم من الحصة الثالثة فقد انقضت عدتها وقيل  
له عليها وانما الفرق ما بين الحصى وليس لها ان تخرج حتى تحل من الحصة الثالثة وعن محمد بن مسلم عن ابي  
قال ما لك من الرجل يطلق امرأته متى متى منه فان حين يطع الدم من الحصة الثالثة ملكتها قلت  
فانما ان تخرج في ذلك الثالث قال نعم ولكن لا يمكن من بعضها حتى يظهر من الدم وما رواه في الكتاب في من تملكه  
الصحيح عن ابي حفص قال المطلقة تبين عند اول قطرة من الحصة الثالثة قال قلت لطريق ربيعة بن ابي قال

من دالي انها تبين عند اول قطرة فقال كذب ما هو من راسه انما هو من دسرها عن علي وعن زرارة في  
الصحيح والحسن قال سمعت ربيعة بن ابي يقول ان من رأت الاخرة التي من الله في القدر انما هو الطهر من  
الحصى فقال كذب لم يملكه راسه وكذا انما لم يملكه عن علي قلت احصاها كما كان علي يقول ذلك  
فقال نعم انما الفرق الطهر من قبل الدم فيجوز فاذا حاض الحصى وقصر وعن زرارة في الصحيح عن ابي حفص  
قال الفرق ما بين الحصى وعن محمد بن مسلم عن ابي حفص في الصحيح والحسن مكر وعن زرارة عن ابي حفص عن علي  
في الحسن قال الا فرأه هي الاخرة وعن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال ما ساء ما عبد الله عن المرأة اذا طهرها  
زوجها متى يكون هي ملك نفسها فقال اذا رأت الدم من الحصة الثالثة فهي ملك نفسها قلت فان عمل الدم  
عليها قبل ايام فرقها فقال اما كان الدم قبل عدة ايام فهو ملك لها وهو من الحصة التي طهرت منها فاما كان  
الدم بعد عدة ايام فهو من الحصة الثالثة وهي ملك نفسها وما رواه الفصل من الحسن الطوسي في كتاب الحج  
والقبا في قصيدته عن زرارة عن ابي حفص ان عليا كان يقول انما الفرق الطهر من قبل الدم فيجوز  
حاض الحصى فذ قصرت قلت وحل طلق امرأته طاهر من غير جامع لهما عدة عدين قال اذا دخلت في الحصة  
الثالثة انقضت عدتها وحلت للزوج قلت ان اهل العز يزعمون ان عليا انما يقول هو الحق برجعها  
ما لم تقبل من الحصة الثالثة فقال كذا وما رواه في الصحيح عن احمد بن علي بن ابي طالب في القول المشهور في  
كما ترى واجزة الطهر وما دخل منها كما هو الصحيح من في كل ما على ان انقضاء الاطهار الثالثة يحصل الله  
في الدم الثالث مني على هذا الطهر الذي طهرت به وتوفي في الغالب يكون الحصى بعده ما خراجه زمان وقد  
والا فلو فرض حصول اول الحصى بعد انقضاء صيغة الطلاق بلا فصل فانهما لا يخرج من عدة ويؤثر  
الثالث حيث ان لم يبق لها الاطهار خاصة بل لا بد من الطهر بعد الدم الثالث وذلك صحيح النجاشي وغيره  
كما ساء ذكره انما الله تعالى وانما ما يدل على القول الاخر في ذلك ما رواه في الصحيح عن ابي حفص عن علي بن ابي  
عبد الله قال عاتكة التميمية وليتهم حضا ثلثة فمرة وهو ذلك حبس وعن ابي بصير وهو ربيعة بن ابي حفص  
مفضلوعا مكر وحماما في التهميد بن ثارة على التهميد بن علي بن ابي حفص عن اسمعيل الجعفي  
الموقوف عن ابي عبد الله عن ابي حفص قال قال علي بن ابي حفص اذا طلق الرجل امرأته فهو الحق برجعها ما لم تقبل من الله  
وعن اسمعيل بن حماد عن حماد بن ابي عبد الله قال جاء تامة الى عمر بن ابي حفص طلاقها قال ابي  
هذا فاسأل ربيعة بن عليا فقال لحيث ان زوجي طلقني قال غلبت فرجك قال فرجها من غير ذلك



اسمى الى رجل يلعب قال فرغها البرء من كل ذلك فرجع فنقول يا رجل فقال لها انطلق اليه  
فانتهى عينا قال فقال لها على علم غلبت فرجك قاله قال فرغ جلتا حق بعضكم ما لم يفسد وجلت  
عن محمد بن مسلم في الصحيح انك حاضرة في الرجل يطلق امرأته فليطعمه على ظهره حتى يجمع بينهما حتى يدخل في  
فرجها الثالث ويجترعها ثم يراجمها ويهدد على رجعتها قال هو املكها ما لم يخل لها الصلوة والمبيت  
ويأمن لي عبد الله قال هي تدب وتؤثر ما كان لها الرجعة من التلطيظ من لا ولي حتى تغسل هذا ما صح  
من الاخبار الدالة على القول الآخر والتج كما عرفت قد حملها على التفسير وحمل خبره على التفسير في القوي او في الله  
ونقل عن شيخنا المصنف رحمه الله تعالى انما قال ان طلقها في اخر طهرها عدت الحين وان طلقها في اول  
اعدت بالاحاد وحمله جميع بين الاخبار ثم قال وهذا خبر قريب من الاول ما قدناه اقول  
لا يخفى قرب ما قريب من قاييل التبع المبدأ الا ان الاحاد حاله من الامانة البرصلا عن الدلالة عليه  
المعتمد وحمل على التفسير كما يشترط في صحة التقديم في صدق الاخبار حيث كذب عليه اهل العراق فيما نقلوه  
عن علي بن مسلم في الاصل في بعض اعداننا سنة الهم ونحوه في رواية القول من كتاب مجمع البيان ونسب الخبر  
وقد تضمنت جملة من روايات المذكورة ان مذهب علي بن ابي طالب في الطهر بعد الطلاق ما تضمنه خبره في الاصل  
سالت عمر بن عبد الله اهل الحرق فيما نقلوه عن علي بن ابي طالب من ان الطهر بعد الطلاق ما تضمنه خبره في الاصل  
فيما نقلوه واحتمل في التهديد في خبره ان يكون على وجه اخر المذهب الهم يكون قولنا عبد الله  
عظيم قال علي بن ابي طالب هو لا يقولون كذلك لانه يكون محققا في الحقيقة انما لم يثبت فيهم قال وقد صح خبره  
في رواية غيره وعرف انهم كذبوا على علي بن ابي طالب وهو في مقام الجمع بين هذه الاخبار غير بعيد ويخرج  
النافاة التقديم ذكرها وبذلك يظهر ان المعتمد هو القول الثموي لما عرفت من نظائر الاخبار في معتقده  
الطائفة بذلك والله اعلم **الترابع** لا خلاف بين الاخبار انما تختب الطهر الذي طلق فيه ويكون احد  
الاخبار الدالة الموجب للخروج من عدته قال السيد السدي في مجمع التامع هذا التكم منقطع في كلامه لا يحتمل  
وظاهرهم امر موضع وفاق اقول ويقل عليه الاخبار المتقدمة الى ان لا يخلو في الطهر في الطهر الثالث فقد  
عدتها فان لم يمت كما عرفت انما على وقوع الاحتساب الطهر الذي طلق فيه كما اوجده انما في هذا الخبر  
في اجل ذلك مبني على اطلاق الاخبار فان وقوع الطلاق على وجه يكون الحين بعد الاصل لا بد من الدلالة  
ولو اتفق ذلك ما كان حاصدا بعد انما في الطلاق ولم يحل لهما ان يكون الطلاق في الحين في الطلاق او في

في الطهر

في الطهر ولم يحل في الطهر من العدة لانهم يفتن الطلاق بل يتفرق ذلك الى ثلاثة فروع مسانعة بعد الحين  
**م** اطلاق المحقق في النافع انقضاء العدة بغير الدم الثالث كما هو ظاهر اطلاق الاحاد وقية في التامع  
بما اذا كانت عادتها مستقرة بالزمان قاله ان اختلفت حيتن الى انقضاء اقل الحين اخذوا بالاحتياط ويجمع  
الى ان شرط ان يكون اول الحين مضطربا وذلك لما يكون في المخاض وقتا وعددا وفي المخاض وقتا والاول  
اختلفت عادتها وقتا ولم تكن مستقرة بان كانت تحيض في اول الشهر اخرى في وسطه وثانية في اخرها  
بالضم الى اولها كما مضطرب فلا يحكم بانقضاء العدة الا مع العلم بكونه حيا وذلك بعد معنى المبدأ اقول  
الكلام فاحين علي ما تقدم تحقيقه في باب الحين من كتاب الطهارة من ان المبدأ والمضطرب هل تحقيقه  
الدم او في الطهر للساء بان لا تحيض الا بعد مضى ثلث ايام فولا وفي السنة قول ثالث اخذوا بالسنة  
في الدليلات وهو انها تحقيق بغير الدم اذا كانت بصفة دم الحين والا فاما انما تحقيق بعد الثلث ايام في  
القول بانها تحقيق بغيره دون الدم حرم لا يطلق في الاخبار وفي عبارة النافع وهو انها تخرج من العدة بغير  
الدم الثالث الحكم بكونه حيا بغيره دون الدم بعد الطلاق وعلى القول الثاني لا يخرج من العدة الا بعد مضى ثلث  
الحين كونه حيا بعد هذا احتمال دم الحين قبل انما هو ويجعل في عبارة الشرايع ان رواه فلما بان المضطرب  
واختار تحقيقا بغيره دون الدم الا ان الاحوط العدة اخذوا بالقول الآخر وهذا هو الظاهر من العبارة  
فان الخبر بالاحتياط انما يطبق على هذا المعنى والذي حققناه في باب الحين كما تقدم في كتاب الطهارة  
اسلا دليل على اعتبار التمسك ايام كما قالوه في الاخبار الواردة في السنة صريحة في التحيض بغيره دون الدم  
في المضطرب والمبدأ وجه فلا شك وما ادعى من الاحتياط هنا يتوقف على وجود الدليل على اعتبار الثلث  
في ثلث السنة وعلى هذا جرى اطلاق اخبار السنة هناك لا يحق والله العالم **م** قد صرح الاصحاب  
عليهم بان اقل زمان تنقضي به العدة ستة وعشرون يوما وخطا والخطوة الاجرة لوت من العدة وانما  
هي دالة على الخروج ونقائرا شريكتان يفرض ان يطبقها وقد بقي من الطهر خطرة بعد الطلاق ثم يخرج من الحين  
ثلاثة ايام ثم يظهر قبل الطهر عشرة وهي والجمع ثلثة عشر يوما وخطرة وقد حمل لها طهران ثم تحيض قبل الحين  
ثلاثة ايام ثم يظهر قبل الطهر عشرة هذه ثلثة عشر اخرى والجمع ستة عشر يوما وخطرة ثم تحيض بعد ثلثة  
الاجرة والحين خطرة من ذلك ثلثة ايام انقضاء الطهر الثالث وتماه فكون هذه الخطرة الاجرة من الحين كما  
تمخرج من العدة ولا مدخل لها في العدة لا نقصانها بالطهر الثالث وجه فاقولها في الحقيقة ستة عشر يوما



وتحطه وهي التي من ألقا لا غير وقيل بأن الحظيرة الأخيرة مرة من العدة ونسب إلى الشيخ رحمه الله توقف  
انقضاء العدة عليها لكانت كغيرها من الأجزاء ولا يثبت صحتها فإن مجرد توقفها انقضاء العدة عليها  
لا يملك كونها جزءا منها وإنما هي كما مضى عن انتهاء الشهر الثالث الذي هو نهاية العدة وهو الشهر الثالث في  
الرجوع في تلك الحظيرة يحج على قول الشيخ المذكور لأنها من العدة وقيل على القول وكذا فيما تروى في  
فيها فيجى على المهور ويحطل على قول الشيخ وفيما لو مات الزوج فيها فعلى المهور ينسب إلى الزوج وعلى قول  
الشيخ يثبت هذا وما ذكره من أن قل ما يقتضي من العدة المذكورة متى على القول لا كان فيها وبعد  
فإنه زاد أن لا يتردد انقضاء فيها هو أصل من ذلك فإن يطلقها بعد الوضع وقبل مضي يوم النفاذ يحطه  
ثم يرى دم النفاس يحطه لا يتردد بحجبه وإن كان يحطه كما تقدم في ما يرد فإذا كان بعد الطلاق في نفس  
الحظيرة ثم مضى لها أقل الظهر ثم دنا لدم ثلث أيام أقل الظهر ثم انقطع عنه ثم دنا لدم الثالث انقضت عدها  
بأول حظيرة من الدم الثالث ومجموع ذلك ثلثة وعشرون يوما وثلث خطات والكلام في الحظيرة الأخيرة  
كما سبق من الدخول والخروج والله العالم **أ** لو خلف الزوجان ما دعت المرأة بها جزء من الشهر بعد  
الطلاق ليكون أول ألقاها الثلثة ويقصر به للثالثة العدة وانكر الرجوع ذلك ما دعى فوقع الحجب للثالثة  
بل ما حله ليكون ألقاها الثلثة يتأخر عن الحجب وطول مدة العدة ليمكن من الرجوع فيها والمعرف مما  
الأصحاب وعلى ذلك طوله لا يرد ولا خلاف أن الرجوع إليها في الحجب والطمأنينة القول هو أنها  
وإن كان معارضا للثالثة والعدة واستصحاب حكم الرجوع خير إلا أنك قد عرفت أن دليل تقدم قولها في قوله  
والثالثة يرد هي منه مدة على ليل الاحتجاب وإن كان حجب في هذا الباب لأن رجوعها إلى الاستبراء والى عموم ذلك  
أو إطلاقه في الكلام في الفقر في المدة الرابعة على تقدير رجوعها فمضى ما ادعاهما أنها لا تتحقق فيها انقضاء العدة  
من العدة فإن كان قد دفعها إليها لم يرجع بها لا يتردد في استصحاب ذلك دليل أن رجوعها وإن كان فيها  
لم يكن لها الطمانينة لا عثرها بعدم الاستحقاق قال في المسالك بعد ذكره ذلك ويحمل جوابها أنها  
في الأول لما تقدم من أن شرط إطلاق استحقاق المطلقة رجوعها انقضت بقاها على الطاعة كما تروى في  
البيوت ولا يتحقق التمكن من طهرها فلا يمتنع وقفه على القولين فلهذا المطالبة بها فلا يكون كمال الذي  
لا يدعى أحد لأن ما كلفها معروف وممكن الفرق بين عدم التمكن المستند إلى دعوى البتة وبينه على تقدير  
الاعتراف ببقاء العدة بالنسبة إليه لأنها برجعها لثالث في الأول بخلاف الثاني لا يرد في الأول انتهى والله العالم

المقام الثالث

**المقام الثالث** في المستبراة وهي المستبراة بالحض أو الجماع فسمى ذات الشهر وما يقرب  
من الأحكام وفيه بجنون **القول** في المستبراة بالحض وهي التي لا تحيض مع كونهما من من شخص  
فما تقدم من الطلاق والشيخ وفي مسألهما وطول الشهر مثله الشهر إذا كانت حرة عبد أو  
ولا فرق بينهم فيكون انقطاع حضا خلقيا أو لها من من حمل أو وضع أو مرض فاما تقدم  
بالأشهر الثلاثة لها من قوله غير جعل للثالثة بل من الحجب من نسائها إن أمرت به بعد شهر ثلثة  
أشهر والثلثة للحجب من أعدها من ذلك قال في كتاب جمع البيا للطبرسي والثلثة بل من الحجب  
من نسائها إن أمرت به بعد شهر ثلثة فاشهر فالثالثة من الحجب من نسائها أم لها من من  
ثلثة أشهر وهو القول الثاني من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها  
المروءة من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها  
من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها  
خلق وطهر بغيره والظاهر أن للمرأة الوضوء من الحيض فلا يكره ما يباين من ظاهر الظاهر للرجال  
من أن ينقطع الدم بثلثة أشهر فصاعدا ما كان العدة بالاشهر وهو الذي سقت له الآية إنما يثبت  
على ما قلناه لا على ما سقت منه بالكتابة أو العدة على ما سقت من يعلم أن ظاهر الآيات والأخبار  
أن الأصل في مدة الحمل بالأفراة وأما الاعتداد بالاشهر فما هو لفتة لأفراة قال في قوله **والطلاق**  
**ينقض** ما يقتضي ثلثة قروية وقال سبحانه والثلثة بل من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها  
لحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها  
للقام هي مستقيمة ومنها ما دعه في الكافر والفتية فحسن والشيخ عن زيادة عن الجرح **ع**  
قال ابن أبي شيبة سقيا بنت به المطلقة السنو ابنه من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها  
دم ثابت به وإن مرت بها ثلثة حجب ليس من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها  
جمل ونسب ذلك أن مرت ثلثة أشهر أو ما كانت ثم مرت به ثلثة أشهر أو ما كانت ثم مرت به ثلثة أشهر أو ما كانت  
نقض بالحجب على هذا الوجه ولا يقتضي بالتحريم وإن مرت ثلثة أشهر من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها  
ما دعه في الكافر من زيادة في الواقع من بعد ما سقت قال ابن أبي شيبة سقيا بنت به المطلقة السنو ابنه من الحجب من نسائها من الحجب من نسائها  
ان مرت بها ثلثة أشهر أو ما كانت ثم مرت بها ثلثة أشهر أو ما كانت ثم مرت بها ثلثة أشهر أو ما كانت



ومن الجاهل فليس من ارباب الله عليهم السلام لا ينبغي المطلة ان يخرج الا بابت زواج اخره فحق  
 ثلثة ثروة او ثلثة اشهر ان لم يحض من اربعين رجلا من ارباب الله عليهم السلام لا بد ان المطلة ثلثة  
 ثروة وثلثة اشهر ان لم تكن تحض وعرضه من سلم في الجهر من احداهما عليه ثلثة اذ لم يحض في ثلثة  
 اشهر مرة او في سنة او سبعة اشهر للمخاض ان لم ينجح المحض والى تحض مرة وثلاثة وثلاثين  
 لا تطرح فالولادة التي لم تقع حضيها ونزعت اقل من ثلثين والى ربع اشهر من حضيها من حضيها  
 فذكر ان عدة من ثلثة اشهر من ارباب الله عليهم السلام لا بد ان المطلة ثلثة ثروة او ثلثة اشهر  
 بعد ما ولدت وطهرت وهي المرأة التي لا ترضع ما دامت ترضع ما عدتها ما لا ترضع اشهر او ثلثة  
 وقد اشتركت هذه الاخبار في ان المطلة ثلثة اشهر من ان لا بد ان المطلة ثلثة اشهر انما هو موضع عدم  
 حصول الاقراء وان مع عدم امكن حصول الاقراء فانها سبق اعتدلت به وبغيره ان المرأة الياس  
 في الاقراء لا بد ان المطلة ثلثة اشهر انما هو قطع الدم ثلثة اشهر فما اذا كان قد قدم ذكره عليه  
 ذكر الاخبار في حاشيها وهو ان المطلة ثلثة اشهر او سبعة اشهر او ثمانية اشهر او عشرة اشهر او ايام  
 او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 ثلثة اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 تحض ما سبق كما عبطها من كلام الاصحاب ان من سبها في التبرع عليها انشاء الله تعالى وح  
 فوض ان حضيها انما يكون فيما زاد على ثلثة اشهر او سبعة اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 ان رعا الدم فيها اعتدلت بالاشهر ولو فرض ان كانها سبعة اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 لو كانت عدتها ان تحض في كل اشهر ثلثة اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 يبقى لها من ثلثة اشهر بعد الطلاق شفعي عدتها بالاشهر كما حشر لكل من فرض طلاقا في وقت لا بد  
 من العلم بان اشهر ثمانية كان الايام من ذلك اعتدلت ما بالاقراء في ما حشرت عدتها سنة واكثر  
 على تقدير وقوع الطلاق في وقت لا يتم بعده ثلثة اشهر ايضا والاشهر انما بالثلاثة على تقدير عدتها  
 تحض السنة بثلثة اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 ويقوم الاستسكان لو كانت لا ترضع الدم في كل سنة او ازيد لان عدتها بالاشهر على العرف فالتسليم والحسب

ومع هذا يلزم تماخذه ههنا من القاعدة ان لو طلقا في وقت لا يسلم بعد الطلاق ثلثة اشهر ان  
 بالاقراء وان ما لم يرضعها وهذا بعد ما كان ما لو من ان الطول عدة فربما عدة السرايرة وهي  
 او قبل ثلثة اشهر كما سبق في قوله لا بد ان المطلة ثلثة اشهر انما هو سبها او سبها كما هو سبها من الحضي  
 اشهر ان كان حضيها ثلثة اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 من حضيها في كل اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 الثاني من سبها هذا المقام هو ان كانت تحض في كل اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 فان هذا هو الغالب في الكثرة من سبها ذلك في كل اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 من الفرض السابقة في سبها في كل اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 السابعة المذكورة فانها هي التي تحض في كل اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 الفرض السابقة في سبها في كل اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 عدتها في كل اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 فان ما ذكره عليهم السلام انما هو من عدتها في كل اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 ان من كانت لا تحض في كل اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 كانت لا تحض في كل اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 ثم نقلت حجيته في كل اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 الفرض السابقة في سبها في كل اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 وعلى هذا لو كانت ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 فانها اشهد بالاشهر فحجب بعد ثلثة اشهر من حضيها من حضيها في كل اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 الثلثة فلو اشكالها انما هو من حضيها في كل اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 كما اشار اليه بقوله ولو قيل له وما يؤيد ما ذكره قد مر من الاكفاء بثلثة اشهر فكل من كان  
 ايضا صحيحه في كل اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 مرجع من ارباب الله عليهم السلام من الرجل ان يطلو امرأته وهي تحض في كل اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر  
 اشهر ان انقضت ثلثة اشهر من يوم طلقها اعتدلت سنة وهو غلب من الخطاب ان الاقراء حجيته في كل اشهر















































على أيام مدة الطلاق فيلزم عليه الأصل المسمى من المأخر من لته ما تقدم من الأول بركت بعدهم طلاقه لا يقبله في بعض  
 اختصاصا من استنباط بالوقت فالعدة الرجعية وبالعلة أيضا فيقوم بولده فيجب عليه من قبله فلم يحرم عليه العدة  
 هو كما يترتب من الطلاق بآبائها ولما ما دونهما كما في من قبله من أبيهم من بعض أصحابنا فالطهارة السابقة لا تؤثر فيها  
 فحجبها هو في مقتضى الحال فتكاد بعد الجلبين من جهة الآخر من استعفاء المرأة للزوج النافع وضبطه  
 بالزمانه من غير من العدة ولعلنا بمقتضى هذا ما سوى السابقين من الاستعفاء وبه ما لا يخفى ولا يخفى إلا أن  
 من وجبه على غيره من العدة وهو أن لا يحال فيها ولو كان من وجوب استعفاء عدة المرأة لو مات الزوج  
 فالعدة الرجعية فيها إذا ماتت مدة العدة لا يحال فيها ولو كان من وجوب استعفاء عدة المرأة لو مات الزوج  
 كما استرأه الزهر في الطلاق فعدله شهر وسنة ثم قلنا الشهر نصف ذلك فانه عدة الطلاق أي بعد من مدة الزمان  
 التي هي بعد شهر وعشر أيام ومن قبله من عدة الزمان فكل من عده الزمان فكل من عده الزمان فكل من عده الزمان  
 بين الشهرين من غيرهما أي اعتبارا بعد الجلبين من واحد الشهر وعشر أيام ومن قبله من عدة الزمان فكل من عده الزمان  
 لاستعفاء الزوج في حقه من قبله من عدة الزمان فكل من عده الزمان فكل من عده الزمان فكل من عده الزمان  
 والله سبحانه أعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على من لا نبي بعده  
 الأشهر بعد وخرج من الطلاق الأول إلى مكان لا ينجس جملته ليدفع الزوج النافع من قبله من عدة الزمان  
 الحق ما في الأصل من وجوبه وجوه المذكورة من أن الطلاق لم يملك انتقالها إلا بعد الزمان ولا دليل فيها على أنها  
 ما زاد من بعد الجلبين ثم يقيد فيها الأكث ما بعده أشهر فخرج أيام ما لم يملكه من أصله الدم من قبله من عدة الزمان  
 المدة الزمان انتقالها لا يؤثر في ذلك فلا يكون سببا في الاستعفاء وقيل إن الزمان هو ما لا يملكه من أصله الدم من قبله من عدة الزمان  
 عدم الجلب من العدة كما سبق والظاهر بعد هذا من ثم يجب للطلاق ستة أشهر يجب للمرأة أن تستمر  
 وعشر من الحق الجلب في الحكم الخالف الأصل على وجوه الرجوع وغيره لما ينشأ من العدة فبأنها التمس  
 بها الأصل الجلبين من أن لا يستمر عشر ولأنه في الجلبين ما لا يحتاج بعده إلا أن لا يزوج  
 الانتقال هنا لا يؤثر في عدمه وانما الذي ينشأ من العدة المدة الزمان كيف استثنى انتقالها من العدة  
 لا يكون من شأن الانتقال المدة بل الانتقال في الأصل والظاهر من النقل في الأصل والظاهر من النقل في الأصل  
 ولعلنا قد جرح عليه الأخبار وإن مقتضى عدة الزمان هو وجوب الفاء عدة الطلاق والعدل مدة الزمان في بعض  
 انتقال المرأة هو الزمان فعدله شهر وسنة ثم قلنا الشهر نصف ذلك فانه عدة الطلاق أي بعد من مدة الزمان

[illegible]

نقدم لك هذه اللوحة التي توضح لك  
الخطوات التي يجب اتباعها  
في حالة وقوع حريق في منزلك























لكون من دونها الخبايا من غير علم اليقين فالإله بالحق لا يخلو بعض ما مع سبب من التذرع والحق  
وقد انقضت كلمة الاحتجاب كما هو ظاهر الخبر لا سيما في إسمه على أنه لا يخلو بعض ما مع سبب من التذرع والحق  
الفتوح والاولى وغيرها والما مع عدم من يقو أنه لا يخلو بعض ما مع سبب من التذرع والحق  
فمن الابع اسما من ذلك الفتوح كان له بالاولى من ذلك الفتوح مع حصوله من غير علم اليقين  
يجري عليها الحكم المذكور بالوجوب ولا يتصل ما وصل اليها من اخبار السلسلة ثم الكلام فيها على ما تقدمه فتأمل  
نجا به كماله الذي هو ان الله عليهم سماء اوله وقد عز وجل في الخبر ما مع سبب من التذرع والحق  
أنه سئل عن الفتوح قال الفتوح اذا سئل عن اربع سنين بعد العمل او يكتب الى آخره هو غيب فيها  
فان لم يجد له امر الا بالاولى ان يبق عليها قال قلت فانها تقول ما في اولها من خبر النساء قال ليس لها  
ولا كرامة قال لم يبق عليها وليد وكلمته بان يطلعها ولو كان ذلك عليها طلاقا وجبا وما دونها  
المستخرج من الخبرين يدل على معنى في الخبرين في بعض طرقه ولكن في قوله لسان الله عليه السلام من الفتوح  
كيف يصنع بامر الله قال ما سكت عنه وصبر على ما علمه فان هو ختمها بالاولى اجعلها اربع سنين ثم  
لا تصنع الا في حقه من غير ان يبق عليها وان ختمها بغيره فبغيره وان لم يبق عليها اربع سنين ثم  
ولما ارجع الفتوح فتأمل هل الفتوح قال كان له بالاولى من ذلك الفتوح مع حصوله من غير علم اليقين  
لما قيل بالاولى الفتوح عليها فان فعله لا يسلل لها ان تزوجها الفتوح عليها وان كان يبق عليها خبره الاول  
على ان يطلق فليطلقها استقبالا للصقة وهي ما هو فيه فيكون ذلك الرأى مطلقا لارجح فانها زوجها من قبل  
ان تنقض عقد فاسد يوم طلقتها بالاولى فبما ان زوجها في الزمان وهو عنه على طلاقين فان انقضت  
مثل اربع سنين او ارجع فليجوز للزوج ولا يسلل بالاولى عليها قال من الاجمعة للغير وفي رواية اخرى ان  
على طلاقها بالاولى في حاشا مدين على ان يكون طلاق الاول مطلقا لارجح ويتقدم خبره عن غير انتم  
ان شاءت وما دونها قال كما في من اولها صاحب الكفاية عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة غاب عنها زوجها  
اربع سنين لم يبق عليها فلم تنزلها لم يبق خبره عليه على ان يطلقها قال نعم وان لم يكن له اولى على طلاقها  
السلطان قلت فان قال الاول انما الفتوح عليها قال لا يخلو على طلاقها قال قلت اريد ان انا اريد  
زيدا لنساء ولا اصره ولا اصدقها انا قال ليس لها ولا كرامة اذا الفتوح عليها وما دونها في كبريت والفتوح  
من حاشا مدين لسان الله الفتوح فتأمل ان علمت ان الله في حق فتقول ابا حنيفة بانها سواه اولها بها لانه

تقریر

[illegible][illegible]











من ان الفرج سببه على احبنا طردا الشئ الذي على الاختصاص فخرج القدر بها اصل على المراتب الشريفة  
غيرها من الورات ونوعهم وان المراتب خرج من النكاح بالحب والاختلافات لا استماع بالاختصاص بالشفقة  
على قولنا ان المال ان كان يخرج هنا وقد اجتمع القدر ان اوله ويدل على عدم حكمه في هذه الفرضية حيث  
الفرجة من قولنا على تقدير عدمه لدفع القدر خاصة فخرج من وجه استغناء عن ان يخرج اصل  
واستغناء عن حكم الفرجة من احوال المصروف على وجهه هو توقف جميع هذه الورات من خروج الفرجة من الورات  
وخرج المراتب والفتن في ام الولد ونحو ذلك ما ذكره على العلم بالوجوب انه قد اقام الدليل على ان في ام الولد  
المقدمة على خروج الفرجة من هذا اصل بوجه فقد اخرج ولم يتحقق منه حيث اخرجت من ان كان لم يثبت  
وكان خرجت الفرجة لاجل المذكور في خروج المراتب ايضا الموقوفة من احوال الله عليه السلام قال الله تعالى  
يعينون له على الورثة طردا بالطلب في الاموال اربع سنين فان لم يجدوا لم يبق له من الورثة موقوفه  
استوفى بها وقال في الموقوف على الموقوفين يخرج من اربع سنين ثم يمتنع هذه الورات وذلك ان شرطه  
بالطلب في الاموال اربع سنين فيجب على المالك ان يثبت في الاموال من الموقوف تلك المدة ولا يجوز له ان  
ما لا يخرج من الاموال بغيره المستوفى والارث في قوله الله عنها ما لم يزل يبيع واشترى في الاموال ما لا يخرج  
الاموال في القول الشهير وهو انه يتطهر به مدة لا يبعث بها عاقبة مع انه لا دليل على ان المالك اذا كان  
الاموال التي يخرجها من غير ما يملك وهو ما وجبه كاعتقده في قوله الله تعالى والارث في الاموال في قوله الله  
ذلك قال في قوله مع ان من الفرج اشترى في الاموال ما لا يخرج في الاموال اربع سنين ما ذكره من الفرق  
بين الورات والاموال فان قيل ان الفرج كما في حكم الفرجة فخرجت به من حرم الاموال المذكور في الاموال  
فخرجت بالموثقة المذكورين ان لان يقول على قوله الموقوفين المذكورين في اخذها عنده وهو قسم القيد  
في جميع الاموال عليها بناء على قوله في هذا الاصطلاح الذي هو الاموال من الاموال وهو غير  
مستوفى كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها انه لا يكون لشركه في الاموال دون المالك  
فخرج القدر من الورات فيكون حكمه في حكم المراتب فخرج القدر من الاموال فيكون حكمه في حكم المراتب  
الفرج بالشفقة وان كان احد القدرين اشترى في الاموال فخرج القدر من الاموال فيكون حكمه في حكم المراتب  
فالفرج بناء على الاموال كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها انه لا يكون لشركه في الاموال دون المالك  
غير الاموال المستوفى في حكمه حيث كان القدر ما يبيع بوجوه من الاموال عليه بوجوه من الاموال المستوفى في حكمه

الوجه من حكمه من الاموال كما ذكره في قوله الله تعالى **فالسابع** قال في الاموال المستوفى في حكمه  
الوجه من الحكم من الاموال كما ذكره في قوله الله تعالى **فالسابع** قال في الاموال المستوفى في حكمه  
هو من الاموال المستوفى في حكمه كما ذكره في قوله الله تعالى **فالسابع** قال في الاموال المستوفى في حكمه  
عنه هذا كله من وجه الله وهو حكم الموقوفين ان هذا الشرط وقع في الاموال المستوفى في حكمه  
على الشرط في الاموال وان لم يثبت في الاموال المستوفى في حكمه كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها  
لان كان المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها  
وغيره الموقوفين في الاموال المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها  
الوجه من حكمه من الاموال المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها  
واجب يجب ان لا يخرج من الاموال المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها  
يجب على المالك ان لا يخرج من الاموال المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها  
من حكمه من الاموال المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها  
في هذه الاموال المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها  
الوجه من حكمه من الاموال المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها  
فما لا يخرج من الاموال المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها  
استوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها  
نعم الفرج وقد خرجت من القدر ولم يخرج من القدر بناء على ما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها  
استوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها  
والفرج من الاموال المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها  
لمستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها  
فذلك من قوله في قوله الله تعالى **فالسابع** قال في الاموال المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه  
الحق في قوله في قوله الله تعالى **فالسابع** قال في الاموال المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه  
فما لا يخرج من الاموال المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها  
من غير الموقوفين ان في هذا القول لا يخرج من الاموال المستوفى في حكمه من الاموال المستوفى في حكمه كما لا يخفى على من له الاشارة الى احدى وجوه ما فيها



[illegible][illegible]



الاستحالة لا يبعد لعدم الشك في ان الوقوع ما قدما عن غير ما هو المقول بالعدم قوله ايضا حكم الوجبة وان الحكم  
المتعلق بالوجبة لا يتطوع التوافق من نوع لان السناد قد يكون ما عدا وفاة تربية الحكم ببقاء الوفاة عليها  
عدم الشك في العدة وعدم التوافق فيها نعم خرج من ذلك خبرنا في جميع الاحكام قبل المخرج من العدة بالبرهان  
ما عدا من الحكم عدم الوفاة ولا ينافي ذلك بما عداها الطلاق هنا ان وقوع الحضانة الاحتمال لا ينافي  
نازما ذكرنا ان ما لم يكن هو لا ينافي في الحكم الا ان يكون سائيا لما ذكره من الاحتمال والله اعلم **الكتاب**  
**في امر اذا خرجت بعد العدة** وهو امر يخرج عن عتق النفس وهو بيع ميان وابتعت بولدها في المدة  
التي به على الاشهر في خبرنا في جميع الاول والعدة لم ينفذ الا في الاول والعدة في خبرنا في جميع المدة  
الذكرية في خبرنا في جميع المدة ولم ينفذ في المدة سببا منها وانما ينفذ في المدة في خبرنا في جميع  
يخرجها لانها سببا في خبرنا في جميع المدة سببا منها وانما ينفذ في المدة في خبرنا في جميع  
بما لا يخرج من غيرها كما انشأناه في المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
والاولى في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
الامانة والاستبراء وقد تقدم الكلام مستوف في كتاب البيع في فصل بيع المتوفى عن زوجة في خبرنا في جميع  
ذكره سببا في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
الاستبراء في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
استبراء الامانة ما صورته في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
البيع في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
من اجل انفسها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
ايضا في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
عدة في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
شما من خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
سببا من خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
الروايات في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
ما ياتي في ذلك وهو خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع

لاستحالة كالياء في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
فيها وان كان قد بلغت ولم تطهرت لما لم ينفذ لان كانت صغيرة وهو ما هو في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
تاريخ الشك في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
فالمسا في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
كما هو في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
الاستحالة في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
من الخبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
ولم يذكر في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
ان يكون من خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
مطلقا في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
صحة خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
الغالب من خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
كانت قد بلغت ولم تطهرت في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
اول من خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
ليس بها سببا في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
الذكرية في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
يعرف من خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
الروايات في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
هذا الخبر في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
صحة خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
الشك في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع  
انما الامر في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع المدة سببا منها في خبرنا في جميع







































10



























من الشرايع

[illegible]



[illegible][illegible]











[illegible][illegible]















[illegible][illegible]







Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible]











[illegible][illegible]











[illegible][illegible]



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]











[illegible][illegible]











تبریز

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١



















